د . مصطفى النشار
أستاذ ورئيس قسم الفلسفة بكلية الآداب
جامعة القاهرة

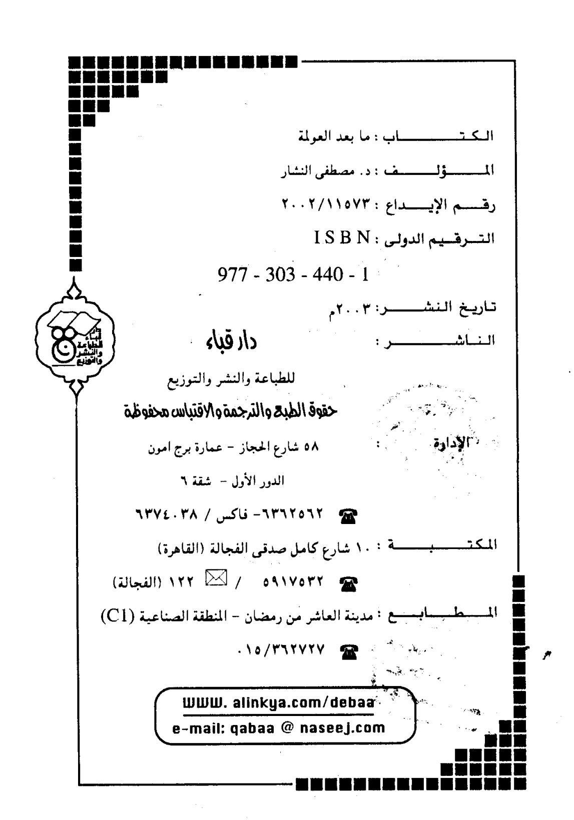
# مابعد العولمة

## قراءة فى مستقبل التفاعل الحضارى
## وموقعنا منه

الطبعة الأولى
٢٠٠٣م



الناشر
دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع (القاهرة)



الكتاب : ما بعد العولمة

المؤلف : د. مصطفى النشار

رقم الإيداع : ٢٠٠٢/١١٥٧٣

الترقيم الدولى : I S B N

977 - 303 - 440 - 1

تاريخ النشر: ٢٠٠٣م

الناشر : دار قباء

للطباعة والنشر والتوزيع



الإدارة : ٥٨ شارع الحجاز - عمارة برج امون

الدور الأول - شقة ٦

☎ ٦٣٦٢٥٦٢- فاكس / ٦٣٧٤٠٣٨

المكتبة : ١٠ شارع كامل صدقى الفجالة (القاهرة)

☎ ٥٩١٧٥٣٢ / ✉ ١٢٢ (الفجالة)

المطابع : مدينة العاشر من رمضان - المنطقة الصناعية (C1)

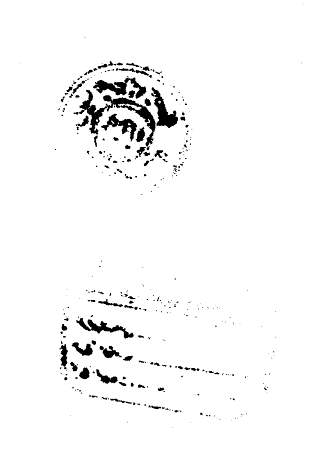
☎ ٠١٥/٣٦٢٧٢٧

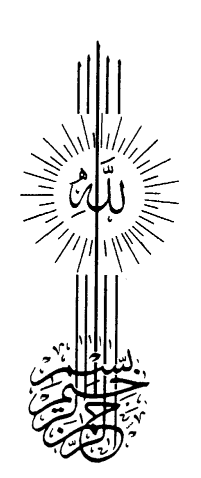
WWW. alinkya.com/debaa

e-mail: qabaa @ naseej.com

# ما بعد العولمة

-----







# نداء
# وليس إهداء

إلى مصر . . شعبًا وحكومة

إلى العالم العربى . . شعوبًا وحكومات

إلى العالم الإسلامى . . شعوبًا وحكومات

لتكن استجابتنا على قدر التحدى

المفروض علينا . . . .

# تصدير

أنا مؤمن بأن المهمة الرئيسية للفلسفة والفيلسوف هى قراءة المستقبل ومحاولة تحديد معالمه من خلال القراءة الواعية لأبعاد الحاضر والاستفادة من دروس الماضى.

وإذا كان البعض قد درج على القول بأن مهام الفلسفة ثلاث هى : التبرير والتفسير والتغيير فإننى أمقت الوظيفة الأولى لأننى أشتم منها رائحة النفاق والخيانة إذ لا يمكننى أن أتصور أن تقتصر مهمة الفيلسوف فى أى عصر على تبرير ما يحدث فى الواقع وتقديم الأدلة والبراهين على أنه أفضل الخيارات أمام البشر!!

كما أننى أعتبر أن مهمة الفيلسوف إن اقتصرت على تفسير الواقع فربما تشابكت مهمة الفيلسوف مع مهمة العلماء المتخصصين فى فروع العلم المختلفة، إذ أن الوظيفة الرئيسية للعلم والعلماء إنما هى تفسير الظواهر وفهم أبعادها ومعرفة أسرارها سواء فى هذا أكانت ظواهر طبيعية أو ظواهر إنسانية فضلاً عن أننى أعتقد أن العالم ربما يكون أقدر بما تدرب عليه من

تقنيات التفكير العلمى واستخدامه لأدواته البحثية والمنهجية وبما لديه من معايير واضحة لضبط الصدق واختباره ربما يكون أقدر بالفعل على تفسير هذه الظواهر بدقة أكثر وبوضوح أفضل من تفسير الفيلسوف لها!

ومن ثم فإننى أميل كما قلت فى السطر الأول إلى الاعتقاد بأن المهمة الرئيسية للفيلسوف ينبغى أن تكون التطلع إلى المستقبل والتأمل فيه واستشراف أبعاده وما ينبغى علينا عمله فيه حتى نكون أفضل وحتى نتلافى عيوب الماضى ونواقص الحاضر.

ولا يعنى لدىَّ هذا الاعتقاد إغفال الماضى أو إهمال الحاضر؛ فالعكس هو الصحيح؛ حيث إن قراءة المستقبل والتنبؤ بما سيجرى فيه من أحداث وتغيرات لا يمكن أن تتم بشكل صحيح أو مرضى إلا إذا سبقها القراءة الواعية والمتعمقة لأبعاد الحاضر وكذا القراءة الفاحصة لما حدث فى الماضى وإدراك العلل الجوهرية التى قادت أحداثه وصنعت التقدم فيه فى مختلف المجالات.

فإدراك العلل الجوهرية للتطورات التى أحدثها البشر فى حياتهم السابقة على كافة الأصعدة هى ما يمكن الفيلسوف من إمعان النظر والتأمل فى الحاضر واستكشاف أبعاده البعيدة عن

أنظار العلماء والمحللين الجزئيين، تلك الأبعاد العميقة الكامنة خلف وتحت ما يجرى من أحداث ظاهرة طافية على السطح؛ ففى الوقت الذى ينشغل فيه الجميع بالنقاش والحوار حول هذه الأحداث الآنية الظاهرة المتلاحقة، ينشغل فيه الفيلسوف بما وراء هذه الأحداث الجزئية محاولاً الربط بينها لاستكناه أبعادها الخفية وإدراك العلل والنتائج؛ العلل البعيدة التى أدت إليها والنتائج بعيدة المدى التى ستترتب عليها.

ومن هذا المنطلق، وفى إطار هذه المبادىء التى أؤمن بها كان اهتمامى دائمًا منصبًا على المستقبل حتى وإن اهتممت بتأمل أحداث الحاضر ، وكذلك حتى وإن كان جل دراساتى وقراءاتى فى الفكر القديم.

ولا شك أن الاهتمام بالمستقبل قد ازداد لدىَّ شيئًا فشيئًا منذ أن بدأت أخرج من إطار التخصص الضيق إلى فضاء الفكر الواسع منشغلاً بالقضايا الفكرية التى تطرح نفسها بقوة على المواطن العربى والمسلم؛ هكذا بدا الأمر لدىَّ منذ "ضد العولمة" و "فى فلسفة الثقافة" و "بين قرنين" تلك المؤلفات التى شغلت فيها بقراءة الحاضر من خلال الوعى بالتراث الماضى ومن خلال الإدراك لمتطلبات المستقبل.



ومنذ عامين أو يزيد بدأت أركز اهتمامى على أن أشد اهتمام الآخرين معى إلى قراءة المستقبل لمعرفة أبعاده وتحديد الكيفية التى يمكن أن نتعامل معه من خلالها! وبالطبع لم أكن وحدى الذى أفعل ذلك، بل حاوله ويحاوله الكثيرون معى فى هذه الآونة لكنى كنت أتصور أن شد الانتباه إلى المستقبل والتفاعل مع ما يمكن أن يجرى فيه لا يمكن أن يقف عند حدود كتابة المؤلفات العلمية الرصينة المتخصصة بل ينبغى أن يكون عبر مقالات تترى الواحدة تلو الأخرى بلغة سهلة يفهمها الجميع خالية من التعقيدات والمصطلحات. وبالفعل بدأت عبر قناعتى تلك أكتب سلسلة من المقالات المبسطة شارحًا أبعاد المستقبل عبر قراءة وعرض بعض المؤلفات العلمية التى صدرت هنا وهناك فى هذا المجال أو ذاك: فى العلم، فى السياسة، فى الاقتصاد، فى الفلسفة ... إلخ.

وبدأت أرسل هذه المقالات تباعًا إلى "الأهرام" وهى الصحيفة التى تعودت أن أكتب فيها وإليها باعتبارها صاحبة أفضل رصيد من القراء فى العالمين العربى والإسلامى وربما أيضًا فى العالم الغربى ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهى السفن؛ فلأنى لست من المحظوظين، أو لست من أصحاب الحظوة والنجومية، كان القائمون على السماح بالنشر ينشرون مقالة ويستبعدون أخرى،



أو ينشرون حلقة من حلقات إحدى المقالات ويستبعدون "الأخرى" أو الأخريات حسب حجم المقالة وطول معالجة الموضوع فيها! ورغم أننى كنت دائمًا أرى أن ما لا يُدرك كله لا يُترك كله فقد كنت أواصل إرسال المقالات إليهم رغم ألمى وحزنى الشديد على أن فكرتى لم تصل كاملة إلى قارئى الصحيفة الأكثر رصانة واحترامًا بين كافة قراء العربية!! فما بالنا لو أرسلتها إلى صحف أخرى أقل أهمية وأقل مصداقية!!

والحقيقة التى لا شك فيها رغم هذا العتاب على "الأهرام" أن لها الفضل وكذا الصديقان الأستاذ الدكتور أحمد يوسف القرعى والأستاذ على سالم، على الكاتب فى حفزه لمواصلة الكتابة والاتصال بالقارىء العام بشكل أو بآخر ولعل ضغوط العمل وكثرة ما يرسل إليهم من مقالات هو ما حال دون نشر أو متابعة نشر مقالاتى تلك.

على كل حال، فقد كان عزائى دائمًا هو أننى كنت أكتب هذه المقالات القارئة للمستقبل حسب خطة موضوعة لإصدار كتاب يشملها بعنوان "نحو المستقبل" أو "قراءة للمستقبل" وكنت دائمًا أقول لنفسى : لعل القارئ الذى كان دائمًا ما يتساءل عن الأجزاء



التالية التى لم تنشر لهذه المقالات أو عن غيرها التى ربما لم تنشر أصلاً! سيكون شغوفًا بقراءة تلك المقالات كاملة وبعناوينها الأصلية فى إطار هذا الكتاب الذى كنت أنوى إصداره لاحقًا!!

ولكن حدث ما لم أكن أفكر فيه! حيث قابلنى الصديق الأستاذ الدكتور عباده كحيله وطلب منى أن اشترك فى مؤتمر هو مقرره وتنظمه الجمعية التاريخية المصرية برئاسة الأستاذ الدكتور رؤوف عباس المؤرخ القدير الذى أعتز به ونعتز به جميعًا حول "الحضارات حوار أم صدام" وأمهلنى عدة أيام لتحديد الموضوع الذى سيكون محورًا لبحثى وكتابة ملخص له.

فكرت طويلاً وترددت طويلاً حيث إنه لا يمكننى المشاركة ببحث ذا طابع تاريخى فلا داعى لأن "أبيع الماء فى حارة السقايين" !! ومن ثم نسيت أو تناسيت إلى أن وجدت د.عبادة يعاتبنى غاضبًا ذات يوم: أين ملخص بحثك إن الموعد قد انتهى وإما أن تحضر لى ملخص البحث غدا أو لن يمكنك المشاركة!!

وفوجئت بى أقول له طمعًا فى أن لا أغضبه منى أو أغضب أستاذى د.رؤوف بعد أن وعدت بالمشاركة : غدًا سأحدد لك الموضوع وأحضر ملخص البحث!!



والحق لم تكن ليلة سعيدة بالنسبة لى، فقد بت أفكر فى هذا الموضوع الذى يمكن أن أقدمه لهذا الجمع من المؤرخين ! فما أقدمه من قراءات جزئية لأحداث المستقبل العلمية والسياسية والفكرية لا يصلح لمثل هذا الجمع القدير من المؤرخين وفجأة قلت فى نفسى إن الإسهام الذى يمكن أن أقدمه هو بلا شك إسهام فلسفى أو على الأقل ذا طابع فلسفى.

ومن هنا فكرت فى أن أقدم إلى المؤتمر ورقة تشتمل على قراءة لمستقبل العالم بعد انهيار العولمة لأننى منذ فترة أتنبأ بأن عصر العولمة بمعناها "الغربى المتأمرك" إلى زوال وأن كل الأحداث تشير على صعيد الفكر والواقع معًا إلى انهيار هذا العصر. ووجدتنى أمسك بالقلم لأكتب ملخصًا لورقة بعنوان «ما بعد العولمة – قراءة لمستقبل التفاعل الحضارى» ؛ فأنا لا أومن باصطلاح «حوار أم صراع» ، ولا أميل إلى هذه الصياغة ذات البديلين ! فالحوار دائمًا يجرى على خلفية من الصراع أو العكس . وإذا كان البعض يستخدم كلمة «الحوار» ، والبعض الآخر يستخدم «الصراع» لتوصيف ما يحدث الآن على الساحة العالمية، فالحقيقة المجردة هى أن ثمة صراع وثمة حوار، وأن كليهما موجودان ومتداخلان



في الوقت نفسه . ويتم من خلالهما التفاعل الحضارى الذى سيفرز مستقبلاً نقلة أو دورة حضارية جديدة !

وبالفعل بدأت بعد ذلك كتابة الورقة ولكن فجأة ألم بى مرض ألزمنى الفراش فترة مما أفقدنى فرصة حضور المؤتمر، ومن ثم جاءتنى الفرصة للتمهل وإعادة قراءة بعض مصادرى مرة أخرى لتكون منبعًا لاستشهادات ضرورية فى جوانب الورقة المختلفة ، ومن ثم طال بى البحث ولم تعد الورقة ورقة، بل صارت بحثًا متكاملاً يقدم رؤية شاملة عن العولمة وما بعد العولمة كما يقدم قراءة لمستقبل التفاعل الحضارى ويحدد مدى إمكانية مشاركتنا فى هذا التفاعل ودورنا فيه. وأصبح هذا البحث هو العمود الفقرى لهذا الكتاب الذى بين يديك عزيزى القارئ حيث شكل القسم الأول والأكبر منه . بينما شكلت قراءاتى الجزئية للمستقبل القسم الثانى، بينما شكلت عدة مقالات هامة كتبتها عن رؤيتى للمستقبل وموقفنا منه وآليات مشاركتنا فيه عبر تحديث المجتمع المصرى علميًا وسياسيًا واجتماعيًا، شكلت هذه المقالات القسم الثالث والأخير منه .



ولعل هذا الكتاب بأقسامه الثلاثة يكون دافعًا إيجابيًا لنا على مواصلة قراءة المستقبل والتعامل معه بقيم جديدة تتوافق مع العصر ، بقدر ما تحافظ على الهوية . تتحاور مع الآخر من منطلق الثقة فى النفس وبناء عوامل القوة الذاتية ، فلا حوار بدون امتلاك القوة المكافئة لقوة من نتحاور معه !

إن «الآخر» لا يعى إلا لغة القوة ، بل هو يسخرها لفرض رؤيته وموقفه علينا فرضًا ومن ثم فعلينا أن نعى أنه لا «حوار» بدون امتلاك بعض آليات «الصراع» وهى ليست إلا مزيجًا من امتلاك عوامل القوة الذاتية اقتصاديًا وعلميًا وتكنولوجيًا وعسكريًا وسياسيًا.

إن ثقافتنا وإن كانت فى جوهرها ثقافة «سلام» و« محبة» و«إيمان»، فهى ثقافة تحضنا على امتلاك عناصر القوة الذاتية، وعدم الثقة المفرطة فى «الآخر»، فهذا الإفراط فى الثقة فى الآخر هو ما جعلنا ننسى سنوات القهر والاستعمار والهوان ، وهو الذى جعلنا ننسى اغتصاب الأراضى الفلسطينية كاملة بفعل مؤامرات الغرب الأوربى فى منتصف القرن الماضى ، وبفعل استمرار هذه

المؤامرة فى المساندة السافرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل حاليًا.

إن التعامل مع «العصر» وقيمه لا ينبغى أن يؤجل حتى تتحرر الأرض عبر ما يسمونه «ثقافة السلام» ، بل ينبغى أن يكون تعاملاً تتوازن فيه عوامل بناء القوة الذاتية على كل المستويات مع عوامل «الحذر» فى الحوار مع الآخر ، ذلك الحذر الذى يجعلنا دائمًا فى يقظة كاملة تتحسب لكل الخيارات ولا تركن إلى مهدئات «السلام» و«المفاوضات» و«بناء شرق أوسط جديد» .. إلى آخر هذه المصطلحات التى يستخدمونها لتخدير شعوبنا وإذكاء روح التكاسل والتواكل طمعًا فى أن تضغط «أمريكا» و«أوربا» فيحل السلام الشامل محل الصراع والحرب!! وهذا أمل بعيد المنال ، ولعل ما يحدث الآن فى الواقع على الأرض الفلسطينية المحتلة إنما يكشف مدى بُعد هذا الأمل، ومدى ما وصلنا إليه من «هوان» نتيجة الركون إلى ثقافة السلام وعدم الأخذ بعوامل التحدى الحضارى الشاملة.

إن صراعنا مع «إسرائيل» هو فى حقيقته صراع حضارى، بل



هو صراع وجود؛ إن الذى احتل وبنى دولته عليها اغتصابًا وقهرًا لا يثق مطلقًا فى أنه يمكنه أن يعيش فى سلام بجوار من احتل أرضه وانتهك حرماته ودنسها، ومن ثم فهو يدرك الأبعاد الحقيقية لصراع «الوجود» مع «الآخر» الذى هو «نحن»! ومن ثم فعلينا أن ندرك أن هذا الصراع هو فى جوهره «صراع وجود» وصراع الوجود ينبغى أن نمتلك أسلحته بدءًا من تحديث مجتمعاتنا وبناء عوامل القدرة الذاتية كما أشرنا من قبل، وانتهاء بالاستعداد لمراحل جديدة من الصراع المسلح الذى يفرضه علينا المحتل فى كل حين وحينما يكون مستعدًا له !!

مرة أخرى أقول وأشدد على أن قراءتنا للمستقبل بشكل جديد هى مدخلنا الحقيقى لإقامة علاقات أكثر قوة ومتانة مع دول الشرق والتقليل من اعتمادنا على الغرب. بل من الضرورى أن نتعامل كما قلت -- ولا أمل من التكرار - بحذر مع هذا «الغرب» وخاصة رأس حربته أمريكا . فسحب الأرصدة العربية شيئًا فشيئًا من البنوك الأمريكية والغربية وتوجيهها إلى البنوك العربية والشرقية واستخدامها فى بناء مجتمعاتنا على أسس علمية

واقتصادية واستراتيجية جديدة هو أول خطواتنا نحو المستقبل .
ثم تأتى بعد ذلك خطوات أخرى على رأسها حل الخلافات العربية - العربية والتوجه نحو إقامة السوق العربية المشتركة وتفعيل بقية اتفاقات الجامعة العربية الخاصة بالتنسيق الاقتصادى والإعلامى والعسكرى ... إلخ .

ثم بناء عوامل القوة الاقتصادية والسياسية المشتركة مع دول شرق أسيا من جهة، ودول الجنوب ككل سواء فى أفريقيا أو فى غيرها من القارات الأخرى من جهة أخرى . إن بناء عوامل التقارب بين الشعوب العربية والإسلامية لدرجة تتوحد معها المصالح الاقتصادية والأهداف السياسية هو العامل الوحيد الذى سيجعلنا نحسم الصراع مع «الآخر» الغربى، ولا سيما إذا ما تقاربت رؤى العالمين العربى والإسلامى، مع رؤية العالم الأسيوى، وتحول هذا التقارب فى الرؤى إلى تعاون مشترك فى كل المجالات.

إن هذه هى اللحظة التاريخية التى أتمنى أن يطول بى العمر لأراها حقيقة واقعة فى منتصف هذا القرن إن شاء الله . فهذه هى اللحظة التاريخية التى ستنهار فيها دورة سيادة الحضارة الغربية «المتأمركة» ، لتبدأ فيها دورة السيادة للحضارة الشرقية

بقيادة «شرق آسيا» (وخاصة الصين واليابان) وربما بدت مع نهايات هذا القرن بشائر تفوق الحضارة العربية والإسلامية من جديد نتيجة التحامها مع حضارة الشرق الأسيوى وتسلحها بعوامل القوة الإيمانية الفذة التى تنقص تلك الحضارة .

إن هذا الأمل الذى ترونه بعيداً ، لن يكون كذلك إذا ما أحسنا من الآن التعامل مع التحدى الحضارى المفروض علينا ، وإذا ما امتلكنا بحق إرادة البقاء والتحديث لمجتمعاتنا وصرفنا النظر عن خلافاتنا الداخلية ، وتعاملنا بحذر مع «الآخر الغربى» الذى أوشك حضارياً على الانتحار والفناء .

وكلى أمل فى أن أكون بكتابى هذا قد وضعت مع قارئى العزيز الذى يتفاعل مع ما فيه من رؤى وأفكار اللبنة الأولى فى التعامل مع المستقبل .

**والله المستعان .. وهو من وراء القصد**

**د. مصطفى النشار**

**مدينة نصر فى : ٢٥ صفر ١٤٠٣هـ**

**الموافق : ٨ مايو ٢٠٠٢م**



## مقـدمة من «ضد العولمة» إلى «ما بعد العولمة»

هذا كتاب نحاول فيه اختراق حاجز الزمن لكشف أبعاد المستقبل ومع ذلك فهو ليس رجمًا بالغيب وهتكًا لأستاره بلا مبرر، حيث أن قراءة المستقبل تنطلق لدينا من تحليل دقيق وعميق لما يجرى فى الواقع المعاصر من أحداث هى نفسها تداعيات لأحداث سابقة عليها، وبالتالى فهى بلا شك تمثل مقدمة لأحداث تالية .

وقضيتنا الأولى فى هذا الكتاب هى : ما هى الصورة العامة لهذه الأحداث القادمة وما هى الملامح الأساسية لصُناع هذه الأحداث. وهل سيستمر اللاعبون الأساسيون على سيرك الحياة المعاصرة للعالم هم هم أم أنهم حتمًا سيتغيرون بعدما طال الزمن باستبدادهم وآن أوان زوال هيبتهم وتسلطهم؟!

لقد نجح «الغرب» رغم كونه - على حد تعبير جارودى - عرض طارئ فى تاريخ البشرية الطويل ، نجح بفعل نشره لأكاذيب مثل «المعجزة الغربية» ، «المعجزة اليونانية» ، «العولمة أو الكوكبية» فى ترويج نفسه أمام شعوب العالم الأخرى بأنه هو مركز التاريخ

الإنسانى بأكمله؛ فلم تكن هناك حضارة ولا فكر ولا علم ولا مدنية إلا حينما ظهرت الأمة اليونانية - وهى الأصل الأول لهم - على خريطة التاريخ القديم . كما لم تكن هناك حضارة حديثة ولا تقدم صناعى وتجارى، ولا دولة ولا قانون ولا حرية ولا مدنية معاصرة إلا منذ عصر النهضة وبدء العصر الحديث فى «الغرب» . ومن ثم تشرذم وتقزم تاريخ الأمم الأخرى حتى أصبح لا يكاد يذكر إلا على هامش التاريخ للحضارة الغربية قديمًا وحديثًا ، تلك الحضارة التى لم تستمر قديمًا إلا عدة قرون تعد على أصابع اليد الواحد، أما حديثًا فعمرها الحقيقى لا يتجاوز القرنين الأخيرين أو على أبعد مدى القرون الثلاثة السابقة .

وهذه القرون الثلاثة كانت كفيلة بما حفلت به من أوهام المركزية الغربية فى كل شىء بأن تضمحل إلى جوارها إنجازات الحضارات الأخرى لدرجة العدم!! ورغم أن الحربين العالميتين فى القرن الماضى قد قتل فيهما أكثر من خمسين مليونًا من الأوربيين، إلا أن الحضارة الغربية قد نجحت فى ذات الوقت فى تشكيل العالم عقبهما كيفما شاء الأوربيون ومعهم القوة الناشئة التى تعملقت الآن تحت اسم الولايات المتحدة الأمريكية .

إن عملقة «الغرب» أمام ناظرى الغربيين أنفسهم ، وعملقة الولايات المتحدة الأمريكية بالتالى أمام ناظرى الأمريكيين خاصة وأمام الأوربيين وبقية العالمين عامة جعلت هؤلاء وأولئك يتصرفون كما لو أنهم قد امتلكوا الأرض ومن عليها، وأن من حقهم توزيع ثرواته كيفما شاءوا والتحكم فى مصادرها بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة . لقد سنوا التشريعات ووضعوا القوانين لهيئات أطلق عليها هيئات دولية وهى فى الواقع لا تعمل لمصلحة دول العالم أجمع، بل تعمل – حسب القوانين المفصلة لخدمة السادة – وفقًا لمصلحة سادة العالم : «الغرب» ورأس حربته الآن «أمريكا»!

وحينما يصل الأمر كما وصل الآن إلى محاولة إذلال بقية شعوب العالم وإفقارها وهدم منجزاتها الحضارية والتقليل من شأنها، حينما يصل الأمر إلى هذا فلا بد من أن ينهار الطاغوت ؛ ففى اللحظة التى يتصور فيها أنه قد وصل إلى ذروة التحكم والسيطرة يكون فى هذا نقطة البداية لنهايته!

لقد علمتنا دراسة فلسفة التاريخ كيف نقرأ تاريخ الدورات الحضارية، وعلمتنا كيفية صعود الأمم وكيفية انهيارها . وحينما نطبق هذه المعايير – كما طبقناها فى قضيتنا الأولى تلك – كانت

النتيجة هى أن المستقبل سيشهد إنهيار «الطاغوت» داخليًا وخارجيًا وسيشهد صعود قوى أخرى أكثر اعتدالاً وأكثر مراعاة لمصالح بقية الشعوب وأكثر مراعاة لتطبيق معايير العدالة على كافة الشعوب.

أما قضيتنا الثانية فهى محاولة للتدليل على هذه الرؤية الفلسفية العامة للمستقبل ؛ فرغم أننا حاولنا بوسائل شتى وببراهين عدة البرهنة على أننا لم نعد نعيش عصر ما يسمى بالعولمة وأن انهيارها أصبح حتميًا مع انهيار أسسها وقادتها ومع تنامى رفض بقية شعوب العالم لقيمها ولهيمنة قادتها ! كما حاولنا وضع صورة لما بعد العولمة وكيفية نشوء الدورة الحضارية التالية وأهم معالمها.

أقول رغم ذلك إلا أننا وجدنا أن بعض التفاصيل قد تكون مفيدة، وأن تقديم القراءات الجزئية لصورة المستقبل بالنسبة للعلم ، وبالنسبة لأقطاب العصر القادم وخاصة فى أسيا ، وكذلك بالنسبة لمستقبل «الإسلام» باعتباره يمكن أن يكون بديلاً يوتوبيا للمستقبل إن لم يكن القريب، فالبعيد .

أقول أننا وجدنا أن هذه القراءات النوعية والجزئية ستكون بمثابة الضوء الكاشف المؤكد للرؤية العامة التى طرحناها فى القسم الأول من هذا الكتاب.



ولما كان السؤال الملح هو : ماذا نحن فاعلون إزاء هذه القراءة للمستقبل بشكليها العام والجزئى؟!

فقد قدمنا فى القسم الثالث بعض ما نراه فى اللحظة الراهنة ضروريًا لكى نكون على قدر التحدى المفروض علينا . إذ أن التخلص من بعض معالم ثقافة التخلف التى علقت بنا منذ ابتلينا بالاستعمار الغربى وترسيخه فينا قيمًا معينة جعلتنا «محلك سر» ؛ فمنذ أكثر من مائة وخمسين عامًا أو يزيد لا نزال أسيرى ثنائية الأصالة والمعاصرة ، التقليد والتجديد ، التراث والحداثة ، الشرق والغرب.. إلخ .

وطالما ترسخت فينا وسيطرت على عقول مفكرينا هذه الثنائيات حيث يكون السؤال المطلوب الإجابة عنه هو : هل نترك الطرف الأول أو نبقى فيه ! ، هل نرتمى فى الطرف الثانى أو ننعزل عنه ؟!

وبالطبع تكون الإجابات ولا تزال ، هى الإختيار بين البديلين حسب رؤية كل طرف! أو الجمع بينهما فى خانتين متجاورتين ؛ فنكون هذا البديل حين يتعلق الأمر بشىء يخص الهوية والتراث ، ونكون ذاك البديل الآخر حينما يتعلق الأمر بشىء يخص العصر

الذى نحياه . ومن ثم أصبحنا أسيرى ثنائية فجة لا تؤدى مطلقًا إلى أى تقدم ، بل تؤدى عادة إلى التشرذم والتحلق حول أحد البدائل الثلاثة وكل واحد منهم وحده يمثل عائقًا أمام التقدم لأننا لا نتعامل مع العصر بعقلية الواثقين من أنفسهم ومن قدراتهم الذاتية. وإنما نتعامل معه بعقلية الخائف – المتردد – الذى يحس بالدونية ويطلب العون ممن لن يعينه أبدًا على بلوغ ما بلغته قامته وتقدمه !

إننا لم نعد نطرح مثل هذه الثنائيات، فقد تخلصنا منها منذ زمن ونادينا فى ثلاثة من مؤلفاتنا السابقة "ضد العولمة" و "فلسفة الثقافة" و "بين قرنين – معًا إلى الألفية السابعة"، نادينا بأن نتعامل مع العصر تعامل الواثق من قدراته، المعتز بقيم تراثه العريق، القادر على أن يتعامل مع كل منجزات العصر بعقلية مرنة حرة فخورة بأنها تدخل الألفية السابعة من وجودها الحضارى، بينما "الآخر" عمره لا يتجاوز ألفى عام أو يزيد قليلاً إذا ما وضعنا فى الاعتبار بضع قرون عاشتها الحضارة الغربية ممثلة فى الحضارة اليونانية قبل الميلاد.

إننا نطرح هنا سبلاً عملية مؤطرة بالأطر النظرية السابق طرحها فى مؤلفاتنا السابقة تلك، هذه السبل أ همها: التفكير دائمًا

فى المستقبل والتوجه نحو تأمله والمشاركة فى صنع أحداثه، قبول قيمة الحوار حيث إننا بالفعل أصحاب حضارة الحوار، قبول القيم الأخلاقية ذات البعد الدينى الراسخ وجعلها قيماً للتحديث وصنع التقدم ... إلخ.

إننا ندرك أن الشخصية المصرية إذا ما تيقظت لذاتها وأدركت حجم دورها فى الماضى والحاضر، فهى تكون قادرة بفعل الحوار مع الآخر واستنهاض قيم تراثها العريق. ستكون قادرة على صنع المستقبل بكل ما يحمله من تحديات، لأننا نملك القدرة الحقيقية - إذا ما شئنا وأردنا - على الاستجابة الفعالة لأى تحدى ونعرف كيف نتعامل معه .. فقط يتطلب الأمر : ثقة فى النفس - تفكير دؤوب فى المستقبل - امتلاك ناصية التفكير العلمى - التمسك بالقيم الأخلاقية الإيجابية ونبذ القيم السلبية الداعية إلى التكاسل والفرار من الواقع - تقبل النقد سواء كان من الداخل أم من الخارج والدخول فى حوار إيجابى بناء حول كل القضايا التى تشكل دعامات صنع المستقبل.

كما أننا ندرك أن تيقظ الشخصية المصرية يعنى ضمن ما يعنى اليقظة فى ذات الوقت للشخصية العربية ككل وربما أيضاً

للشخصية الإسلامية. وهى بهذا تعطى المؤشر الفاعل فى الحوار الحضارى مع "الشرق - رمز المستقبل والمؤهل لقيادته"، ومع الغرب "الأوربى" الذى يملك ناصية الحاضر والأساس الحقيقى للحضارة السائدة إذا ما نظرنا بواقعية ودون انبهار للهيمنة الأمريكية ذات القشرة الحضارية الزائفة!!

وبعد عزيزى القارىء ..

فإن كتابنا هذا يعد الكتاب الرابع فى سلسلة مؤلفاتنا التى خرج بها صاحبها من أسر التخصص العام والدقيق (الفلسفة عمومًا - والفلسفة القديمة خاصة)، إلى فضاء الفكر الواسع لا لكى يتسلى بك ومعك بطرح قضايا فكرية معينة، بل ليقلق مضجعه ومضجعك بشأن الحاضر والمستقبل! فالفكر قلق ولا مفر من القلق إذا ما أردنا أن ننهض! فالنهضة تنطلق من شكوك ودهشة وقلق لتحلل وتفكر وتصل إلى أفكار كاشفة لعمق الحاضر، مستشرفة آفاق المستقبل، طارحة الحلول للتعامل مع هذا المستقبل وتحدياته!

وهذا ما حاولناه فى مؤلفاتنا الثلاثة السابقة ونستكمله فى كتابنا الرابع هذا الذى بين يديك.

ففى "ضد العولمة" كانت القضية فى حينها قراءة للواقع ورفضاً للهيمنة وليتذكر القارىء العزيز أن هذا الكتاب صدر فى أواخر عام ١٩٩٨م أيام كان الفكر العربى لا يزال يتلمس معنى المصطلح من الأدبيات الغربية ونقلاً عنها، فكانت المفاجأة أننا قفزنا على كل المعانى التى روجت لها كل هذه الكتابات وأدركنا جوهر العولمة .. إنها "غربنة العالم" أو بمعنى أدق "أمركته" على كافة الأصعدة الثقافية والاقتصادية والسياسية والمعلوماتية ومن ثم كان رفضنا لها وكان عنوان كتابنا هذا مفاجئًا للجميع فلم يكن هناك إلا نحن الذى جاهر بأنه ومنذ العنوان "ضد العولمة" وقصدنا حينذاك بهذا العنوان الجدلى المثير صدمة القارىء العربى وربما الغربى إذا كانوا يهتمون بما نقول أو بما نكتب. وهذه الصدمة بلا شك مطلوبة حتى نقرأ ونتحاور ونتلمس الطريق الذى سنتفق عليه فى النهاية؛ فالمسألة ببساطة أننا لم نكن مع أو ضد بشكل مطلق .. بل مع ما يطرح علينا بشكل إيجابى بناء، وضد كل عوامل الهيمنة وفرض الأمر الواقع على أنه الحقيقة التى لا تقبل النقاش أو الرفض !!

ولما كانت المسألة حينئذ كما قال الكثيرون وأكدوا ونحن لسنا ضدهم بشكل مطلق، أن "العولمة" حالة واقعة ولابد من التعامل



معها والتعايش مع مبادئها السياسية والاقتصادية بل والثقافية فقد أعدنا النظر فى الأمر، وأعدنا مناقشة قضية العولمة وخاصة على الصعيد الثقافى فى كتابنا التالى "فى فلسفة الثقافة" حيث أردنا فيه أن نكون مشاركين بجدية فى الحوار العالمى حول قضايا الثقافة والتنمية والتقدم والعولمة. فقدمنا فيه رؤيتنا الخاصة لماهية الثقافة والتحضر ثم ناقشنا العولمة ومضمونها وخاصة على الصعيد الثقافى؛ فليس معنى أن آليات العولمة ضرورة لابد من الأخذ بها والتعامل من خلالها مع الآخر، ليس معنى ذلك أننا سنصبح مثل هذا الآخر فى ثقافته وقيمه بل إن الثقافة كما قلنا وأكدنا "شأن عقلى" وليست مرهونة فى تشكلها بآلية معينة أتلقى عنها وأتقبل منها، بل كل ما يقدم عبر كل الآليات التكنولوچية المعاصرة ذات الصلة بوسائل الاتصال ونقل المعلومات إنما يمر أولاً على "عقل" المتلقى وله أن يقبله وله أن يرفضه وهو فى الغالب طالما أن "المعلومات" المقدمة ذات مصدر "غربى" أحادى وذات قيم مغايرة وغير معبرة عن جوهر الإنسان وحقيقته الأصيلة، هو فى الغالب (أى المتلقى من كافة أرجاء العالم غير الغربى) سيرفضها وينصر عليها ثقافته الخاصة وخاصة إذا كانت ذات قيم إيجابية

بناءه صالحة للبناء عليها وصالحة لمواجهة تحديات الحاضر وصناعة المستقبل!

وقد توقفنا طويلاً فى ذلك الكتاب الثانى عند قضية "الثقافة والتقدم" وبعد تحليل وافى لمعانى الثقافة والتنمية، والتقدم، والتخلف أكدنا أنه يمكن لأى ثقافة عريقة مثل الثقافة العربية الإسلامية أن تتحول من ثقافة التخلف، إلى ثقافة التقدم بالمعنى الذى صغناه للتقدم وهو معنى غير قائم بالضرورة على ما هو شائع فى الخطاب الفلسفى الغربى. وأوضحنا كيفية هذا التحول وآلياته وسبل تحققه فى واقعنا العربى المعاصر.

ومن هنا بدا واضحًا أننا لم نرفض "العولمة" من فراغ، وإنما من منطلق أننا نرفض أن تصبح ذريعة للهيمنة على شعوب العالم وفرض قيم ثقافية وتقدمية ناقصة ومشوهة على شعوب وحضارات هى فى ذاتها أعرق وأكثر قدرة على النهوض وعلاج تشوهات وسد نقائص الحضارة الغربية المعاصرة وخاصة الصورة الأمريكية منها!

وبدا واضحًا كذلك أننا نملك استراتيجية خاصة للثقافة ولمعنى التنمية والتقدم كما أننا نستطيع - إذا شئنا وأردنا بحق - أن نشارك فى صنع الحياة الأفضل لأنفسنا وللآخرين.



أما فى الكتاب الثالث "بين قرنين - معًا إلى الألفية السابعة" ، فقد عدنا إلى الكثير مما أجملناه فى الكتابين السابقين، وقدمنا تأملات أكثر تفصيلاً حول قضايا الواقع التى تخصنا كما تخص "الآخر" سواء كانت قضايا فلسفية أو اقتصادية أو اجتماعية أو علمية أو تكنولوجية ... إلخ، وكان من شأن هذه التأملات التى امتلأت بها دفتى الكتاب والتى بلغت عدد المقالات والدراسات فيه ثلاثين ، أن تعيد إلينا الثقة فنحن أصحاب حضارة تدخل ألفيتها السابعة، ونحن الذين نهون من شأنها وشأننا حينما نحتفل مع العالم بما سمى مطلع الألفية الثالثة، وهذا العمق الحضارى استند على حقائق أوضحناها، ويلقى علينا تبعات بنبغى أن نكون واعين بها وجاهزين للاطلاع بمهامها.

وها نحن فى الكتـــاب الذى بين يديك وهو الرابع فى هذه السلسلة عبر فضاء الفكر الواسع، نحاول الانتقال من قراءة الواقع وتحديد موقفنا منه وموقعنا فيه من خلال التأكيد على ذلك العمق الحضارى العريق من مصر القديمة إلى مصر المسيحية إلى مصر الإسلامية إلى مصر الحديثة متحلقة بحلقتى الأصالة والمعاصرة فى

بنية لا تمييز فيها بين هذا وذاك، فمصر تهضم وتعيد فرز القديم والجديد معًا دون أن يبقى ذلك في خانة وذاك في أخرى.

أقول ها نحن نتجاوز تحديد موقفنا من الواقع المعاصر عبر قراءة الماضي والحاضر معًا، إلى قراءة المستقبل واختراق حاجز الزمن لنعرف صورة هذا المستقبل وتحديد سبل التعامل معه والمشاركة فيه.

وكلي أمل أن نتفاعل مع هذه القراءة للمستقبل، لعلها تكون هاديًا لنا لامتلاك ناصيته أو على الأقل المشاركة فيه بصورة أكثر إيجابية. وأنا على ثقة بأنه رغم قتامة الحاضر ورغم كل ما يثقل كاهلنا منه، أنا على ثقة بأنه سيصبح بعد قليل ماضيًا نأخذ منه العبرة ويلهمنا القوة والقدرة على الأخذ بأسباب النهوض والتقدم فنحن أمة لم تُخلق لتموت وتذهب أدراج الرياح كصفحة من صفحات التاريخ المهملة، وإنما نحن أمة هي أعرق الأمم وهي أصل الحضارة وصانعة التقدم، ولذا فهي أمة لا تموت، بل كلما زادت عليها التحديات وتكالب على أصعتها الآكلة والذئاب كلما استجابت واشتدت استجابتها شيئًا فشيئًا لتقف شامخة من جديد

معتزة باستقلالها ومباهية بقدرات أبنائها وفخورة بانجازاتهم وريادتهم!

إننى أرى بعين البصيرة والعقل والعلم معًا أننا على مشارف خطوات من هذا المستقبل الزاهر. كل ما هنالك أننا نحتاج للجرأة فى اتخاذ الخطوة الأولى لتحقيق عوامل القدرة المستقلة وبالتالى القفز لهذا المستقبل المنشود.

ولعل نصف هذه الخطوة نحو المستقبل هى القراءة الجيدة الواعية لأبعاد الحاضر وتحديد ملامح المستقبل. وهذا ما حاولنا تقديمه إلى القارىء المصرى والعربى والمسلم فى هذا الكتاب الذى تنحنى قامة صاحبه تواضعًا وحبًا لك أيها القارىء العزيز لعل أيدينا تتشابك، وعقولنا تتحاور، وتتوحد وجهتنا معًا ناظرين نحو المستقبل بأمل وتفاؤل.

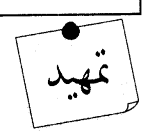


# القسم الأول

## ما بعد العولمة . .

## قراءة فى

## مستقبل التفاعل الحضارى




رغم زخم الحديث عن العولمة وتأثيره الطاغى فى أركان العالم الأربعة على كافة الأصعدة، ثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا ومعرفيًا، فإننى أعتقد أن عصر العولمة يوشك أن ينتهى، وأن الحديث عن نظام عالمى واحد تقوده الحضارة الغربية ممثلة فى أمريكا وأوربا وتهيمن عليه الأولى بقوتها العسكرية والاقتصادية وبامتلاكها معظم آليات الهيمنة الثقافية والمعلوماتية أصبح حديثًا لا يخلو من مخاطر الوقوع فى براثن النظرة أحادية الجانب وهى نظرة أصبحت فى اعتقادى وحسب ما يرى كثيرون من المحللين والمفكرين محل شك!! فهيمنة خطاب العولمة فى العالم المعاصر أصبح فى كثير من الأحيان متضمنًا نقضه، فضلاً عن أن الشعوب التى تتلقى هذا الخطاب – الذى يتضمن نقضه – أصبحت مدركة أن مصالحها الحيوية أضحت مرهونة برفض العولمة ورفض الخضوع لآلياتها الإقتصادية والسياسية، بل والثقافية أيضًا.

إن استشراف المستقبل ينبغى أن يدور لا حول الحديث عن العولمة، بل حول التساؤل عن "ما بعد العولمة" وحول العالم

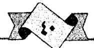
الرئيسية والتفاعلات الحضارية لهذا العصر الذى أراه قريبًا وان رآه الآخرون بعيدًا . إننى أعتقد أن الخمسين عامًا القادمة ستشهد بزوغ دورة حضارية جديدة تلى هذه الدورة الحضارية التى شهدت سيطرة أوربا ثم أمريكا على العالم طيلة القرون الثلاثة السابقة على الألفية التى نعيش بداياتها الآن.

وبالطبع فإن للقارىء الحق فى أن يتساءل عن الأدلة التى نبنى عليها فرضيتنا السابقة عن انهيار عصر "العولمة" وعن ضرورة بداية عصر "ما بعد العولمة"؟!

# (١) انهيار العولمة

ولعلنا نوجز الحديث عن هذه العوامل بداية فى ثلاث عوامل رئيسية تبدو فى توضيح ماهية العولمة ذاتها، ثم فى النظر إلى طبيعة القوة المسيطرة على العولمة ومدى ملائمة عوامل هذه السيطرة التى تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، مدى ملائمة هذه العوامل للعصر الذى نعيشه ومدى قبول القوى الخارجية لهما والتساؤل إلى مدى ستخضع هذه القوى الخارجية لضغوط الولايات المتحدة وهيمنتها فضلاً عن التساؤل عن التركيبة الداخلية للقوة المسيطرة وهل هى تركيبة مثالية لقيادة العالم أو بمعنى آخر هل عوامل بقاء هذه التركيبة الداخلية للقوة المسيطرة أقوى من عوامل فنائها أم أن العكس هو الصحيح؟!

وفى النهاية نتساءل عن طبيعة القوى الخارجية المناوئة للهيمنة الأمريكية وعن مدى قدرتها على التحدى والاستجابة وكيف أن هذه القوى الخارجية تناور وستظل تناور حتى تنتهز الفرصة المناسبة للقبض على زمام الأمور وقيادة التحول نحو عصر ما بعد العولمة.



**أولاً – ماهية العولمة :**

إن للعولمة تعريفات عديدة تختلط أحيانًا وتتمايز أحيانًا أخرى لكنها تتجه فى مجملها نحو التأكيد على أن آليات اقتصادية ومعلوماتية وثقافية وسياسية عديدة ساهمت فى اتجاه العالم نحو التزي بزي موحد أو التشكل بمظاهر متشابهة فى عوالم السياسة والاقتصاد والمعلومات والثقافة. ومظاهر التشابه هذه كلها بالطبع آتية بفعل عوامل تاريخية عديدة تكاد تعود حسب بعض الآراء إلى بدايات العصر الحديث فى أوروبا وتشكل ما عرف بالدول القومية ثم اختلاف مفهوم الدول القومية بالاتجاه نحو العالمية عبر عشرات الاتفاقات الدولية وتأسيس المنظمات الدولية المختلفة بما رسخته من مفاهيم واتجاهات جديدة نظمت العلاقات بين الدول وربطت عوامل التنمية فى الدول المتخلفة بالدول المتقدمة اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا سواء قبل المرحلة الاستعمارية أو أثناءها أو بعدها.

إن مظاهر التشكل لدى الدول المتخلفة بمظاهر "الأوربة" أو "الأمركة" فيما بعد يعد من ما يؤكد نجاح الغرب فى فرض هيمنته على العالم في كافة مجالات الحياة فضلاً عن أن انهيار الاتحاد

السوفيتي ومن بعده تفكك الكتلة الشرقية التي قادها لعقود عديدة أصبح من العوامل التى ساعدت علي إفراز مفهوم "العولمة" ودعمت بشكل غير مسبوق مظاهر الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم ومن ثم أصبح مفهوم العولمة راسخًا الآن كحالة واقعة ينبغى التعامل معها وأصبح الجميع يعيشون شاءوا أم أبوا عصر العولمة الذى تمتلك معظم أوراق السيطرة فيه فى كافة مجالات الحياة الاقتصادية والعسكرية والسياسية والثقافية الولايات المتحدة الأمريكية.

ولعل هذه "الحالة الواقعة" هى ما يثير التساؤل من جديد عن مفهوم العولمة وماهيتها؟! والحق أنه بعيدًا عن مظاهر التغنى بالتقارب القائم بين شعوب العالم وتشكلهم بمظاهر الحضارة الغربية بصورتها الأمريكية المعاصرة فإن هذا التشكل نفسه هو ما يثير عوامل النقض لمفهوم العولمة: فالمفروض أن تكون عوامل التقارب قد تمت بفعل الحوار وتبادل الثقافات وتبنى العوامل الإيجابية التي تسهم بها كافة الشعوب فى كافة نواحى الحياة اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا والمفروض أن آليات الاتصال ووسائل نقل المعلومات المعرفية مسخرة لتحقيق هذا الغرض.

لكن "الحالة الواقعة" التى تمخضت عنها عوامل نشأة العولمة بمعناها المعاصر قد أفرزت عوامل العداء أكثر مما أفرزت عوامل التقارب؛ إذ أن التقارب المزعوم لم يكن سوى ما فرضته أجهزة السيطرة والدعاية الأمريكية على العالم عبر العديد من الاتفاقيات التى كان آخرها ما عرف باتفاقيات الجات الاقتصادية والثقافية كما أن الحوار الذى تصور البعض إمكانية قيامه بين الحضارات والشعوب لم يثمر سوى عن فرض ما يراه الجانب الغربى برئاسة الولايات المتحدة أنه الحق والعدل؛ وقد بدا لكل ذى بصيرة وعقل أن مفهوم أمريكا للعدل مفهوم أحمق لا يراعى إلا مصلحتها الآنية ومصالح حلفائها الأوربيين أحيانًا وإسرائيل معظم الوقت وصار الحق والعدالة مرتبطين بالتهديد باستخدام القوة لفرضهما إذا ما اشتكى المظلوم أو لجأ إلى أى منظمة دولية.

وبالطبع فإن ارتهان العدالة والحق بالقوة الغاشمة للولايات المتحدة الأمريكية أصبح يعنى أن العدالة عمياء وأن العقل والحكمة لم يعدلهما وجود . ولما كانت تلك القوة الغاشمة - التى ترى الحق والعدل فيما يحقق مصلحتها فقط دون أدنى مراعاة لمصالح



الآخرين وهى المنوطة بتحقيق العدالة الكونية، وهى المخولة بتفعيل عناصر "العولمة" على هواها، فإن العولمة لم يعدلها وجود كمفهوم مثالى تصوره البعض يومًا محققًا للتقارب بين الشعوب ومزيلاً للفوارق بينهم ومؤكدًا على حقوقهم الإنسانية فى الحياة الحرة الكريمة.

إن الموجود إذن هو عولمة مفروضة بالقوة الغاشمة للولايات المتحدة وبالقوة الغاشمة لاقتصاد بعض الشركات متعددة الجنسيات التى تأخذ من أمريكا وبعض الدول الأوربية مركزًا لها ، ومحكومة بمعايير مزدوجة للحكم فى معظم الأحيان! ومن شأن كل هذا أن تكون هذه "الحالة الواقعة" و "الخطاب" الذى يروج لها مرفوضين من قبل "الآخر" وإن خضع لهما ظاهريًا، ومن ثم فإن هذه "الحالة الواقعة" تتضمن تلقائيًا عوامل رفضها ونقضها.

فإذا كانت الدولة التى تقود حركة العولمة وحليفاتها غير معنيين إلا بتحقيق مصالحهما الآنية وفرض تحقيق هذه المصالح بالقوة العسكرية وبالتدخل فى شئون الدول الأخرى أحيانًا، وبالسيطرة على المؤسسات والمنظمات الدولية سواء المؤسسات السياسية كالأمم المتحدة ومجلس أمنها المرهون بإرادة الخمس الكبار فيه

وبحقهم فى استخدام الفيتو لإعاقة أى قرار يعارض مصلحة أى منها، أو المؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى وكذلك الشركات الكبرى عابرة القارات برؤوس أموالها الضخمة التى لم يعد أمام حرية انتقالها وسيطرتها على اقتصاديات الدول النامية والمتخلفة أى قيود.

أقول إذا كانت تلك الدولة بعناصر هيمنتها المختلفة هى قائدة حركة "العولمة" فهى بلا شك غير صالحة للقيادة أخلاقيًا وإن كانت تملك مقوماتها اقتصاديًا وسياسيًا وعسكريًا!!

فالحقيقة التى تكشف عنها ممارسات هذه الدولة وحليفاتها والمؤسسات والشركات التى تسيطر عليها أننا أمام ممارسات تتسم باللاأخلاقية واللاإنسانية؛ فلا مراعاة لحقوق الإنسان الأساسية: حق الحياة والملكية والتعبير، ولا مراعاة لمصالح الشعوب الضعيفة اقتصاديًا، ولا مراعاة لتحقيق العدالة واعطاء الحقوق المغتصبة لأصحابها!!

ولما كانت هذه هى طبيعة "الحال الواقعة" للعولمة؛ فهى إذن ليست "عولمة" بالمعنى ذا الطابع الأخلاقى والإنسانى الذى يروج له

خطابها النظرى ومن ثم فهو خطاب وهمى تنفيه وتنقضه الممارسات القائمة على أرض الواقع.

وهذا هو ما بدأ يدركه منظرو العولمة ودعاتها وخاصة فى دول الجنوب؛ وها هو مفكرنا السيد يسين الذي كان قد بدأ يكتب عن تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها "وحدة الجنس البشرى"، يدرك مؤخراً أن مشروعه لفهم العالم بعد انهيار الكتلة الاشتراكية بنظامها الشمولى كان متفائلاً أكثر مما ينبغى "لأنه سرعان ما تبين له من خلال التعمق فى قراءة الملامح الراهنة للنظام العالمى المتغير أننا بصدد معارك كبرى أيدلوچية وسياسية واقتصادية وثقافية من الصعب التنبؤ بنتائجها النهائية لأن المسألة ستتوقف على قدرة نضال الشعوب على مواجهة العملية الكبرى التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية تحت شعار العولمة لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم"(١).

إن هذا الإدراك المتزايد لطبيعة التناقض بين خطاب العولمة وسلوك دعاتها هو ما سيؤدى حتما إلى رفضها وتجاوزها. ومن ثم

(١) السيد يس : العولمة والطريق الثالث، نشرة مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩ ، ص١٣

فإننى أميل إلى اعتبار "العولمة" مجرد مرحلة تاريخية مثل مراحل تاريخية كثيرة سابقة. وما أقوله وما أراه ليس بعيداً عن السياق السائد لمناقشة قضية العولمة وتعريفاتها: فهناك بالفعل من يعرفون العولمة باعتبارها "حقبة تاريخية محددة أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطاراً نظرياً وهى فى نظرهم تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة الوفاق التى سادت فى الستينات بين القطبين المتصارعين فى النظام الدولى آنذاك إلى أن انتهى هذا الصراع والذى يرمز له انهيار حائط برلين الشهير ونهاية الحرب الباردة وهذا التعريف يقوم على الزمن باعتباره العنصر الحاسم .. فالعولمة فى نظر أصحاب هذا الرأى هى المرحلة التى تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية ومصطلح العولمة مثله مثل مصطلح الحرب الباردة الذى سبقه يؤدى دوره كحد زمنى لوصف سياق تحدث فيه الأحداث كأن يقال مثلاً أننا نعيش فى عصر العولمة لتبرير أو فهم سياسات معينة اقتصادية أو سياسية أو ثقافية.. وهى وفق هذا التعريف يمكن اعتبارها حقبة تاريخية بالمعنى الذى سبق أن وصفت به الفاشية باعتبارها حقبة تاريخية أكثر منها نظاماً سياسياً .."[1].

(١) نفسه ، ص٩٢ – ٩٣



ورغم أن هذا التعريف للعولمة لا يهتم بكونها ظاهرة اجتماعية أو اطاراً نظرياً لفهم طبيعة المرحلة التى يعيشها العالم الآن بما فيها من مضامين اقتصادية وسياسية وثقافية، فإن أصحابه قد أصابوا الهدف حينما أكدوا على أنها مجرد حقبة تاريخية وأن "العولمة" ليست إلا مجرد اصطلاح للدلالة على هذه الحقبة التاريخية التى ستمضى مثل حقب تاريخية سابقة سميت بأسماء عديدة.

وفى اعتقادى أن تفريغ مصطلح "العولمة" من معناه والذى يبدو من خلال التناقض بين ما يقال فى الخطاب النظرى لدعاته، وبين ما يجرى فى الواقع من ممارسات هؤلاء الدعاة ومنفذى سياساته هو الذى سيعجل بانتهاء هذه الحقبة التاريخية التى لم يشهد تاريخ البشرية مثيلاً لها فى تناقض القول مع الفعل وفى اختلاف المفاهيم وازدواجية المعايير، فضلاً عن كل مظاهر الظلم والتعدى على حقوق الآخرين بأشكال متعددة منها الظاهر وكثير منها ملتو لا يفطن له المظلوم إلا بعد حين!!



**ثانيًا – طبيعة القوة المسيطرة (الولايات المتحدة الأمريكية) :**

إن تحليل الشخصية الأمريكية ومعرفة ما يجرى داخل المجتمع الأمريكى وصورة الأمريكى فى نظر نفسه مسألة فى غاية الأهمية إذا ما أردنا أن نقرأ المستقبل القادم للبشرية فى عصر العولمة وما بعد العولمة.

إن أمريكا كما هو معروف قامت على أكتاف المهاجرين – الغزاة من مختلف الجنسيات الأوربية: إنجليز وألمان وفرنسيين وأيرلنديين وإيطاليين وروس ثم اختلطت هذه الجنسيات بالطبع بأهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر الذى حدثت لهم أكبر حركة تطهير عرقى شهده العالم ومع ذلك بقى منهم من بقى واختلطت كل هذه التركيبة السكانية بمهاجرين من أصول غير أوربية من أسيويين وأفارقة وزنوج وعرب ويهود. إن كل هذه الجنسيات من مختلف الأعراق جرى صهرها عبر هيمنة الثقافة الأنجلو الأمريكية وفرضها على الجميع. إن «الأمركة» على حد تعبير أحدهم – لم تكن عملية صهر بمعنى التطريز وإنما بمعنى السبك. فالمجتمع الأمريكى لم يكن يُنظر إليه على أساس تشكله من أجزاء جرى



تطريزها وإنما من ناتج صـهر كصـهر خـام الذهب لتـحـويله إلى سـبـيكة وفى نظر صـاحـبنا فـإن «الأمـركـة» لم تكن تعنى تطهـيـر الأقليات العرقية ، بل تطهير الأقليات من عرقيتها[1].

وعقب الفراغ من عملية الصـهر أو التطـهير فلتسمـها ما تشاء تشكلت دولة أمـريكا على أسـاس من إعـلان الاسـتقـلال الأمـريكى وأصـبح چورچ واشنطن أول رئيس للجـمـهورية فـيـهـا ومنذ ذلك التاريخ البعيد والأمريكيون يعتقدون أنهم ابتكروا أعظم بلد وأعظم دولة عرفها التاريخ الإنسانى ، بل لقد اعتبر المستوطنون الأوائل - كما قال المفكر الأمريكى الشهير امرسون - أن بلدهم هو المخلوق الأخير وأعظم صدقة تصدق بها الرب على العالم! ولم يمضى ١٩٠ عامًا على تأسيس أمريكًا حتى قال الرئيس كنيدى: إن الأمريكيين هم الحـراس على مـعـاقل الحـرية فى العـالم[2]! ومن هذا وذاك تتكشف أبعاد رؤية الأمـريكيين لأنفسـهم بأنهم هم الأجدر بقـيادة العالم.

(١) انظر : رضا هلال ، تفكيك أمريكا، ضمن منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص٢٦

(٢) نقلاً عن : نفس المرجع السابق ، ص٣٢

ومن ثم فقد كانوا دائمًا ينتظرون الفرصة تلو الأخرى لإثبات أحقيتهم فى ذلك حتى نجح چورچ بوش فى صك مصطلح النظام العالمى الجديد بقيادة الولايات المتحدة عقب انهيار الاتحاد السوفيتى ومن ثم دشن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم إن لم يكن عن رضا فبالإذعان والتسليم وإن لم يكن بالاثنين، فليكن بفرض ذلك بقوة السلاح وبفرض العقوبات وعزل الحكام وعزل الدول وفرض الحصار عليها ... إلخ.

والآن لنتساءل عن صورة هذا السيد للعالم المدعو أمريكا، ما هى الصورة الحقيقية لأمريكا من الداخل!! وما هى معالم الشخصية الأمريكية؟!

لقد وجه هذا السؤال الأخير لمديرة مكتب الإحصاء الأمريكى فى وزارة التجارة الأمريكية فقالت: إنه لا يوجد مثل هذا الشخص الذى يمثل الصورة النموذجية للشخص الأمريكى !! ولديها كل الحق؛ فسكان أمريكا كما أشرنا آنفًا يتسمون بأقصى قدر من التنوع العرقى؛ لقد أظهر إحصاء ظهر ١٩٩٧م الكثير من الدلالات؛ فالأمريكيون قد بلغ عددهم فى ذلك العام ٢٦٧ مليون شخص،

بلغت نسبة السكان البيض بينهم ٧٣٪، بينما بلغت نسبة السود ١٣٪ أما أهل البلاد الأصليين من الهنود الحمر فقد بلغت نسبتهم واحد في المائة بينما بلغ نسبة السكان الأسيويين ٤٪ ، أما الهيسبانيين فقد بلغت نسبتهم ١١٪ (١).

ومع أن هذا العدد من السكان إجمالا يبلغ أقل من خمس سكان دولة مثل الصين، فإن إجمالى الناتج القومى لهم بلغ فى ذلك العام أكثر من ضعف إجمالى الناتج القومى للصين. ورغم ذلك فإن الميزان التجارى للولايات المتحدة عام ١٩٩٦ كان مصاباً بالعجز التجارى مع اليابان والصين وكندا والمكسيك وألمانيا، وبلغت نسبة من عدوا تحت خط الفقر فيها حوالى ٣٦,٥ مليون من عدد سكانها!! كما بلغت نسبة البطالة حوالى ٥,٥٪، كما بلغت نسبة الجريمة لكل ١٠٠ ألف من السكان حوالى ٥٠٧٨ جريمة سواء كانت جرائم عنف أو جرائم الممتلكات(٢).

---

(١) هذا الإحصاء نقلاً عن نفس المرجع السابق ، ص٣٨

(٢) نقلاً عن : نفس المرجع ، ص٤٠ - ٤٣

ومما له دلالة أخلاقية واضحة عن طبيعة المجتمع الأمريكى متعدد الأعراق والأجناس، تلك الدراسة التى أعدتها جامعة ثاوث كارولينا عام ١٩٩٣م عن اغتصاب النساء بالولايات المتحدة، حيث تبين أنه قد اغتصب فى هذا العام وحده ١,١٢مليون امرأة بالغة. وفى مسح أجرى على ٤ آلاف امرأة منهم تبين أن ٢٩٪ منهن قد اغتصبن من الجيران والأقارب والأصدقاء وأن ١٦٪ منهن فقط أبلغن البوليس بينما خشيت ٦٩٪ منهم الإبلاغ خوفًا من التأنيب . كما اتضح أن التحرش الجنسى أصبح مشكلة تواجه النساء حتى فى مكان العمل وأن الرجال والأولاد والبنات أصبحوا أيضًا من ضحايا التحرش الجنسى حيث ثبت إن بين كل ١٠ تلاميذ تعرض منهم ٨ للتحرش الجنسى[١].

أما أطرف استطلاع للرأى فقد جرى على يد مجلة نيوزويك عام ١٩٩٥م حول نظرة الأمريكيين لبلدهم حيث سئلوا عن التغيرات التى حدثت للشخصية الأمريكية خلال العشرين سنة السابقة فكانت إجابة معظهم ترى أن الشخصية الأمريكية تغيرت للأسوأ

(١) نقلاً عن : نفس المرجع ص٤٤



علمًا بأن الاستطلاع جرى على عينات من الأمريكيين الزنوج والبيض والهيسبانييون! وحينما سئلوا: هل ستظل أمريكا أمة واحدة بعد ١٠٠ سنة ؟ جاءت إجابة أغلبية السود بالنفى، بينما جاءت إجابة أغلبية البيض والهيسبانيون بالإيجاب[١] وهذا يدل على مدى تطلع السود إلى تفكك هذه الأمة ومدى ما يعانونه من ظلم واضطهاد على يد العنصرين العرقيين الآخرين! ومما يزيد من توضيح تناقض الشخصية الأمريكية أنه حينما أجرى استطلاع للرأى حول نموذج الشخصية الأمريكية جاءت إجابة الأغلبية فى صالح لاعب كرة السلة مايكل جوردون !! وللقارىء العزيز أن يحكم على مستقبل مجتمع مثل هذا!!

أما عن الحلم الأمريكى الذى تتزيا به أمريكا ويسعى إليه الساعون إلى الرفاهية والرخاء، فقد تفاوت احساس الأمريكيين به حسب ما وصلوا إليه من تحقيق لطموحاتهم ؛ فإذا كان بيل كلنتون قد قال معبرًا عنه : إنه حلم بسيط ومؤثر .. إذا عملت بجد وفق القواعد المرعية فإنك يجب أن تحصل على فرصة أن تصل إلى

---

(١) انظر : نفسه ، ص٤٨ - ٤٩



أقصى مدى!، فإن مالكولم إكس قد قال : أنا لا أرى أى حلم أمريكى، أنا أرى كابوسًا أمريكيًا[1].

وإذا كان رجال السياسة قد عبروا عن الطموح التوسعى المجنون للاحتكارية الأمريكية ؛ حينما قال تيودور روزفلت: «أمركة» العالم هى مصير وقدر أمتنا ، وقال السيناتور البرت بيفريدج : نحن أنجلو ساكسون ويتعين علينا أن نلتزم بما يفرضه علينا دمنا ونحتل أسواقًا جديدة بل وأراض جديدة إذا لزم الأمر»[2]، أقول إذا كان رجال السياسة قد عبروا عن هذا الطموح الذى نشهد مدى تحققه هذه الأيام، فإن إريك فروم عالم النفس الأميركى الشهير يقول : «نحن كبشر ليست لنا أهداف سوى أن ننتج أكثر وأكثر. إرادتنا غير موجهة إلى شىء. بل لا إرادة لنا لكى نريد . نحن يتهددنا خطر الفناء بسلاح نووى، وخطر الموت بفعل السلبية التى غرستها فينا الحياة السلبية نتيجة ابتعادنا عن مسئولية اتخاذ القرار»[3] وها هو أيضًا عالم نفس أمريكى آخر يدعى سيمور

(١) نفسه ، ص٥١ .

(٢) نقلاً عن : شوقى جلال : العقل الأميركى يفكر ، دار سينا للنشر بالقاهرة، ١٩٩٧م، ص٦٨-٦٩.

(٣) نقلاً عن : نفس المرجع السابق ، ص١٨٧ .



هاليك يقول بعد دراسته حال الشباب الأمريكي الرافض في أمريكا: « لعل أهم عامل ضاغط غير مباشر ولكنه حقيقي على حيوات الطلاب هو الحياة في مجتمع الوفرة الذي فشل في الاعتراف بضرورة تحديد أهداف للحياة ذات معنى وغير مادية»(١).

وبالطبع فإن ما يقوله علماء النفس الأمريكيين يعد خير تعبير عن حالة مجتمع يقوم على تحقيق أكبر قدر من الرفاهية المادية لأبنائه دون أن يعنى أدنى عناية بأي غايات أخلاقية ودينية للوجود الإنساني. وليس أدل على ذلك التردي الأخلاقي والاستغراق في إشباع لذات الجسد ممثلة في لذات البطن والفرج من ذلك الإفتتان المجنون للأمريكيين بالجنس لدرجة اعتباره رمز الحرية والتحرر، بل رمز الحلم الأمريكي ؛ لقد قال مؤلفو كتاب «الجنس في أمريكا»: «إن الجنس هو أقصى تعبير عن الحلم الأمريكي في الحرية والتحرر والحراك، وأن الأمريكيين يتعاملون مع الجنس في الحياة على أنه ما يؤخذ دون نقاش ويسعون وراءه حتى لا يفوتهم ، وينفتحون له حتى يمتلئوا به..»(٢). إنه إذن مجتمع شهواني إلى

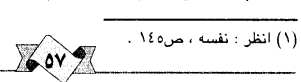
(١) نفسه .
(٢) نقلاً عن : رضا هلال : نفس المراجع السابق ، ص١٤٤ .



أبعد مدى ممكن فرمز قوته الإنتاج الاقتصادى والعسكرى ورمز تحرره وحريته الجنس لدرجة أنه لم يعد يجدى لديهن الزواج ولا حتى ممارسة الجنس خارج مؤسسة الزواج ، بل اتجهوا إلى ممارسة الشذوذ الجنسى حتى بلغت نسبة ممارسته لديهم ١٠٠٪[1]!!

إن مجتمعًا هذا حاله لا بد أن ينهار من الداخل ؛ فالعقيدة الأمريكية والثقافة الأمريكية تعانيان أزمة حقيقية ؛ فقد انطوى الحلم الأمريكى فى الحرية على ازدواجية أخلاقية وسياسية منذ أن تأسست الدولة: ازدواجية الأبيض والأسود . والبوتقة التى صهرت داخلها الإثنيات والتعددية الثقافية لم تعد بوتقة تصهر، بل بدت التعددية والإثنية واضحة سافرة من جديد مع ورود إحصاءات تشير إلى أن النمو السكانى والهجرة لم يعد فى صالح البيض ، وبروز الصراع بين المال والسياسة ، وبين أتباع الديانات المختلفة ، وبين المتدينين وغير المتدينيين ، وبين من يملكون ومن لا يملكون ، بين مطالب الرجال ومطالب النساء، بين مطالب الأسوياء منهم ، ومطالب الشاذين . وباختصار فإن تفكيك أمريكا على حد تعبير

(١) انظر : نفسه ، ص١٤٥ .



رضا هلال يكشف عن أن القرن الأمريكى إلى أفول بالرغم من أن العالم يعيش الآن ما يسمى باللحظة الأمريكية ؛ فتفكك العقيدة الأمريكية ودخول الأمريكيين فيما بينهم حربًا ثقافية - عرقية جنسية يشى بتحول الحلم الأمريكى إلى كابوس أمريكى وينذر بأفول القرن الأمريكى[1].

وإذا كان ما سبق من عوامل ثقافية واجتماعية وجنسية وأخلاقية تنذر بأفول أمريكا، فإن الحال نفسه يتعلق بعناصر القوة الأمريكية أعنى القوة العسكرية والاقتصادية . وقد لخص المؤرخ الأمريكى البريطانى الأصل بول كينيدى معضلة القوة الأمريكية بشقيها الاقتصادى والعسكرى بقوله فى كتابه «صعود وأفول القوى العظمى» إن الإمبراطوريات الكبرى فى التاريخ ابتداء بالامبراطورية الرومانية وانتهاء بالإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية سقطت تحت وطأة الكلفة الإقتصادية العالية لإنفاقها العسكرى وحذر من أن تلقى الإمبراطورية الأمريكية نفس المصير . ويؤكد كينيدى تحذيره فى كتابه الأخير «الاستعداد للقرن الحادى

(١) نفسه ، ص ١٨٩ - ١٩٠ .

والعشرين» قائلاً أن المكانة الدولية لأمريكا بسبب قوتها العسكرية كانت وراء تخصيص ٣٠٠ مليار دولار سنويًا للنفقات الدفاعية وقد تسبب زيادة الإنفاق العسكرى فى إبطاء معدلات نمو الإقتصاد الأمريكى بشكل ملحوظ خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين مما ترتب عليه زيادة الديون الخارجية وعجز الميزان التجارى وميزان المدفوعات وتراجع الاقتصاد الصناعى لمصلحة اقتصاد الخدمات[١] .

أما احتمالات الإصلاح لهذا الوضع الاقتصادى والاجتماعى المتردى فإن كينيدى يرى أنه حتى لو توافر حافز الإصلاح فلن تكون هناك استجابة منسقة من الولايات المتحدة إلا إذا أدركت القيادة السياسية خاصة الرئيس الأمريكى التهديدات الكبرى التى تواجه البلاد وكانت لديها القدرة والشجاعة لتعبئة الرأى العام ليقبل التغيرات التى سيجدها كثيرون غير مريحة . وهذا يتطلب بالتالى قيادة تختلف تمامًا عن ذلك النوع من القيادات التى تظهر فى البيت الأبيض الآن سواء اهتمت بالعجز الداخلى أو سكان العالم أو قضايا البيئة[٢].

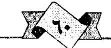
(١) نفسه ، ص ٩١ - ٩٢ .

(٢) نفسه ، ص٩٤ .



والحقيقة أن ما رآه العالم على شاشات التليفزيون يوم الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، يوم الانفجارات التى ضربت رموز الهيمنة والعزة الأمريكية ؛ برج التجارة العالمى، البنتاجون ، حيث الرئيس الأمريكى مذعوراً لا تكاد تحمله ساقيه وطائرته تجوب سماء الولايات المتحدة بحثًا عن مكان آمن ينزل فيه لهو خير دليل على ضعف مؤسسة الرئاسة وما تفرزه الانتخابات الأمريكية من قيادات هشة رغم فخامة الظاهر والطنطنة الدعائية الفارغة!

إن هذا الحدث بالذات قضى فى واقع الأمر على البقية الباقية من الحلم الأمريكى رغم كل ما تفعله القيادة الأمريكية لتحسين الصورة ولفرض الهيمنة بضرب أفغانستان ومساندة إسرائيل بشكل سافر فى ضربتها الهمجية للفلسطينيين وإعادة احتلال أراضيهم المحررة، فهذا الحدث - الذى لا تزال الكتابات تترى لكشف أبعاده - قد كشف عن هشاشة النظام العسكرى والأمنى الأمريكى ، كما كان من نتائجه القضاء على الديمقراطية التى تتغنى بها أمريكا؛ فقد سنت قوانين طوارئ قضت على الحريات العامة فى أمريكا وأعطت الرئاسة الأمريكية سلطات مطلقة على



حد تعبير تيرى ميسان الذى كتب كتابًا بعنوان «الخدعة المخيفة» رفض فيه قبول النظريات والتفسيرات التى أعلنتها جهات التحقيق الأمريكية بشأن تلك الأحداث لما تضمنته من غموض وتناقضات ، وأكد على أن ثمة مؤامرات داخلية ومحاولة انقلابية من داخل الإدارة الأمريكية نفسها استهدفت استيلاء مجموعة معينة على السلطة ، وتساءل الكاتب: هل يمكن أن يتصور أحد أن القوات العسكرية الأمريكية لم تقم بأى إجراء لوقف الهجوم؟! وهل يمكن للمرء أن يقتنع بأن النظام الإدارى العسكرى الأمريكى لم يكن قادرًا على تحديد مكان طائرة بوينج موجودة فى منطقة لا تتجاوز مساحتها بضع عشرات من الكيلو مترات وأن طائرة مدنية ضخمة يمكن أن تخدع مقاتلتين إف ١٦ أرسلتا لاقتفاء أثرها(١)؟!! إن تلك وغيرها تساؤلات آثارها تييرى ميسان وتبرهن فيما يتعلق بتلك الحادثة الفريدة أن ثمة خللاً فى النظام الدفاعى الأمريكى، وأن ثمة خللاً فى النظام الأمنى والمخابراتى والقضائى الأمريكى وأن

---

(١) انظر: Thierry Meyssan : 11 Septembre 2001 - L'Eff Royable Imposure.

عرض وتلخيص ليلى حافظ، صحيفة الأهرام اليومية ، ٢٣ مارس ٢٠٠٢م ص٧ .

مؤمرات كثيرة تحاك لسيطرة أفراد بعينهم على مؤسسة الرئاسة والتصرف بالرئيس ومعاونيه كما يشاؤون ، كما أن مؤسسة الرئاسة نفسها قد استغلت الموقف وأصدرت من القوانين ما يجعلها الحاكم بأمره فى الأمريكيين بعد تقييد حرياتهم الشخصية بالكثير من التشريعات والقوانين!!

على أى الأحوال فإن الكثير من الأمريكيين يدركون حقيقة انهيار أمريكا داخليًا قبل مواجهتها للتحديات والمنافسة الخارجية ؛ فهذه هى شهادة بيل كلينتون صاحب الفخار بالحلم الأمريكى الذى قال فى خطاب ترشيحه للرئاسة: «أعرف أن منافستنا فى المستقبل ستكون مع ألمانيا وبقية أوربا واليابان وبقية بلدان آسيا . وأعرف أننا بصدد أن نخسر زعامة أمريكا للعالم لأننا نخسر الحلم الأمريكى هنا فى الداخل»[1] .

أما نعوم شومسكى الفيلسوف الأمريكى المعاصر فيقول أن ثمة خللاً واضحًا فى النظام الدولى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ؛ فالنظام اقتصاديًا مثلث القطبية (اليابان وألمانيا والولايات المتحدة) أما عسكريًا فيبدو أحادى القطبية (الولايات المتحدة) والقوة

(١) نقلاً عن شوقى جلال : نفس المرجع السابق ، ص١٢ .

العسكرية دون قاعدة اقتصادية تدعمها كارثة[١] . إن تشومسكى يرى إذن أن مصير ذلك النظام الأمريكى الكونى فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة هو الانحطاط والانهيار ؛ فالتفوق العسكرى الحاسم للولايات المتحدة يرافقه انهيار فى قدرتها الاقتصادية مقارنة بألمانيا واليابان.

ويوافقه فى ذلك شاهدنا الثالث ديفيد ان لوتوارك الذى قال فى كتابه «الحلم الأمريكى المهدد» إن أمريكا يمكن أن تتحول إلى دولة من العالم الثالث مع اقتراب عام ٢٠٢٠ وأن بعض التقديرات المتفائلة تزيد عشرة أعوام أو خمسة عشر عامًا[٢] . وبالطبع فإن مؤشرات اقتصادية واجتماعية تؤيد هذا الكلام من واقع الاحصاءات الأمريكية نفسها عن متوسط الدخل ومعدلات الفقر والبطالة فى المجتمع الأمريكى .

---

(١) Noum Chomsky : What Uncle Sam Realy wants, Berkeley - California Odonian press 1992, p. 96.

نقلاً عن : رضا هلال : نفس المرجع السابق ، ٩١ .

(٢) نقلاً عن : رضا هلال ، نفس المرجع ، ص٩٥ .

إذن لا شك أن ثمة مؤشرات عديدة تشير إلى أن هذا الكيان الضخم الذى يطلق عليه الولايات المتحدة الأمريكية تتضافر داخله عوامل عديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية مؤذنة بصراعات وتفاعلات مرعبة قد تؤدى به وترشحه للسقوط من عليائه بعد أن بلغ الذروة التى لا بد من التهاوى بعدها بفعل تلك العوامل الداخلية ، وبفعل التحديات الخارجية كذلك .

**ثالثًا : طبيعة القوى الخارجية المنافسة :**

تتفاوت تنبؤات المؤرخين وفلاسفة التاريخ حول من يقود التحدى الحضارى المناوئ للحضارة الغربية والهيمنة الأمريكية وخاصة بعد أن انهيار الكتلة الاشتراكية وتفكك الاتحاد السوفيتى . والحقيقة أنه رغم هذا التفاوت فى الرؤى والمنطلقات فإن ثمة ما يشير إلى نوع من الاتفاق بين الجميع غربيين وشرقيين ، مؤرخين وفلاسفة تاريخ إلى أن التحدى الأعظم الذى سيكون بارزًا فى حوالى ثلث هذا القرن الحادى والعشرين إنما هو من نصيب آسيا بقيادة الصين وخاصة إذا ما نجحت القوتان الأعظم فى آسيا : الصين واليابان أن يصلا إلى تفاهم مشترك وإزالة أسباب العداء أو انعدام الثقة الذى ولدته من قبل صراعات تاريخية !



ورغم أن البعض كتوينبى[١] وهنتنجتون[٢] وفوللر وغيرهم يرشحون الحضارة الإسلامية أو الإسلام للتنافس مع الصين وأسيا على هذا التحدى للحضارة الغربية ، إلا أن هذا التحدى من قبل الإسلام والمسلمون فى العالم لن يحدث فى المدى المنظور أو فى المستقبل القريب . وقد لخص فوللر أسباب ذلك بقوله : « إن العمل الموحد المحتمل من قبل الدول الإسلامية ضد مصالح الغرب هو إمكانية نظرية وليس مرجحًا أن يكون على أساس منهجى منتظم . فإن مصالح الدول الإسلامية الخاصة متباينة بما يكفى للحيلولة دون قيام جبهة مشتركة إلا فى ظل ما يرونه أنه أشد التحديات خطرًا »[٣].

---

(١) راجع ما كتبه توينبى عن الحضارة الإسلامية وحديثة عن مستقبل الحضارات فى الجزء الثالث من : مختصر دراسة للتاريخ ، ترجمة فؤاد شبل ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط٢ ١٩٦٥ - ١٩٦٦م ، ص٣٠٧ - ٣١٥ .

(٢) راجع كتاب : Huntington, Samuel: The clash of civilization, foreign affairs, 1993.

(٣) جراهام إى فوللر وأيان أو . ليسر : الإسلام والغرب، ترجمة شوقى جلال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٧م ، ص١٣٢ .

وعلى ذلك فالقوى المرشحة للتحدى الحقيقى مع الهيمنة الأمريكية القائدة للنظام العالمى الكوكبى، إنما هى القوتان الأسيويتان الأهم : الصين واليابان؛ «فالصين مهيأة إذا ما سارت الأمور رخاء كما هى الآن لكى تصبح حوالى العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين أكبر اقتصاد قومى فى العالم»[1]. والحقيقة التى يؤكدها المحللون الاقتصاديون الغربيون «أنه على الرغم من المشكلات لن يمكن إيقاف الصين صاحبة التجربة فى الإصلاح الاقتصادى.. وهى تجربة مذهلة تجاوزت حدود أحلام أى إنسان»[2] . ويؤمن بهذه التوقعات ذاتها عدد لا بأس به من الصحافيين والأكاديميين وعلماء المستقبليات الذين يرون أن الصين تحظى بمستقبل على المدى البعيد أسطع من الصورة التى يتصورها الرسميون المتفائلون فى بكين ذاتها. وهم يؤكدون أن ما يجرى فى آسيا بقيادة الصين بعد تحديثها هو أهم تطور فى عالم

(١) دانييل بورشتاين وارنيه دى كيزا : التنين الأكبر – الصين فى القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقى جلال ، سلسلة عالم المعرفة (٢٧١) ، الكويت ٢٠٠١م، ص ٧ .

(٢) نفسه ، ص ٢٠٣ .

اليوم؛ وأنها أى الصين ستصبح الإقليم المهيمن على العالم : اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا وهى مرشحة فى نظرهم بعدد سكانها وشبكات الأعمال الصينية عبر البحار لأن تطغى على اليابان وتظهر باعتبارها القوة الاقتصادية الأكثر دينامية فى العالم[١] .

والحقيقة أن هذه التوقعات المتفائلة بالنسبة للصين ومستقبلها أمامها عوائق عديدة يدركها المضاربون بهبوط الصين[٢] ، لكن هذه العوائق لا يمكن أن تطمس حقائق الوضع القائم فى الصين ؛ فهناك إقبال من قبل الشعب والحكومات المتعاقبة على مواصلة الإصلاح الاقتصادى والسياسى؛ فالمناطق الحرة تتزايد فى الصين والتحديث يطال كل مجالات الحياة وخاصة فى المجال الاقتصادى والنمو آخذ فى ازدياد مطرد لا يتنازل فيه الصينيون عن رقم ١٠٪ سنويًا. وقد أكد الإقتصاديون أن «الصين أمامها حتى عشرينيات القرن الواحد والعشرين لكى تكون ندا للولايات المتحدة من حيث الناتج المحلى»[٣]. والحقيقة التى يستند عليها هؤلاء أن النمو المفعم

(١) نفسه .

(٢) انظر حجج هؤلاء فى : نفس المرجع السابق ، ص٢٠٨ - ٢١٣ .

(٣) نفسه ، ص ٢٠٤ .



حيوية وقوة، ذلك النمو الذى ينقل أمة من وضع متخلف إلى أمة حديثة على مدى جيل واحد ليس مجرد استثناء يابانى؛ فالملاحظ أن بلدان شرق آسيا ابتداء من سنغافورة إلى سول برزت فى صورة من ينفث نارًا فى معدلات نمو إجمالى الناتج المحلى والإنتاجية والمدخرات ومعدلات الاستثمار - على حد تعبير مؤلفى التنين الأكبر[1].

وبالطبع فإن الإحصاءات بالنسبة للصين تشير إلى تأكيد هذه الحقيقة؛ فإجمالى الأصول فى الصين مسألة مثيرة للإنتباه ؛ إذ بها أضخم قوة عمل فى العالم ، قادرة على العمل بأجور متدنية وتألف العمل الجماعى الشاق دون شكوى أو تذمر ، والجامعات تخرج سنويًا عشرات الآلاف من المهندسين ذوى المهارات العالية بالمقاييس العالمية وهم متخصصون فى مجالات حاسمة لتطوير صناعات التكنولوجية العالمية. كما أن الصين لديها موارد طبيعية غنية وشديدة التنوع والوفرة مما يمكن أن تحسد عليه من جيرانها الآسيويين أنفسهم . أما سكان الصين أنفسهم فقد اعتادوا العمل بحماس شديد مع تحملهم لصعاب ومشقات لا قبل لغيرهم

(١) نفسه ، ص ٢٠٦ .



بتحملها. وتوجد فى الصين سلطة سياسية مركزية يمكنها إذا شاءت أن تجعل الأمة ترصد كل جهدها للبناء الاقتصادى متحررة من التشريعات البيئية المفروضة قسراً ومن الأعباء الضريبية وغير ذلك من قيود البيروقراطية . كما أن الشركات الإستثمارية الكبرى فى العالم تتنافس على العمل فى الصين . أما الثقافة الصينية فهى من أجدر الثقافات على ظهر الأرض التى تتوافر لها خاصية الإستمرارية والدوام وتتصف بالروح العملية والمادية والتنظيم الذاتى والقدرة على التكيف[1] .

إن دارسى الصين المعاصرة يؤكدون تمامًا على أن الصينيين المعاصرين قادرون على التقدم نحو المستقبل انطلاقًا من خلفيتهم التاريخية العريقة ومن سمات شخصيتهم القومية التى لا ترى أى تناقض بين التمسك بالتقاليد الكونفوشية القديمة التى يؤمنون بها وبين امتلاك كل عوامل ثقافة الحداثة والتحديث الغربية المعاصرة؛ إن الشعب الصينى الحديث يتميز بالوعى الإيجابى وبالقدرة على امتلاك شبكة جديدة من معانى الثقافة الحديثة وبناء فكر قومى معاصر يستقبل بإيجابية طرفى المعادلة": الثقافة الصينية التقليدية

(١) انظر : نفس المرجع السابق ، ص ٢٠٧ .

والثقافة الأجنبية الحديثة، وهو قادر على تنقية ثقافته التقليدية من الخزعبلات والخرافات التى تعيق التحديث وصنع التقدم[1].

وإذا كانت تلك مجرد لمحات لما يجرى داخل الصين (التنين الأكبر) من تحديث منظم يتجه حتمًا نحو تقدم مذهل يتيح للصينيين بما يمتلكونه من قدرة ذاتية على نفض الغبار عن عناصر ثقافتهم التقليدية الإيجابية الدافعة إلى الأمام متوافقة مع قدرتهم على امتلاك العناصر الإيجابية من الثقافة الغربية المعاصرة وتجاوز الاثنان معًا لصنع صين جديدة مبشرة ومرشحة لقيادة دورة حضارية جديدة للبشرية أو على الأقل مرشحة للمنافسة على هذه القيادة مع أى قوى أخرى فى هذا العالم .

أقول إذا كان ذلك هو ما يجرى فى الصين ، فما يجرى فى اليابان رغم اختلاف الظروف والسياسات والأهداف إنما يتجه فى نفس المسار ، مسار امتلاك عناصر القوة والتحدى؛ فلم يعد أحد يمارى فى أن اليابان هى القوة الإقتصادية الثانية فى العالم بعد

(١) انظر : ووبن : الصينيون المعاصرون، جـ ١ ، جـ ٢ ، ترجمة عبد العزيز حمدى، سلسلة عالم المعرفة (٢١٠-٢١١) يونية - يوليو ١٩٩٦م . من الجزء الأول (ص٢٩٠-٣٠٠)، من الجزء الثانى (ص٢٩٤-٢٩٩).

الولايات المتحدة الأمريكية ، وأنها نجحت بعد قرن وربع القرن من بداية عصر الميجى(*) (عصر التحديث) أن تصبح نداً للغرب. لقد أصبحت تمثل مع أوربا وأمريكا الشمالية الكتل الثلاث الاقتصادية الرئيسية فى العالم . تلك الكتل التى هيمنت - ولا تزال - على الاستثمارات العالمية سواء كمنشأ تصدر عنه الاستثمارات أو مستقر تتوجه إليه هذه الاستثمارات. والطريف أنه بينما تتدفق الاستثمارات بكثافة عالية بين أمريكا وأوربا، فإن اليابان بقيت مصدراً صافياً للاستثمار الأجنبى المباشر إلى هاتين المنطقتين فى الإحصاء الذى جرى عام ١٩٩٦م[١] .

ولعل هذا الارتباط الاقتصادى بين الاقتصاد اليابانى والاقتصادين الأوربى والأمريكى، فضلاً عن الحماية العسكرية الأمريكية لليابان والدستور اليابانى ذا الأصل والطابع الأمريكى

(*) حركة ميجى الإصلاحية نسبة إلى فترة حكم ميجى الذى حكم اليابان من ١٨٦٨ حتى ١٩١٢م وهى حركة إصلاحية بدأت بها اليابان عهداً جديداً من التحديث التكنولوجى وبناء الدولة الحديثة.

(١) انظر : بول هيرست وجراهام طومبسون : ما العولمة - الاقتصاد العالمى وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة (٢٧٣)، الكويت - سبتمبر ٢٠٠١م، ص١٠٧، ص١٧٦.



هو ما يجعل البعض لا يتصور مطلقًا إمكان أن تنفصل اليابان عن عجلة الهيمنة الأمريكية أو عن عجلة الحضارة الغربية عمومًا.

والحقيقة هى أنه على الرغم من أن اليابان قد درجت على تأييد الأهداف الأمريكية حتى لو كانت تتعارض مع المصالح اليابانية، إلا أن اليابانيين يدركون جيدًا كما تدرك ذلك معهم غالبية الأمم ما عدا الأمريكيين أن اليابان لا تفعل ذلك إلا تحت وطأة كونها محمية عسكرية أمريكية[1] .

ولعل الحقيقة التى تبدو الآن واضحة وربما تبدو فى المستقبل أكثر وضوحًا هى أن اليابان قادرة على تغيير اتجاهها التاريخى وقتما يشاء أهلها؛ فقد غيروا اتجاههم مرتين ونجحوا فى ذلك نجاحًا مبهرًا؛ فقد غيرت اليابان اتجاهها لأول مرة مع عصر الإحياء الميجى منذ عام ١٨٦٨م حيث بنت نفسها كدولة صناعية حديثة، وغيرت اتجاهها مرة أخرى بعد الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م فتبنت نظامًا سياسيًا ديمقراطيًا على الطريقة الأمريكية . وفى المرتين كانت النتائج واضحة وملموسة؛ فقد أقام

(١) انظر : باتريك سميث : اليابان - رؤية جديدة ، ترجمة سعد زهران ، سلسلة عالم المعرفة (٢٦٨)، الكويت - أبريل ٢٠٠١م ، ص ٢٧ .

الميجى فى اليابان مصانع الصلب وترسانات السفن ومصانع الأقطان والسكك الحديدية إلخ . كما جلب الأمريكيون معهم بعد الحرب العالمية لليابانيين حق الاقتراع وتحرير المرأة وحرية القول وتحول فقراء الريف ملاكًا[1]. وتقبل اليابانيون الهدية رغم الصدمة الشديدة عقب الهزيمة وقبول الأمر الواقع، ونجحوا فى أن يتكيفوا مع هذا الواقع الجديد وينشئوا نظامهم السياسى الديمقراطى وينافسوا سياسيًا واقتصاديًا أوربا وأمريكا معًا.

واليوم يعيش اليابانيون حالة من القلق والترقب حيث تجرى داخلهم حالة جديدة من التغيير حيث يشعرون أن عليهم أن يحققوا طموحًا جديدًا وأن يتخذوا قراراتهم لأنفسهم بعيدًا عن أى ضغوط رغم كل ما يدركونه من تعقيدات وارتباطات وقيود تعوق ذلك.

إن اليابانيين إن نسوا ، لن ينسوا أبدًا ما قاله الجنرال ماك آرثر أمام مجلس الشيوخ الأمريكى بعد عودته من مهمته العسكرية فى اليابان عام ١٩٥١م . لقد قال هذا الجنرال : إنه بمقاييس المدنية الحديثة فإن اليابانيين أشبه بصبى فى الثانية عشرة من

(١) انظر : نفس المرجع ، ص ٨ .

عمره مقارنة بتطورنا نحن حيث نحن فى الخامسة والأربعين!! إن التركة الأمريكية فى اليابان ثقيلة ومركبة أبرز كلام ماك أرثر أسوأ ما فيها وهو أن اليابانيين كائنات هامشية وثانوية بالنسبة للأمريكيين. والطريف أن هذا التصور عن اليابانيين كرره خروتشوف الذى قال عنهم عام ١٩٥٨م أنهم ليس لديهم ما يقدمونه إلا الزلازل والبراكين ، كما جاراه الجنرال ديجول الذى قال بعد زيارة رئيس وزراء اليابان لفرنسا أن اليابانيين أمة من بائعى الترانزستور[1].

وبالطبع فإن هذه الصورة عن اليابانيين فى المنظور الغربى قد تغيرت إلى حد ما بفعل التحدى اليابانى الذى جعل منهم أمة متقدمة صاحبة ثانى أكبر اقتصاد فى العالم وإحدى القوى الرئيسية الثلاثة فيه . ومع ذلك فلا يزال الأمريكيون يغالطون أنفسهم ويتصورون أن اليابانيين لا يزالون «لا يريدون شيئًا إلا أن يكونوا مثلهم» ، وهم فى ذلك يتجاهلون – كما هو شأنهم دائمًا – التاريخ فلم يروا أن اليابان وهى أكثر حضارات العالم – كما يرى سميث – قدرة على التعلم ويمكن أن تستوعب أى شىء وتظل دائمًا

(١) انظر : نفس المرجع السابق ، ص٣٩٤ .

هى اليابان، فلا شىء تستورده اليابان من الخارج - لا عيدان الطعام ولا القانون الدستورى - يبقى على حاله بعد أن تستوعبه ؛ فقبل ألف سنة من مجىء الأمريكيين إلى اليابان كان اليابانيون مغمورين فى ثقافة الصين وحضارتها ومع ذلك لم يتحولوا قط ليصيروا صينيين[1].

ولذلك فإن الحقيقة التى اكتشفها سميث فى كتابه عن «اليابان» هى أن اليابانيين بعد أن تمكنوا من اللحاق بالغرب أصبح عليهم أن يثبتوا أنفسهم بالكشف عن هويتهم المستقلة . وأن الغرب لم يعد يمسك بالمرآة التى يرى اليابانيون فيها أنفسهم وإنما أصبحت المرآة بيد اليابانيين ليروا أنفسهم فيها[2]!

وكل هذا يعنى ببساطة أن اليابان بعد أن استقرت على طريق التقدم والاستقرار السياسى والاقتصادى لم تعد فى حاجة إلى هذه الهيمنة الأمريكية المفروضة عليها منذ عدة عقود كما لم تعد المقاييس الحضارية الغربية مقاييساً مطلقة للتقدم بالنسبة لها . ولذا فحلم اليابان بالاستقلال الكامل عن هذه الهيمنة الأمريكية آت

(١) نفسه ، ص ٤٢٠ - ٤٢١ .

(٢) نفسه ، ٤٢٢ .



أت ليتحقق ذات يوم . إن هذا الحلم كامن فى أعماق اليابانيين وينتظر الفرصة للطفو على السطح . ولعل حقيقة العلاقة بين أمريكا واليابان تتضح من قراءة دلالات حادث واحد مثل حادث اغتصاب التلميذة اليابانية ذات الاثنى عشر ربيعًا على يد جندى أمريكى فى عام ١٩٩٥م حيث قامت مظاهرات الاحتجاج العارمة ورفض على أثرها عمدة أوكيناوا التوقيع على عقود إيجار أراضى تحتلها القوات الأمريكية مما جعل رئيس الوزراء اليابانى يوقع بدلاً منه ولإسكات المتظاهرين أعلنت المحكمة العليا اليابانية حكمًا لها واجب النفاذ بأنه إذا كان الأمر يخص القواعد الأمريكية فإن المواطنين اليابانيين ليست لهم حقوق ملكية!!

وبالطبع فإن هذا الحكم جاء بناءً على نص للدستور اليابانى القائم حاليًا. ولكن هل يعنى هذا أن الغضب اليابانى ثأرًا للكرامة المهانة قد انتهى؟! الحقيقة أن المستقبل يحمل فى طياته - كما أشرنا آنفًا - الكثير بالنسبة للرغبة اليابانية الدفينة فى الاستقلال الكامل عن النفوذ الأمريكى، والإقتراب شيئًا فشيئًا من محيطها الحضارى التقليدى وهو آسيا والشرق!



**رابعًا : نقض « العولمة » وضرورة الانتقال إلى « ما بعد العولمة » :**

وإذا كانت الفقرات السابقة كانت مخصصة لتمحيص العوامل الثلاث التى تشكل أدلتنا الرئيسية على ضرورة انهيار العولمة نظرًا لأن تعريفها والصورة التى تشكل طبيعتها الواقعة تتضمن نقيضها، ونظرًا لأن القوة المسيطرة المنوط بها قيادة العولمة قوة تعتمل داخلها عوامل انهيارها وبذور سقوطها من عليائها وذروة مجدها، ونظرًا لأن ثمة قوى خارجية تواصل العمل ليل نهار من أجل قيادة الدورة الحضارية القادمة حتى وإن ناورت ونافقت القوة المسيطرة الحالية وتقربت إليها ودارت حولها منتظرة اللحظة التى تنفض عنها غبار التبعية المذلة لتثور لكرامتها وكرامة بقية الشعوب المغلوبة على أمرها .

أقول أن هذه العوامل الثلاثة تتقاطع معًا وتؤثر فى تعظيم المخاطر والمثالب الخطيرة للعولمة حتى لأكاد أقول مع القائلين : أننا لا نعيش عصر العولمة، بل عصر «خرافة العولمة»[1]. فالحقيقة أن

(١) جاء هذا التعبير على لسان بول هيرست وجراهام طومبسون فى كتابهما السابق الإشارة إليه. انظر مدخل كتابهما بعنوان «هل العولمة خرافة ضرورية»، ص٩ وما بعدها.

البعض قد ظن خطأ أن كثرة الآليات المؤدية إلى التقارب بين الشعوب سواء كانت آليات تقارب ثقافى كنظم المعلومات والأجهزة الحديثة لنقل الصور والأخبار والمواصلات والمعلومات أو كانت آليات للتقارب وإزالة الحواجز الاقتصادية كالبنوك والنظم المصرفية المتشابهة والشركات متعددة الجنسيات أو كانت آليات للتقارب السياسى كالأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

أقول لقد ظن البعض خطأ أنه بمجرد توافر هذه الآليات والاتفاقيات ذات الصلة كاتفاقيات الجات ومنظمة التجارة الدولية.. إلخ يعنى أن العالم قد أصبح بالفعل أو على وشك أن يصبح قرية كونية واحدة وأن الولايات المتحدة أصبحت بالفعل هى القائد المسيطر والمهيمن على هذه القرية الكونية الكبيرة بامتلاكها وحدها السيطرة والهيمنة على هذه الآليات.

والحقيقة أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة تكاد تهيمن بالفعل على معظم هذه الآليات وتناور بها لفرض ما تسميه بالنظام العالمى الجديد أو بالعولمة أو بالكوكبية ..إلخ، على الرغم من ذلك فإن الواقع يقول أن هذه الهيمنة ذاتها هى أول وأهم المؤشرات على انهيار هذه «العولمة» وفسادها. فضلاً عن أن التحليل الدقيق لما

يحدث فى العالم اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا إنما يشير إلى عكس النغمة السائدة – الظاهرة عن «العولمة»!!

١ – **فعلى الصعيد الاقتصادى** : يرى البعض أن الاقتصاد العالمى الحالى «المعولم» ليس شيئًا جديدًا تمامًا ؛ فقد بدأ تعميم الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الصناعية الحديثة فى ستينيات القرن التاسع عشر وأن الاقتصاد العالمى الراهن هو من بعض النواحى أقل انفتاحًا وأقل تكاملاً مما كان عليه النظام الاقتصادى الذى ساد من ١٨٧٠ حتى ١٩١٤م . وهم يؤكدون هذه الحقيقة المشككة فى الاقتصاد الكوكبى الحالى على أساس أن الشركات العابرة للقوميات تبدو نادرة نسبيًا وأغلبها لا تزال شركات ذات قاعدة قومية لا تكاد تتنازل عنها لتميل بحق إلى التدويل أو العالمية!، كما أن حركة رأسمال هذه الشركات لا تتحرك كما يقال نحو بلدان العالم ككل!، حيث أن الاستثمار لا يزال يتركز فى البلدان الكبرى وخاصة فى الثلاثى المهيمن على التجارة والاستثمار العالميين (أوربا واليابان وأمريكا الشمالية)[1] .

---

(١) أنظر : بول هيرست جراهام طومبسون ، نفس المرجع السابق ، ص١١ .

ومن هنا فنحن لنا أمام اقتصاد كوكبى حقيقى. وثمة عوائق عديدة تحول دون تحقق هذا الاقتصاد الكوكبى الكونى Globalized Economy، أولاً : أن التحكم فى هذا الاقتصاد يمثل اشكالية جوهرية حيث أن الأسواق الكونية المنفصلة عن اطارها الاجتماعى ستكون عصية على الضبط حتى لو افترضنا وجود تعاون فعال بين شتى الهيئات الحكومية المنظمة، ووجود تطابق بين مصالحها . إن الصعوبة الأساسية تكمن هنا فى إمكانية وضع نموذج فعال ومتكامل فى أن واحد من سياسة حكومية قومية وعالمية للتعامل مع قوى السوق الكونى؛ فالأرجح أن سكان أكثر الدول والمناطق نجاحًا وتقدمًا سيقعون تحت رحمة قوى السوق المستقلة ذاتيًا والفالتة من السيطرة بسبب طابعها الكونى[1].

أما ثانى هذه العوائق فيتمثل فى تحول الشركات متعددة القوميات إلى شركات عابرة للقوميات يمكنها التلاعب باقتصاديات العالم. إذ ماذا ستفعل الشعوب إزاء تلك الشركات الرأسمالية

(١) نفسه ، ص٢١ - ٢٢ ، وانظر كذلك : هانس بيتر مارتين وهارالد شومان، فخ العولمة، ترجمة د. عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة (٢٣٨) ، الكويت ١٩٩٨م، ص٣٧٣ .



النفاثة التى تعمل وفقًا لمبدأ «إما أن تأكل أو تؤكل» على حد تعبير مدير إحدى الشركات الأمريكية(١) . إن تلك الرأسمالية النفاثة تصر على أن تصل إلى أكبر قدر من تكديس الثروة فى يد أصحاب المشروعات الكبرى ولا تترك للآخرين إلا الخليط من التسلية المخدرة والتغذية الكافية التى تهدئ خواطرهم المحبطة . إنها فى طريقها - إذا ما قدر لها أن تنتصر فى مساعيها - إلى هدم الأساس الذى يضمن وجودها أعنى الدولة المتماسكة والاستقرار الديمقراطى حتى فى الدولة الأم التى تعتبر مركزها الرئيسى : الولايات المتحدة الأمريكية نفسها(٢)!!

أما العقبة الثالثة أمام العولمة الاقتصادية فستتمثل فى الضمور المتزايد للعمال المنظمين من ناحية النفوذ السياسى وقدرة التساوم الاقتصادى ؛ فالأسواق المعولمة والشركات العابرة للقوميات سوف تسعى إلى أن تعكس صورتها فى سوق عمل عالمى مفتوح .. وسيترتب على هذا أنها ستنزع إلى إعطاء الأفضلية لإدارات

(١) انظر : نفس المرجعين السابقين ، ص٢٤ من الأول ، وص ٢٧-٣٦ من الثانى .

(٢) هانس بيتر مارتين وهار الدشومان ، فخ العولمة ، ص٣٥ - ٣٦ .

الشركات على حساب حتى أكثر قوى العمل تنظيمًا، وعليه فستعطى الأفضلية للسياسات المتعاطفة مع الأولين لا الأخيرين ويشبه هذا الوضع ما يسمى برأسمالية الفوضى[1]. إنها الرأسمالية التى لا تراعى أى أبعاد اجتماعية أو أى مصالح للعمال أو للدول الفقيرة.. إلخ. إنها الرأسمالية التى ستطحن الناس طحنًا على حد تعبير أحد الكتاب ، وهى فى طريقها إلى هدم سالتماسك الاجتماعى فى مختلف البلاد غنية كانت أو فقيرة[2] .

أما العقبة الرابعة والأخيرة أمام هذه العولمة الاقتصادية فهو ضرورة بروز تعددية قطبية أساسية فى النظام السياسى العالمى ، حيث أن السلطة القومية المهيمنة حتى الآن ستفقد القدرة فى آخر المطاف على فرض أهدافها المحددة من الضوابط سواء داخل حدود أراضيها أو خارجها . وعلى الجانب الآخر ستتضاءل الهيئات الحكومية أو الأهلية التى تنعم بسلطات راسخة قادرة على صد أو تحاشى أى جهة تطمح إلى «الهيمنة» . وعلى ذلك فإن طائفة من شتى الهيئات العالمية والشركات العابرة للقوميات

(١) بول هيرست وجراهام طومبسون ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) انظر : فخ العولمة ، ص٢٢٤ - ٢٢٥ .



ستكتسب سلطة أكبر نسبيًا على حساب الحكومات القومية، بل أنها ستستطيع أن تطلب أو أن تكتسب الشرعية من المواطنين - المستهلكين عبر الحدود القومية، وهكذا تتضاءل صلاحيات الحكومات القومية وتتقلص سلطاتها على مواطنيها حتى لو بقى هؤلاء المواطنون وبخاصة فى البلدان المتقدمة مترابطين ومنتمين قوميًا!! وفى عالم مثل هذا لا بد لفاعلية القدرة العسكرية القومية من أن تضعف إذ لن يكون بوسع حكوماتها استخدامها لتحقيق غايات اقتصادية لأن سيطرة الدولة «القومية» فى المجال الاقتصادى سيكون قد تلاشى إلى حد كبير[1] .

وبالطبع فإن هذه المعوقات تشير جميعًا إلى أن ثمة استحالة فى أن يجنى العالم بدوله المتقدمة والفقيرة معًا ثمارًا ناجحة على طول الخط للاقتصاد المعولم أو الكونى وأن ثمة عوائق عديدة تحول دون تحققه بشكل يحقق طموح الجميع، فضلاً عن طموح القوى المهيمنة عليه ذاتها! وهذا يعنى ببساطة أن الجميع قد وقع فى «فخ العولمة الاقتصادية» ومن ثم فعلى الجميع أن يتداركوا ما سيترتب على ما

---

(١) بول هيرست وجراهام طومبسون ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

تحقق من اجراءاتها حتى الآن من سلبيات بسن تشريعات جديدة توقف هيمنة الدول الكبرى على اقتصاديات العالم وكذا الشركات متعددة القوميات التى تسعى لعبور هذه القوميات وتهديد مصالح «الدول القومية» سواء دول المنشأ أو دول المصب. ولما كانت هذه التشريعات غائبة حتى الآن وليس من المنتظر أن تتحقق على المستوى الدولى بشكل يحقق العدالة للجميع . فإن انهيار هذه الدعاوى إلى عولمة الاقتصاد أت أت فى ظل تنامى ظواهر العداء لها والتى بدت ليس فقط فى دول العالم الفقيرة أو الهامشية على حد تعبير دعاة العولمة وإنما أيضًا فى الدول الأكثر تقدمًا وتأثيراً فى أوربا وغيرها من مناطق العالم(١).

**٢ - أما على الصعيد السياسى :**

فقد صدعت الدعوة إلى العولمة المجتمع الدولى وقسمته بين مؤيد ومعارض بدلاً من أن توحده!!، ففى الوقت الذى تضغط فيه

(١) انظر تفاصيل ذلك فى كتاب فخ العولمة الذى حذر فيه مؤلفاه من سلبياتها على أوربا وحددا طريقًا من عشر نقاط لخروج أوربا من فخ العولمة وانظر عرضنا لهذا الكتاب ولكيفية خروجنا نحن من فخ العولمة فى كتابنا: بين قرنين ص ص ٤٣ - ٥٨ طبعة دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٠م .

الولايات المتحدة الأمريكية لجعل الاقتصاد المعولم حسب ما تفهمه منه وحسب ما يحقق مصالحها حقيقة واقعة على أساس من اتفاق الدول المختلفة وتوقيعها على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية! فإن الدول الأخرى سواء الدول الأوروبية أو الدول الآسيوية وخاصة الصين أو الدول النامية والفقيرة فى حيرة من أمرها؛ فهى بين شقى الرحى فهى إن وقعت على هذه الاتفاقيات أصبحت اقتصادياتها تابعة بدرجات متفاوتة للاقتصاد الأمريكى وشركاته العملاقة التى تحاول أن تصبح متعددة القوميات وتتجمل بهذا التوجه!! وبالتالى تواجه هذه الدول مخاطر سياسية جمة أقلها فقدان الجزء الأكبر من إرادتها السياسية وأخطرها تهديد استقلالها الوطنى عن طريق التحكم الخارجى فى مصالح شعوبها الاقتصادية والحياتية! وهى إن رفضت هذه الاتفاقيات تصبح خارج الدائرة الاقتصادية العالمية، وأصبحت مهددة بإعلان الحرب الاقتصادية ضدها من قِبْل القوة المسيطرة على الاقتصاد العالمى سواء كانت الولايات المتحدة الأمريكية وشريكاتها فى الهيمنة على هذا الاقتصاد، أو من قبل الشركات العالمية التى تسعى بكل السبل لتدمير الاقتصاديات المحلية لهذه الدول وشل حركتها والقضاء على إمكانية التبادل مع غيرها من الاقتصاديات القومية الأخرى!!

وفى هذا الإطار الذى يؤكد الخيار المُر لدول العالم أمام "الهيمنة الأمريكية" لا يسعنا إلا أن نتذكر كلمات هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق ومهندس سياستها الخارجية الذى قال إن العولمة ليست إلا كلمة أخرى للإشارة إلى هيمنة الولايات المتحدة أو بمعنى آخر لن تكون هناك عولمة اقتصادية ليبرالية وعسكرية إلا بقيادة واشنطن وتقوم استراتيجية هذه العولمة عسكريًا وسياسيًا على مبادىء معينة هى :

١ – إحلال حلف الناتو (حلف شمال الأطلنطى) محل الأمم المتحدة بصفتها مؤسسة مسئولة عن إدارة السياسة العالمية وضمان السلام.

٢ – تكريس التناقضيات داخل أوربا من أجل إخضاعها لمشروع واشنطن.

٣ – استراتيچية عكسرية تكرس الميزة التى تستفيد منها الولايات المتحدة وهى القذف الجوى دون التعرض للحد الأدنى من الخطر والامتناع عن إنزال قوات برية أمريكية على أن تقوم القوات الأوربية التابعة والمرؤوسة بهذا الدور عند اللزوم.



٤ – توظيف قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والشعوب لمصلحة الخطة الأمريكية كلما أتاحت الظروف استخدامها فى خطاب موجه إلى الرأى العام[١].

وفى ظل هذه الاستراتيچية الأمريكية التى لا تزال تحقق أهدافها رغم كل الضربات الموجعة التى توجه إليها سواء بالرفض الشعبى من خلال المظاهرات المناهضة للعولمة فى كثير من دول العالم، أو بالرفض الرسمى أحيانًا من قبل بعض حكومات العالم وتململها من الهيمنة الأمريكية، أو حتى بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر التى وجهت أقوى الضربات الموجعة لهذه الاستراتيچية خاصة على الصعيد الأمنى والعسكرى.

أقول فى ظل الاستراتيچية الاقتصادية والسياسية والعسكرية "لأمركة العالم" تغير الخطاب السياسى فى ظل العولمة ليؤكد أن زمن الدولة القومية قد ولى، وأن السياسات والخيارات السياسية القومية قد نحيت جانبًا بفعل قوى السوق العالمية التى باتت تملك أعتى قوة وأكثر جبروتًا من أكثر الدول سيطرة وقوة؛ فرأس المال

(١) نقلاً عن : د. محمد على حوات : العرب والعولمة، مكتبة مدبولى بالقاهرة ٢٠٠٢ ، ص١١٣



أصبح متحركًا متحررًا من أى روابط قومية؛ يستقر حيثما تتحقق المنافع الاقتصادية وبناء عليه فإن أصحاب رأس المال أصبحوا يشاركون فى رسم السياسات المحققة لمصالحهم ولم يعد أمام الدول القومية إلا أن تتحول إلى ما يشبه كونها "سلطات محلية للنظام الكونى" إذ لم يعد فى مقدورها أن تؤثر فيه بصورة مستقلة حتى على مستوى النشاط الاقتصادى المحلى أو العمالة داخل أراضيها. إن وظيفة الدول القومية باتت «شبيهة بوظيفة البلديات داخل الدول قبل ذلك»[١].

ولكن السؤال الذى يشغلنى هو : هل سيكتب لهذا النوع الجديد من الخطاب السياسى المروج للعولمة السياسية، هل سيكتب له النجاح؟ أو بمعنى آخر هل يمكن أن تسلم القيادات السياسية لدول العالم بحتمية انهيار سلطتها التقليدية وانهيار تحكمها فى مقدرات شعوبها ودولها القومية؟! ومن جانب آخر حتى إذا ما سلمنا بأن هذه القيادات ستقبل دور التبعية وتلعب دور المنفذ لسياسات العولمة الاقتصادية وقواها المسيطرة فهل يمكن للشعوب أن تقبل ذلك ؟!

---

(١) بول هيرست وجراهام طوميسون، نفس المرجع ، ص٣٨٦ - ٣٨٧



وهل يمكن أن يأتى اليوم الذى لا نجد فيه يقظة للنعرات القومية والعودة إلى الذات وإلهاب الوعى القومى بأهمية استقلال الإرادة السياسية حتى لو واجه الجميع خطر الجوع واضطر إلى الزهد فى مطالب الرفاهية ومظاهر الرخاء والنعيم التكنولوچى؟!

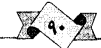
وبعيداً عن هذا النوع من الخطاب السياسى للعولمة الذى يروج للتقليل من سلطات التحكم للحكومات المحلية، فإن ثمة نوعًا آخر لهذا الخطاب السياسى للعولمة يروج من جانب آخر لضرورة أن تتحول أنظمة الحكم المختلفة فى العالم إلى النظام الديمقراطى بصورته الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا بدعوى أن هذا النظام هو الذى يتيح المشاركة السياسية للجميع ويحافظ على حقوق الإنسان... إلخ. فإن أسئلة كثيرة تترى على الذهن فى هذا الصدد : هل يمكن فعلاً أن تقبل دول العالم المختلفة بهذا النظام السياسى على صورته تلك ؟! وهل يمكن أن تتنازل الدول العريقة عن نظامها السياسى الملكى أو الامبراطورى أو الأميرى أو حتى القبلى الأبوى بسهولة حتى يمكنها التوافق مع دعاوى العولمة السياسية والمحافظة على حقوق الإنسان ؟!



وهل معنى أن دولة ما تمتلك نظامًا ديمقراطيًا أنها دولة تراعى حقوق الإنسان؟! إذن أين هذه المراعاة لحقوق الإنسان فى ظل الانتهاكات اليومية لحقوق الأقليات فى أوروبا وأمريكا؟! وأين هذه المراعاة لحقوق الإنسان فى ظل هذه المعايير المزدوجة التى تكيل بمكيالين فى كافة القضايا السياسية الدولية حينما تتعارض قيم حقوق الإنسان المطلقة مع المصالح الغربية أو الأمريكية فى أى أمر من الأمور ؟!

ومن جانب آخر ، فهل معنى أن نظام الحكم هنا أو هناك ليس نظامًا ديمقراطيًا على الطريقة الغربية أنه نظام لا يراعى حقوق الإنسان ولا يكفلها ؟! فى الحقيقة أنه لا يوجد حتى الآن ما يمكن أن ندعوه نظام الحكم الأمثل بشكل مطلق؛ فالمسألة تتوقف على ظروف كل شعب وعلى ما يحقق مصلحة هذا الشعب أو ذاك فى المقام الأول[1]، وليس ما يحقق مصلحة قوى خارجية تريد أن تفرض ارادتها السياسية ونظامها السياسى على الآخرين!! والحقيقة أن هذا هو ما تحسه شعوب العالم وقياداتها المختلفة .

(١) انظر تفاصيل ذلك فى مقدمة الطبعة الثانية من كتابنا : ضد العولمة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠١ ، ص١٥-١٨ .



وهذا الاحساس بالروح القومية وبضرورة الاستقلال فى الرؤية وفى النظام السياسى هو ما ينقض العولمة السياسية . بل هذا هو ما يمكن أن يفجر أى نظام سياسى لا يراعى التعددية واختلاف الهويات والغايات من الداخل!

**٣ - أما على الصعيد الثقافى :**

فإنه من المستحيل نظريًا[١] كما أنه من الصعب عمليًا الحديث عن عولمة للثقافة أو عن ثقافة بصيغة المفرد خاصة إذا كان المقصود بلفظ «ثقافة» هو نمط حياة اجتماعية أو رصيد من المعتقدات والأنماط والرموز والقيم كما يقول أنتونى سميث؛ إذ أننا لا نستطيع فى هذه الحالة أن نتحدث إلا عن «ثقافات» وليس مجرد «ثقافة»[٢]؛ فالهويات الثقافية للشعوب والدول شكلتها الظروف

(١) راجع فى ذلك معظم فصول كتابنا السابق الاشارة إليه. وراجع أيضًا ما كتبناه فى كتابنا: فى فلسفة الثقافة، المبحث الثانى عن العولمة الثقافية بين الإمكان والاستحالة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٩م.

(٢) أنتونى سميث : نحو ثقافة عالمية، مقال بكتاب : ثقافة العولمة من إعداد : مايك فيذر ستون، ترجمة عبدالوهاب علوب، نشرة المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمة (١٣٢) ، القاهرة ٢٠٠٠م ، ص ١٦٣.



التاريخية على فترات طويلة. ومفهوم الهوية لا يستخدم لصفة مشتركة لأنماط الحياة والنشاط، بل للأحاسيس الذاتية لأى قوم لهم تجارب مشتركة وسمة أو سمات ثقافية مشتركة (عادات أو لغة أو ديانة) وتشير هذه الأحاسيس والقيم إلى ثلاثة عناصر من التجارب المشتركة لهؤلاء القوم :

١- الاحساس بالاستمرارية بين تجارب الأجيال المتتالية .

٢- ذكريات مشتركة عن بعض الأحداث والشخصيات تمثل نقطة تحول لتاريخ جماعي.

٣- أحاسيس بوحدة المصير من جانب أفراد الجماعة التى تشترك في تلك التجارب[١] .

ولما كان من الضرورى أن تشكل هذه الأحاسيس والذكريات مجتمعة الهوية الثقافية الواحدة لأى جماعة، فإنه من المتعذر أن تتمتع أى ثقافة عالمية أو كونية بهذه الهوية التاريخية. فالواقع أن «أى ثقافة عالمية بلا ذكريات فى جوهرها؛ ففى حين يمكن إنشاء «الدولة» بحيث تعتمد على تجارب واحتياجات شعبية كامنة

(١) نفسه ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

وتحييها، فإن أية «ثقافة عالمية» لا تلبى أية احتياجات حية ولا هوية فى مرحلة التكوين. إذ لابد من تجميع أجزائها بصورة مصطنعة من الناس والهويات القومية التى انقسمت إليها البشرية منذ عهد بعيد. وليس ثمة «ذكريات عالمية» يمكن الاستعانة بها فى توحيد البشرية وأكثر التجارب عالمية إلى يومنا هذا؛وهى الاستعمار والحروب العالمية لا تساعدنا إلا على تذكيرنا بإنقساماتنا التاريخية»(1).

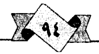
والحقيقة الناصعة التى تؤكد هذا أن المحاولات السابقة لفرض هوية ثقافية على شعوب مختلفة الأعراق والأنساب والخلفيات التاريخية قد باءت جميعًا بالفشل وخاصة فى العصر الحديث أو هى فى سبيلها إلى هذا الفشل ورشحته للإنهيار، خذ مثلاً محاولة السلطات الشيوعية التى فكرت فى خلق إنسان سوفيتى جديد يكون انتماؤه أيدلوجيا وثقافيًا للاتحاد السوڤيتى فكان مآل ذلك هو الفشل! وما حدث بعد انهيار الاتحاد السوڤيتى فى فرض ثقافة موحدة على شعوب ذات ثقافات متعددة! وحتى ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها يؤكد ذلك ؛ فأمريكا أرض المهاجرين والأقليات التى تحولت فى الخمسينيات إلى نموذج

(1) نفسه ، ص ١٧١ .

«لبوتقة الانصهار» ، ثبت بعد ذلك أن هذه الرؤية لبوتقة الانصهار أى الاندماج من خلال التنوع لم تكن إلا سرابا؛ إذ ظل الانتماء لجماعات عرقية بعينها يمثل قيمة كبيرة وأصبحت احتياجات هذه الجماعات وحقوقها معترف بها طالما كانت تخضع فى النهاية للجماعة السياسية الأكبر بمزيج خرافاتها وذكرياتها ورموزها. وأصبحت الإثنية أحد المبادئ الأساسية التنظيمية ولو بصورة غير رسمية للمجتمع الأمريكى[1].

وإذا كان هذا قد حدث بالنسبة لمحاولة فرض ثقافة واحدة مشتركة داخل دولة بعينها تكونت من أعراق جنسية وثقافية مختلفة فما بالنا بمحاولة إيجاد ثقافة عالمية واحدة !! إن عوائق كثيرة تحول دون ذلك؛ لعل أولها : أن أية ثقافة عالمية تنشأ من داخل زمان ومكان وعرف بعينه. والتداول الحالى للثقافة العالمية إنما ينبع من داخل الدائرة الأكاديمية الأوروبية الغربية وباللغة الإنجليزية ومنذ أواخر القرن العشرين. ورغم التفاعل العالمى وخاصة من قبل دول شرقية تداخلت ثقافتها مع الثقافة الغربية مثل اليابان، فإن

(١) نفسه ، ص ١٦٥ .



احتمالات نشأة ثقافة عالمية موحدة تعد ضعيفة، فرغم كثافة التدفقات الثقافية العالمية وسرعتها فى عصرنا مما يدعم الشعور بأن العالم كيان واحد ويساهم فى انتشار أنماط ثقافية جديدة، إلا أن هذه الأنماط قد تتصادم فيما بينها. وقد تؤدى هذه الشبكة المعقدة من صور الصدام والاعتماد المتبادل بين العالمى والمحلى إلى نشأة ثقافة ثالثة وإلى مزيد من التسامح لكنها فى نفس الوقت قد تؤدى أيضًا إلى ردود فعل سلبية(١).

وفى إطار ردود الفعل السلبية هذه يتبلور العائق الثانى للعولمة الثقافية؛ إذ أن النمط الثقافى المراد له السيادة خلال هذه الشبكة المعقدة من التلاقى الثقافى- عبر الأليات التكنولوجية المعاصرة للانتشار الثقافى - هو النمط الثقافى الغربى على الطريقة الأمريكية. وهذا النمط الثقافى معروف بأنه النمط ذو البُعد الواحد حيث يركز على الإشباع الجسدى بكل الوسائل ويهمل مطالب الروح والوجدان إهمالاً يكاد يكون تامًا. وبالطبع فإن ثقافة هذه سمتها الأساسية وهذه غايتها لا يمكن أن يكتب لها النجاح على

---

(١) مايك فيذرستون : ثقافة العولمة، الترجمة العربية السابق الإشارة إليها ، ص١١-١٢ .

المدى الطويل وان نجحت بصورة جزئية وسريعة فى الانتشار لدرجة أن تتشكل شعوب العالم المختلفة بها ! فهذا التشكل فى حقيقته تشكل ظاهرى؛ فإن تأثرت الشعوب المختلفة بنمط الحياة الغربية فى المأكل والملبس وبعض العادات فإنها لا يمكن فى الجوهر أن تضحى بعناصر ثقافتها الجوهرية لصالح الثقافة الغربية وسرعان ما تنفض عنها غبار التبعية الظاهرية للثقافة الغربية فى أى لحظة من لحظات التحدى الحضارى[١].

أما العائق الثالث فيتمثل فى رأيى فى أن ثقافة أى شعب تمثل عنصر قوته الأساسية؛ وقوة أى شعب من قوة ثقافته ومن قدرتها على التعبير عن نفسها بشكل إيجابى فعال. وبالنسبة للثقافة بالذات فلا يملك أى أحد مهما كانت قوته الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية فتاكة ومهمينة أن يفرض ثقافته الخاصة علي شعب يمتلك مثل هذه الثقافة القومية الفاعلة وخاصة إذا كانت ذات عمق تاريخى وقادرة على التجدد والتطور المستمر. خذ مثلاً : ثقافتنا العربية – الإسلامية التى لا يمكن بأى حال أن تذوب أو أن تنقرض

(١) انظر : كتابنا : ضد العولة ، الطبعة الثانية ص١٨-١٩ .

أمام أى ثقافة أخرى، ذلك لأنها ذات بُعد دينى وعمق تاريخى عريق قابل للتجدد والتطور المستمر بفعل قدرة أصحابها على الاجتهاد وامتلاك الأدوات المعرفية لأى عصر يعيشونه[1].

وهكذا حال العديد من ثقافات شعوب العالم المختلفة، فهى لا تقبل الذوبان فى ثقافة الآخر وان قبلت التفاعل معها! ولا تقبل أن تهيمن عليها عناصر ثقافة الآخر وان قبلت بعض هذه العناصر! .. إن الثقافة كما أقول دائماً هى شأن عقلى؛ ومن ثم فلا يمكن لآليات الثقافة الغربية المعاصرة وهيمنتها أن تزيح الثقافات الأخرى من عقول أصحابها لأن كل فرد فى أى شعب وخاصة الشعوب ذات الثقافات العريقة - المتجددة قادر عى استجلاء عناصر ثقافته الأصلية والتمسك بها فى مواجهة الثقافات الأخرى.

والخلاصة أنه رغم كل عوامل وآليات التقارب الثقافى المعاصرة، ورغم هيمنة الثقافة الغربية فى اللحظة التاريخية الحاضرة، فإن الثقافات القومية ستظل قائمة وستظل تستنهض همم أبنائها لمواجهة غزو الثقافة الغربية وهيمنتها. وذلك لسببين رئيسيين:
**أولهما** : لأن هذه الثقافة الغربية المراد عولمتها إنما هى ثقافة ذات

(١) نفسه ، ص١٩ .



بُعد واحد ويعاني أصحابها ودعاتها ذاتهم من هذا النقص ويحاولون سده عبر الحوار مع الثقافات الإنسانية الأخرى. فضلاً عن أنها ثقافة عنصرية متعالية على الثقافات الأخرى بإدعاء أنها الأفضل والأكثر إنسانية وتقدمًا!

**ثانيهما** : أن الثقافات الأخرى ثقافات ذات بُعد حضاري عريق وأكثر ثراءًا وأكثر توازنًا في تلبية مطالب الإنسان من الثقافة الغربية. فضلاً عن اعتزاز أصحابها بهوياتهم الثقافية وقدرتهم على تجديد هذه الهوية وتغذيتها بعناصر ثقافية جديدة مع الحفاظ على جوهر الثقافة القومية.



(٢)

# مستقبل التفاعل الحضارى فيما بعد العولمة

ولعل السؤال الذى يثار بعد أن نسلم - ولو على الصعيد الجدلى النظرى مؤقتًا - بانهيار عصر العولمة وتفكك عناصره الاقتصادية والثقافية والمعرفية وبدلاً من شيوع المفاهيم السائدة الآن حول الثقافة العالمية الواحدة، السوق العالمية الواحدة، اتفاقيات التجارة العالمية الحرة ...إلخ...إلخ، بدأت القيادات والشعوب تسلم باستحالة كل ذلك وبدا فى الأفق الاتفاق على نقض كل ذلك والعودة إلى الجذور القومية والأممية والحضارية المختلفة. أقول على فرض أننا سلمنا بذلك، وهو ما نرى ونعتقد أنه حادث للأسباب التى أسلفنا الحديث عنها، فماذا ستكون صورة المستقبل؟!

إن الاهتمام بقراءة صورة المستقبل أصبح الشغل الشاغل لكثيرين من المفكرين والمحللين السياسيين والإقتصاديين ومنظرى السياسات العالمية. وتتراوح قراءة كل هؤلاء للمستقبل حول ثلاث احتمالات ، **الأول** هو احتمال نشوب صراع حضارى يأخذ صورة

الصدام المسلح، **والثاني** يرى أصحابه أن الحوار السلمي بين الحضارات كفيل بإزالة أسباب هذا الصراع التصادمي ، أما الاحتمال **الثالث** فهو مزيج من الاحتمالين السابقين حيث أن الصراع التصادمي والحوار المترتب عليه يمكن أن تحدث من خلالهما تفاعلات تؤدي إلى بروز قوى جديدة مما يعد تبشيرًا ببداية حقبة حضارية جديدة لا يهيمن عليها قطب عالمي واحد أو قطبين بل تتعدد فيه الأقطاب حسب الأثقال النوعية والجغرافية التي ستتولد عن كل من الحوار والتصادم! وربما يكون مجديًا ومفيدًا أن نفصل الحديث حول هذه الإحتمالات الثلاثة .

**أولاً : الصدام الحضاري والنزاع العسكري :**

يروج أتباع هذا الاحتمال للصراع الحضاري سياسيًا وعسكريًا لاحتمال نشوب نزاع مسلح بين القوى الحضارية الصاعدة بقيادة الصين وبين الولايات المتحدة الأمريكية. وقد بنى أصحاب هذه الرؤية موقفهم على تنامي قوة الصين العسكرية والاقتصادية واختلاف عقيدتها السياسية عن العقيدة الليبرالية الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

والطريف أن المصدر التنبؤى بهذا الصراع إنما يأتى من الولايات المتحدة نفسها، ولنضرب مثالين على هذا الخطاب التصادمى. أولهما : ما قاله كاسبرواينبرجر Caspar Weinbgerjer وزير الخارجية الأمريكى الأسبق الذى عرض لرؤيته فى كتاب بعنوان «الحرب الساخنة التالية» ومغزى عنوان الكتاب يبدو واضحًا حيث يستقرئ واينبرجر التوترات الحقيقية التى تحدث بين حين وآخر على أرض شبه الجزيرة الكورية. ويستنتج من خلالها احتمال نشوب حرب بين كوريا الشمالية والصين من جهة وبين الولايات المتحدة الأمريكية ومحميتها كوريا الجنوبية من جهة أخرى. ويرى أن كوريا الشمالية والصين ستستخدمان أسلحة نووية وبيولوجية لمهاجمة القوات الأمريكية المرابطة فى كوريا الجنوبية، والطريف أن واينبرجر يتنبأ بأن هذه الحرب سينتصر فيها الحلف الصينى - الكورى الشمالى على جيش الولايات المتحدة الذى ينقصه الاستعداد الكامل لمثل هذه الحرب[1].

(١) نقلاً عن : دانييل بورشتاين وارنيه دى كيزا، التنين الأكبر، مرجع سبق الإشارة إليه، ص٣٧١ .



أما المثل الآخر فهو السيناريو الذى يُطرح بواسطة صمويل هنتنجتون S.P.Huntington مهندس فرضية صدام الحضارات عن تلك الحرب المتوقعة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فى حوالى عام ٢٠١٠م . وهى حرب ستنشب فى رأيه بسبب تحرك من جانب الصين لتأكيد سيطرتها على بحر الصين الجنوبي حيث تبدأ فيتنام بمساندة الولايات المتحدة مقاومة محاولات الهيمنة الصينية. وتستمر خيالات هنتنجتون التنبؤية فى عرض كيفية دخول بلاد مثل اليابان والهند وإيران وباكستان وروسيا وأوروبا حلبة الصراع والحرب، وكيف أن هذه الحرب ستنتهى بدمار نووى متبادل أو بتوقفها بناء على مفاوضات أثر إجهاض أهداف الأطراف جميعها، أو بتقدم القوات الروسية والغربية إلى ميدان تيان آن مين[1].

أما الاحتمال الثانى للصدام عند أنصار هذه الرؤية الصدامية، فهو الصراع بين الدول الإسلامية والغرب بزعامة الولايات المتحدة. وقد روج البعض لهذا النزاع الصدامى بين الغرب والإسلام عقب

(١) نقلاً عن نفس المرجع السابق ، ص ٣٧٥ .

سقوط الأمبراطورية السوفيتية إذ رشحوا على أثر ذلك الإسلام ليكون هو العدو القادم للغرب! وإذا ما تساءلنا عن سبب شيوع هذا التصور بين أنصار الصراع المستقبلى ، فإن ثمة أسبابًا كثيرة تطرح نفسها - على حد تعبير فوللر وليسر- منها التاريخ الطويل للمواجهة الدينية بين الديانتين العظيمتين المتجاورتين وهما الإسلام والمسيحية وهى المواجهة التى امتدت فى السابق لمدة ثلاثة عشر قرنا. فضلاً عن أن ثمة تاريخًا للصراع أكثر حداثة خاص بالنزعتين الإمبريالية الصناعية والاستعمارية التجارية للغرب فى غالبية البلاد الإسلامية حيث خلف هذا التاريخ تراثًا لم ينسه العالم الإسلامى وإن رأته قوى الغرب الآن وفقًا لمقتضيات العصر من ذكريات الماضى وغير ذى موضوع[1].

وبالطبع فإن هذا الاحتمال صار أكثر وضوحًا ورسوخًا في الذهنية الغربية وخصوصًا الأمريكية بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، حيث توالت تصريحات الزعماء الغربيين المعادية للإسلام بعد أن روجت الولايات المتحدة وأجهزة مخابراتها

(١) جراهام فوللر وايان أو. ليسر: الإسلام والغرب، سبق ذكره، ص١٢ .



وإعلامها لفرية أن المتطرفين المسلمين أو ما سمى الارهاب الإسلامى هو الفاعل الأساسى والمدبر للمؤامرة ومنفذها. وقد تعالت هذه التصريحات حاملة اللهجة المعادية للإسلام والمسلمين، حيث استخدم الرئيس الأمريكى جورج دبليو بوش اصطلاح الحرب الصليبية بين الولايات المتحدة وهؤلاء الإرهابيين المسلمين! وتبعه بعض الزعماء الغربيين والكثير من المحللين وأصحاب الرأى فى مختلف دول أوروبا وأمريكا. ولم يتوقف رد الفعل عند هذا العداء الصريح الذى روجوا له فى خطابهم السياسى، بل بدأت الحملة العسكرية على ما أسموه منابع الإرهاب فبدأت الحرب الأمريكية بمساعدة أوروبية إنجليزية - فرنسية - ألمانية... إلخ. على أفغانستان للقضاء على نظام طالبان الحاكم فيها وحليفه المسمى بتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن. وبعد القضاء على هؤلاء فى أفغانستان وفرض نظام حكم جديد موالى للغرب فى أفغانستان بدأت الأنظار تتجه نحو ضرب العراق والصومال بحجة أنهما من الدول التى ترعى الإرهاب ولا مانع كذلك من تهديد كل من إيران وليبيا ولبنان واليمن وكل من تسول له نفسه من الدول الإسلامية أن يعلن موقفًا رافضًا لهذه الهجمة البربرية الأمريكية على البلاد

الإسلامية ذات التبرير الواهي؛ فليس معنى أن أفرادًا هاجموا أهدافًا أمريكية أن تهاجم أمريكا بكل آلتها الحربية الجبارة دولاً فقيرة لمجرد الظن بأنها تأوى من يساندون أو يناصرون هؤلاء الأفراد! ناهيك عن أن ثمة شكًا متزايدا فى أن يكون هؤلاء الأفراد ذوى الانتماء الإسلامى هم منفذو هذا الهجوم!! وليس ببعيد عن هذا الهدف التدميرئ الأمريكى للعالم الإسلامى ما يحدث من قبل إسرائيل فى فلسطين حيث تستخدم الدولة العبرية كل قوتها العسكرية المدمرة ضد شعب أعزل بحجة أن أفرادًا منه يقومون بعمليات ارهابية داخل اسرائيل!! وتناسى العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أن هؤلاء إنما يقومون بهذه العمليات كرد فعل لاستمرار الاحتلال الغاشم للأراضى الفلسطينية وتضاؤل الأمل فى أن ينل الشعب الفلسطينى الاستقلال والحرية عن طريق التفاوض والحوار!!

ورغم كل هذه الهمجية العسكرية - السياسية - الاقتصادية لأمريكا واسرائيل فإن العالم الإسلامى لا يزال ينادى بالحوار والتفاوض بدلاً من الحرب والصراع العسكرى. وهذه الاستراتيچية

السلمية السائدة حتى الآن فى العالم الإسلامى تؤكد رؤية بعض المحللين الموضوعيين للعلاقة بين الإسلام والغرب. فها هما فوللر وليسر يعلنان بعد دراسة مطولة للعلاقة بين الإسلام والغرب أنهما لا يعتقدان أن العلاقات بين الإسلام والغرب تمثل بذاتها المجال المقبل للصراع الأيدلوچى العالمى، فالإسلام كعقيدة ليس على طريق التصادم مع الغرب فالقضية ليست بين المسيحية والإسلام. إن هناك بالفعل - فى رأيهما - حلقات كاملة من القضايا الخاصة والمتميزة ذات طبيعة ثنائية بين البلدان الغربية كل على حدة وبين البلدان الإسلامية وهى قضايا تستلزم أن نوليها (يقصدان الغرب) اهتمامًا شديدًا. فالإسلام كما هو متوقع يمثل الرمز الجليل للمصالح الإقليمية المتصارعة فإنه قد يحتل حتمًا محور القدر الأعظم من حوار الشمال والجنوب. وهما يريان على نحو أكثر عمومية أن تطلعات العالم الثالث بسبيلها إلى أن تفرض مطالبات متزايدة على الأمم المتقدمة بغية بناء علاقات قائمة على قدر أكبر من الانصاف والكرامة[1] .

---

(١) نفسه ، ص ١٤ .



وإذا كان ذلك هو كل ما تطلبه دول العالم الإسلامى من الغرب ، فإن فشل الدول الغربية فى التلاؤم مع هذه المطالب هو الذى من شأنه أن يشجع بالطبع نزعات التطرف فى العالم الثالث فى صورتيها القومية والإسلاموية على حد تعبير الكاتبين السابقين[١] . وهذا بالفعل ما هو حادث الآن حيث تزداد نزعة الرفض للممارسات الأمريكية – الغربية ، وتزداد معها نزعة العداء للغرب وللحضارة الغربية التى تكيل بمكاييل عدة ولا تلتزم بتحقيق العدالة والمساواة حسب القوانين والشرائع الدولية!

أما بالنسبة للحالة الصينية فإن المحللين الغربيين الأكثر موضوعية أيضًا يميلون إلى رفض سيناريو الصراع الذى رسمه هنتنجتون وغيره، ويؤكدون أن احتمال نشوب حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين احتمال ضئيل؛ إذ أنهم يتوقعون «أن نشوب صراع حضارى بين الولايات المتحدة والصين وكذلك بين الغرب وأسيا مسألة أكثر تعقدًا ومرونة ودينامية وأكثر قابلية للتغير من الصورة التى رسمها هنتنجتون ؛ فالصين ليست فقط بصدد

(١) نفسه .

إعادة تأكيد جذورها كحضارة عظمى متمركزة حول قيم كونفوشية، وإنما الصين أيضًا تستوعب الكثير والكثير جدًا من الغرب»[1]. فالصين إذن ليست فى نظر هؤلاء فى حالة صدام حقيقى مع أمريكا والغرب بل هى تحاول عبر التنمية الاقتصادية المستمرة أن تأخذ مكانها اللائق بين شعوب وحضارات العالم المتقدم . وهى مكانة ضرورية وحتمية لأمة بحجم وفعالية الصين الحديثة وإذا ما نجح الغربيون عامة والأمريكيون بوجه خاص فهم هذا والتلاؤم معه فإن الصين لن تسع - كما يدعى هنتنجتون وغيره - إلى النزاع العسكرى مع أحد!

**ثانيًا : حوار الحضارات السلمى :**

وثمة قراءة أخرى للمستقبل يتداولها دعاة الحوار بين الحضارات وعلى رأسهم المفكر الغربى المرموق روجيه جارودى الذى شُغل منذ فترة بعيدة بمعالجة أزمة الحضارة الغربية وبتصحيح موقفها من الحضارات الأخرى؛ فلقد شعر جارودى منذ كتابه الشهير «حوار الحضارات» بأن نمط التطور الذى تمارسه

(١) دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا : التنين الأكبر ، سبق الاشارة إليه، ص٣٧٦.

الحضارة الغربية وخاصة فى مجال التقدم التكنولوجى والصناعى إنما من شأنه القضاء عليها . وقد عبر عن قناعته تلك فى عبارة موجزة حينما قال : «إن حضارة تقوم على هذه الموضوعات الثلاث: تحيل الإنسان إلى العمل والاستهلاك ، تحيل الفكر إلى ذكاء، تحيل اللانهائى إلى الكم إنما هى حضارة مؤهلة للانتحار»[1] . وهى حضارة مؤهلة للانتحار فى نظره لأنها أصبحت فاقدة للهدف ويشهد على ذلك ضروب الفرار إلى المخدرات وانتحار المراهقين بأعداد كبيرة فى المناطق الغنية كما أنها حضارة مفرطة فى التركيز على الوسائل الذى كان من شأنه النضوب المتنامى للمصادر الطبيعية والتلوث . فضلاً عن أنها - أى الحضارة الغربية - ركزت على الرجحان السيء لمقولة التنمية اللانهائية الكم.

تلك المقولة التى جعلت المجتمعات الغربية تعمل وفقًا لمبدأ أن كل ما هو ممكن تقنيًا أمر مرغوب فيه وضرورى سواء أكان ذلك فى صنع أسلحة نووية أكثر قوة باطراد أو صنع سيارات أو طائرات أكثر سرعة باطراد حتى ولو لم يستهدف الذهاب إلى أى مكان..

(١) روجيه غارودي : حوار الحضارات ، ترجمة د. عادل العوا، نشر منشورات عويدات، بيروت وباريس، الطبعة الثالثة ١٩٨٦م ، ص٤٢ .

إنها مجتمعات تعمل وفقًا لمعايير اقتصادية وحيدة الجانب. الازدياد الكمى فى الإنتاج والاستهلاك دون الرجوع لمشروع إنسانى أو إلى صفة الحياة(١).

وبالطبع فإن إدراك جارودى لهذا الطابع المأساوى للحضارة الغربية جعله يفكر فى صيغة ما للحوار بين الحضارة الغربية وحضارات الشرق حتى يمكن للحضارة الغربية أن تتجاوز محنتها فى الوقت الذى يمكن فيه أيضًا للحضارات الأخرى وخاصة حضارات العالم الثالث أن تتجاوز وضعها الراهن ومعاناتها من عوامل الضعف الاقتصادى والاجتماعى العلمى. إن ما ينظر إليه اليوم على أنها بلاد العالم الثالث إنما هى فى نظر جارودى كانت بلاد صاحبة حضارات عريقة علمت العالم الغربى وغذته بكل عناصر تقدمه الحالى ويضرب جارودى على ذلك أمثلة بالحضارة العربية الإسلامية والحضارة الصينية وهما حضارتان عريقتان أسهمتا بشكل فعال فى تقدم البشرية ولولاهما ما قامت للحضارة الغربية الحديثة قائمة، وما كان لها هذا الدور الذى تقوم به الآن.

---

(١) جارودى : نفسه ، ص ٤٢ ، ص٤٣-٤٥ .



وحينما يقارن جارودى بين الحضارة الغربية وهاتين الحضارتين فى عراقتهما وقوتهما يؤكد «أن الغرب عرض طارئ فى تاريخ البشرية الطويل». وقد برهن على ذلك بتأكيده على أن ما اصطلح الباحثون على تسميته باسم «الغرب» إنما ولد فيما بين النهرين وفى مصر أى فى آسيا وأفريقيا[1]. وكما أن الغرب القديم (أى اليونان والحضارة اليونانية) قد ولد فى أحضان حضارات الشرق القديم ونما من شربه لرحيق فكرها وعلومها المتقدمة ، فإن الغرب الحديث قد ولد عبر نقل نهضة شاملة صنعها العرب والصينيون فى العصر الوسيط إذن فلم يبق عصر النهضة «معجزة» كما لم تبق ثمة «معجزة يونانية»[2].

وقد قصد جارودى بهذا التحليل لمكانة الحضارة الغربية الحديثة بين حضارات العالم أن يرغم دعاة العنصرية الغربية ودعاة الاستعلاء الغربى على بقية شعوب وحضارات العالم على التواضع مع الأخر، وإدراك أنه إذا كانت الحضارة الغربية قد قامت فى

(١) نفسه ، ص ١٧ .

(٢) نفسه ، ص٣٧ وانظر عرض مفصلاً لكتاب جارودى وتحليلاً له فى كتابنا : ضد العولمة ، الطبعة الثانية ، ص ١٨٦ وما بعدها.



عصريها القديم والحديث على الحوار مع حضارات الشرق قديمًا، ومع الحضارتين الإسلامية والصينية مع مطلع عصر النهضة، فإنه لا مخرج لأزمة الحضارة الغربية المعاصرة إلا بالعودة إلى الحوار مع هذه الحضارات من جديد. وهو يؤكد هذا بعبارات غاية فى القوة والوضوح فيقول إن نجاة الغرب من الفناء المحقق لا يمكن إلا بالقضاء على «القصور التسلطى فى الثقافة الغربية» وأن «يستعاض عنه بتصور سيمفونى» يتطلع فيه الغرب بأسئلته وبحلول لمشكلاته إلى كلمة «العالم اللاغربى» وليس من سبيل إلى ذلك إلا «بالإنخراط فى حوار حقيقى مع الثقافات غير الغربية»[1].

وإذا كان ذلك يمثل الطرح النظرى لرؤية جارودى حول ضرورة الحوار بين الحضارة الغربية والحضارات الأخرى، فإنه لا يزال حتى اليوم يعيد طرح نفس الرؤية لكن من خلال إجراءات تنفيذية تبدأ من الغرب ذاته وتتجه نحو شعوب العالم الأخرى حتى ينجو مستقبل البشرية من الموت على حد تعبيره هو نفسه فى كتابه الهام «كيف نصنع المستقبل؟» الذى يكاد يصرخ فيه قائلاً «أن نبدأ

(١) جارودى : نفسه ، ص ٩٣ .

المستقبل يعنى أن نحول اتجاه مساره بعيدًا عن الموت، أن نفتح المجال أمام ثروات الأرض وابداعات الإنسان لا إمكانات المضاربة العقيمة، ولكن الاستثمار المنتج لتحقيق البنية التحتية اللازمة لتنمية الإنسان ، كل إنسان، على النقيض من الارتباط الاستعمارى وما بعد الاستعمارى الذى يجمع الثروة والبؤس بحصص غير متكافئة بصورة شنيعة. وتتعامل بورصة وول ستريت فى نيويورك أو بورصة سيتى فى لندن مع باقى العالم كمزودين للمواد الخام واليد العاملة الرخيصة لكى تبنى على بضعة آلاف من الكيلومترات بعض الجزر المنعزلة من الفردوس الاصطناعى»[1].

وهو يرى أن المستقبل الأفضل للجميع لن يكون إلا بتغيير جذرى لعلاقات الشمال مع الجنوب، مع وضع نهاية لسيادة الغرب لتبعية الجنوب لأن التبعية هى التى تنتج التخلف وينادى بضرورة تغيير الانحرافات الراهنة، **أولاً** : بتدمير الأسطورة التى تضفى كلمة ديمقراطية على حرية السوق. فالسوق الحر قاتل للديمقراطية

---

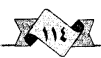
(١) روجيه جارودى: كيف نصنع المستقبل؟ ترجمة منى طلبه وأنور مغيث، دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الثانية، ٢٠٠١م ، ص٣٠ .

بواسطة تراكم الثروة فى قطب والبؤس والفقر فى القطب الآخر.

**ثانيًا**: بإلغاء كامل للديون على العالم الثالث وهى ديون لا أساس تاريخى لها فى نظره، وبضرورة إلغاء كل المعونات الموجهة للحكومات وتوجيهها لمنظمات القاعدة والتعاونيات والنقابات وجمعيات المنتجين، والعمل على موازنة شريفة لأسعار المنتجات المبيعة بواسطة بلاد الجنوب مع أسعار المنتجات المبيعة بواسطة بلاد الشمال، فضلاً عن مواجهة التضخم العملاق للمؤسسات الإنتاجية التى تهدف قبل كل شىء لزيادة استثمارات الشركات الكبيرة. كما ينادى فى إطار كل ذلك بضرورة احترام التاريخ وثقافات كل شعب واستخدام التقنيات المحلية بأوسع ما يمكن نظرًا لأنها تكون أكثر توافقًا مع الحاجات المحلية[1].

وإذا كانت تلك الإجراءات الاقتصادية كفيلة فى رأيه بتحقيق العدالة الاقتصادية فى المجتمع البشرى ومحققة لأرضية جديدة ومشتركة للحوار الحقيقى بين الحضارة الغربية بعد أن تخلصت من عنصريتها ومن تحكمها الاقتصادى وسعيها للهيمنة والاحتكار وبين الحضارات الأخرى، فإن جارودى يرسم صورة للمستقبل عبر

(١) نفسه، ص ١١٢ - ١١٦ .



الحوار الثقافى والدينى بين الحضارة الغربية وهذه الحضارات الأخرى؛ فهو مقتنع «بأن الإخصاب المتبادل للثقافات التى تمثل مختلف الأديان، هو ثراء لا يمكن التنازل عنه من أجل أن نفرض على الآخر شكل التعبير الذى ورثناه نحن وثقافتنا»[1] وهو يقصد بالطبع الثقافة الغربية التى تحاول فرض ثقافتها على الآخرين عبر الآليات التى تمتلكها وتحتكرها، فى الوقت الذى ينبغى لها فى رأيه أن تتواضع وتقبل الحوار المتكافئ مع الآخر حتى يمكن لها أن تعيد التوازن المفقود!

إن جارودى مقتنع أيضًا «بأن عالمنا تلزمه صياغة جديدة لقيم المقدس، ويلزمه مفهوم جديد للدين يتطابق تمامًا مع أصول العبادة والصلاة ولكن يُعبر عنه بشكل جديد ومختلف، شكل يسمح لنا بالتعرف على وجودنا الخاص وعلى وجود الآخرين أيضًا بوصفهما مقدسين. ويطلعنا على مسئولية البعض ازاء البعض الآخر ويكشف لنا عن قدرتنا على خلق عالم أكثر عدلاً. ويطلعنا على مسئولية البعض ازاء البعض الآخر ويكشف لنا عن قدرتنا على خلق عالم

(١) روجيه جارودى : نفس المرجع السابق، ص٢٦٩ .

أكثر عدلاً. ففى ديننا الجديد هذا سيكون على القادر والثرى والعَالم مسئولية، وللفقراء حقوق هذا هو الدين والاقتصاد والنظام الاجتماعى والحياة الخلاقة للفنون والتكنيك والتعليم[1]» .

إن هذه الدعوة إلى الحوار الحضارى الشامل بين الحضارة الغربية - بعد أن تتخلى عن عنجهيتها وعنصريتها وتحكمها وفرض هيمنتها على الآخر - والحضارات الأخرى إنما هى رؤية من داخل الحضارة الغربية نفسها ومحاولة لانقاذها من الانتحار على حد تعبير جارودى نفسه . والسؤال الذى ربما يدحض هذه الدعوة النزيهة إلى حوار الحضارات كخيار مستقبلى أفضل للبشرية هو : هل يمكن للحضارة الغربية بكل ما تتمسك به الآن من عوامل قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والمعلوماتية أن تتنازل وتقبل الحوار مع «الآخر» على أساس من الاعتقاد بضرورة تبادل الثقافات والخبرات دون تعالى ودون محاولة لفرض ما تراه[2]؟! وهل يمكن أن تسلم ألة الاقتصاد الغربية عامة والأمريكية

(١) نفسه ، ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

(٢) انظر ما كتبناه فى هذا الصدد بعنوان «الحوار المستحيل بين حضارات الشرق وامبراطورية الشر الأبيض» فى كتابنا : ضد العولة، سبق الاشارة إليه، ص٢٠٦ - ٢١٨ .

خاصة ومحركيها من رجال المال والأعمال وواضعي السياسات والمخططات للهيمنة الاقتصادية المطلقة على العالم - هل يمكن أن تسلم بضرورة تبادل المنافع الاقتصادية على أسس جديدة تحقق العدالة للجميع وتضمن توزيع الثروة والخيرات بشكل أكثر إنسانية وأكثر إدراكًا لمعنى الحياة الإنسانية وضروراتها الفطرية ؟

إن الحقيقة التى أراها ناصعة من ممارسات الحضارة الغربية وممثيلها فى كافة مجالات الحياة وخاصة على الصعيدين السياسى والاقتصادى وتحت التلويح باستخدام القوة العسكرية، إن آلة الحضارة الغربية سائرة فى غيها، وسائرة فى محاولة فرض هيمنتها وتحكمها فى عناصر الحياة البشرية بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ الإنسانى. وأن هذه الآلة تسير بشكل اتوماتيكى دراماتيكي لم يعد بقدرة الفكر الفلسفى العقلانى التحكم فيه ولا توجيه مساره. وما ذلك إلا لأن الدعوة النزيهة لحوار الحضارات تنقلب فى كل وقت وفى كافة صورها إلى دعوة لفرض الأمر الواقع والقبول بما هو قائم والتسليم بالهيمنة الغربية - الأمريكية على كل شيء!!



وعلى ذلك فإنه لم يعد هناك بديل إلا الحوار الذى يغذيه تكافؤ القوى المتحاورة عن طريق امتلاك كل قوة لعناصر تفوق تمكنها من فرض رأيها على «الآخر» أو على الأقل تمكنها من أن يستمع إليها «الآخر الغربى» ويقدر العواقب السلبية المترتبة على محاولته فرض هيمنته وتحكمه ! وهذا هو ما نراه البديل الأكثر واقعية والأكثر احتمالاً فى مستقبل التفاعل الحضارى وخاصة بعد انهيار خطاب «العولمة» !

**ثالثًا : التفاعل الحضارى من خلال تشابك الصراع والحوار :**

إن الحوار والصراع ضدان متلازمان كتلازم الحرب والسلام، وإن كانت الطبيعة البشرية خيرة فى أصلها، فإن الشر أيضًا كامن فيها ومن ثم فلا بديل لحياة البشر عن تداخل عوامل الخير والشر معًا، ولا بديل عن المزيج من الصراع والحوار، من الحرب والسلام.

وقراءة الواقع الحالى للعالم المعاصر تكشف عن أن الطرف الأقوى هو الطرف الذى يكاد يفرض كل ما يراه على معظم صور الحياة فى العالم ولا يقبل عن ذلك بديلاً. وهو دائم التلويح باستخدام القوة، بل أخذ فى استخدامها بالفعل فى مناطق عديدة

من العالم تحت دعاوى زائفة لمحاربة الإرهاب أو الحفاظ على حقوق الإنسان... إلخ.

والطريف أن دعوات الفلاسفة والمصلحين ودعاة الاصلاح والاعتدال من زعماء العالم الغربى والشرقى لم تعد لها أهمية كبيرة في نظر قادة الولايات المتحدة الأمريكية إلا بقدر ما يتحقق من خلالها من مصالح الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. ومن ثم فلم يعد ممكنا أمام «الآخر» إلا ما يملكه من وسائل ضغط على هذه القوة الطائشة المهيمنة على مقدرات العالم؛ إذ أن قدرًا كبيرًا من عوامل الهيمنة هذه شارك فى صناعتها بحسن نية أحيانًا وبغباء أحيانًا أخرى هذا «الآخر».

ولما كان هذا «الآخر» قد أصبح فى وضع مذل ومهين إزاء هذه القوة الغاشمة التى لا تقيم للحوار العادل وزنًا، ولا لمعايير العدالة الموضوعية اهتمامًا. أقول لما كان هذا «الآخر» قد أصبح فى هذا الوضع المهين، فلم يعد أمامه إلا استبدال آليات الصراع بآليات الحوار. وهو فى هذا مضطر لأن «القوة المسيطرة» لا تفهم إلا لغة القوة ؟

هذه هى ببساطة وبتجرد صورة الواقع المعاصر بطرفيه ! فماذا يمكن أن يترتب على هذه الصورة من تداعيات. إن التبسيط المخل لهذه التداعيات يختزلها إما فى المطالبة بحوار سلمى يحقق مصالح الطرفين، أو بتوقع الصدام المسلح بينهما. والحقيقة أن الطرف الأقوى قد فقد فيما يبدو حاسة السمع أو على الأقل لم يعد يقبل التفكير إلا فيما يريد أن يسمعه لا فيما يقال محققًا لبعض مصالح «الآخر» ، كما أن «الآخر» قد سئم من كثرة القول والنزوع إلى السلم وطلبه الحوار. وفى ذات الوقت فإن الأسلحة الفتاكة التى يمتلكها الطرفان أو على الأقل يمتلكها بصورة مهلكة وساحقة الطرف الأقوى، ويمتلك بعضها بعض من دول الطرف الآخر، لم يعد ممكنًا استخدامها بشكل فورى لأن فى استخدامها وبالذات الأسلحة النووية منها خطر القضاء على الجميع[1]!

ولعل ذلك هو ما يجعل الصورة الظاهرة للواقع المعاصر صورة سكونية رغم ما يعتمل في داخلها من عوامل شتى لتخليق عالم جديد عبر الصراع والحوار المتبادل. فالتاريخ لم ينته بالانتصار

(١) انظر : مارتن فان كريفلد ، حرب المستقبل ، ترجمة السيد عطا، منشورات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص ٢٢٠ .

الساحق للثقافة الغربية ولا للعالم الغربى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والعقيدة الشيوعية فى مختلف أنحاء العالم بعد ذلك كما ادعى فوكوياما فى كتابه «نهاية التاريخ» ، كما أن الصدام الحاد والشامل بين الحضارات الذى تنبأ به مواطنه هنتنجتون فى مقاله «صدام الحضارات» لم يبدأ بعد، إننا نعيش عالمًا يسوده صور جزئية للصراع وان كانت بتدبير محكم من القوة المسيطرة، كما نعيش حالة من الدعوة للحوار وهى أيضًا تسير وفقًا لما يحقق مصلحة هذه القوة المسيطرة نفسها!

لكن إلى متى تظل هذه الحالة السكونية الظاهرة مستمرة مع وجود آليات الصراع والحوار فى خلفيتها؟! وما هى النتائج المتوقعة لهذه الحالة؟! أو بمعنى آخر هل ستظل القوة المسيطرة مسيطرة تقود الصراع كما تقود الحوار محققة مصالحها الذاتية دون اعتبار لمصلحة الآخرين ؟! أم أن قوى جديدة تتخلق الآن لتظهر بقوة فى فترة لاحقة لتخلق حالة من التوازن مع هذه القوة المسيطرة ، ومن ثم يمكنها لاحقًا الإنتصار عليها وقيادة دورة حضارية جديدة؟! هذه هى التساؤلات التى نجيب عليها فى الفقرات القادمة .

(٣)

# الشرق الآسيوى يقود دورة حضارية جديدة

أشرنا من قبل إلى طبيعة القوى المنافسة للقوة المسيطرة على نظام «العولمة» الحالى، كما أشرنا إلى تنبؤات فلاسفة التاريخ وكبار المحللين السياسيين والإقتصاديين بأن الصين وشرق أسيا هى القوة الأولى المرشحة لقيادة أو على الأقل الاشتراك فى قيادة عملية صياغة نظام عالمى جديد أكثر عدالة وأكثر إدراكًا لأهمية التعددية الثقافية ولأهمية الحفاظ على الهويات الثقافية والاجتماعية المحلية وتحريك عملية الإبداع والمشاركة فى الثقافة والاقتصاد العالميين من خلال ذلك.

**أولاً : الرؤى التنبؤية حول مستقبل أسيا :**

وتتراوح هذه الرؤى التنبؤية بين موقفين: الأول يرى أصحابه أن صعود الصين وقدرتها على المنافسة الحقيقية لن تكون إلا مع نهاية الثلث الأول من هذا القرن الحادى والعشرين، أما الثانى فيرى أصحابه أن مركز الثقل الحضارى بدأ ينتقل بالفعل من الغرب إلى

الشرق الأسيوى بقيادة الصين وأن ثمة دورة حضارية جديدة بدأت التشكل فعلاً منذ العقد الأخير من القرن الماضى.

ولنأخذ رؤية دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا كمثال على أصحاب الموقف الأول؛ حيث يرى الاثنان وهما من كبار المتخصصين فى الدراسات الاقتصادية الصينية أنه بحلول عام ٢٠٢٤ – وهو عام التنين فى التقويم السنوى الصينى – ستصبح الصين «أول قوة عظمى حديثة فى الألفية الجديدة»[1]. وذلك بعد أن انفتحت على العالم وبدأت طريق الإصلاح الاقتصادى والسياسى ونجحت فى تجاوز الكثير من المشكلات السياسية والاقتصادية بفضل قدرة قيادتها وشعبها الديناميكية على التكيف مع الأوضاع العالمية والنجاة من دخول صراعات مسلحة مع الدول الأخرى. فضلاً عن النهج الصعب والناجح الذى اتخذته القيادة الصينية فى ضم هونج كونج إلى الصين عام ١٩٩٧م . والذى سيمكنها بعد ذلك من ضم تايوان أيضًا والتى ستصبح بحلول ذلك التاريخ ٢٠٢٤ تقريبًا جزءًا متجددًا داخل الصين الفيدرالية وتضيف شريحة

(١) دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا : نفس المرجع السابق، ص٤١٣ .

جديدة إلى إجمالى الناتج المحلى مثلما تضيف موارد بشرية مهمة تتمثل فى كادر الإدارة الذى يعتبر ضرورة لتطوير الصناعات والخدمات المتقدمة[1].

ويتنبأ العالمان الأمريكيان بأنه بعد ثلاثين عامًا من التكوين الرأسمالى الشاق والكثيف المرتكز على معدلات ادخار عالية للغاية تبدأ الصين فى الظهور كقوة تصديرية مهمة لرأس المال، وسيتحقق حلم الصين القديم لمئات الملايين من الصينيين حيث ستتحسن ظروفهم المعيشية تحسنا كبيرًا ويصبحون ملاكًا للبيوت والأسهم[2].

إن هذه الطفرة التنموية والمعيشية ستجعل الصين فى ذلك التاريخ غير البعيد «قوة الهيمنة الرئيسية فى آسيا وأن ظلت ترفض الاعتراف بذلك[3]» . ويرى المؤلفان أن اليابان التى حاولت سنوات التودد إلى الغرب ستجد نفسها قد انزلقت أكثر فى شرك الاقتصاد الصينى والمجال الآسيوى ؛ ففى ذلك التاريخ تقريبًا ستجد جميع الشركات فى كل أنحاء آسيا نفسها تزدهر أو تفشل

(١) نفسه ص ٤١٦ - ٤١٧ .
(٢) نفسه، ص ٤١٨ - ٤١٩ .
(٣) نفسه ، ص ٤١٩ .



تأسيسًا على علاقتها بالصين! ومن ثم سيحرص أبناء النخبة الحاكمة فى كل عواصم العالم الآسيوى على التوافق مع الصين أو ملاينتها حسب ما تقتضى الضرورة خاصة أنهم قد شاهدوا فى أكثر من مناسبة خلال مطلع القرن الحادى والعشرين كيف أثبتت الصين استعدادها لاستخدام القوة ضد جيرانها[1].

وعلى ذلك فإنهما يتنبأن بأن المصالح الصينية - اليابانية ستتوافق حول ذلك التاريخ، وأن هذا التوافق الصينى - اليابانى سيشكل نقطة الارتكاز بالنسبة لأكثر من عشرة نظم اقتصادية آسيوية «للنمور الآسيوية الصغيرة» تربطها بالصين آلاف الخيوط . وهكذا وشيئًا فشيئًا يصبح القرن الواحد والعشرون هو «قرن آسيا»[2].

أما أصحاب الموقف الثانى فيمثلهم خير تمثيل مفكرنا المصرى د. أنور عبدالملك الذى يسيطر على تفكيره منذ فترة طويلة هاجس نهوض الشرق؛ فمنذ صدور كتابه «ريح الشرق» حتى مقالاته المتتالية فى جريدة الأهرام فى السنوات الأخيرة حول «المسألة

---

(١) نفسه . (٢) نفسه.

الحضارية» وحول دور الشرق عمومًا والصين على وجه الخصوص في التحولات الحضارية القائمة، يؤكد د. عبدالملك رؤيته حول انتقال مركز الثقل الحضاري إلى الشرق الآسيوي. حيث يرى أن تفجير نظام القطبية الثنائية وانهيار الاتحاد السوفيتي وحلف الدول الاشتراكية في أوروبا كان إيذانًا وإعلانًا عن نهاية مرحلة من التاريخ هي مرحلة هيمنة نظام القطبية الثنائية الغربي، وليس معنى ذلك في رأيه أننا قد وصلنا إلى نهاية التاريخ كما تصور العديد من المهرولين، بل معناه أننا بدأنا مرحلة جديدة من التاريخ ولدت وتشكلت عبر التراكمات السياسية والاقتصادية المتوالية حتى عام ١٩٩١م ، تلك التراكمات التي منها بدأت صياغة العالم الجديد حول محورين؛ أولهما : انتقال مركز الثقل في المبادرة التاريخية إلى آسيا الشرقية في كافة المجالات (التنمية الاقتصادية، التكنولوچيا الإنتاجية، التأثير السياسي والمعنوي) دون حد تكنولوچيا التسليح الاستراتيچي المتقدمة حتى الآن. وقد عبر خبراء الجيو- سياسة عن هذه العملية بوصفها عملية نقل مركز ثقل المبادرة التاريخية (التحديات والحلول) ، وكذا ايقاع الحركة من

دائرة المحيط الأطلنطى إلى دائرة آسيا وخاصة آسيا الشرقية حول الصين وامتدادها إلى المحيط الهادى(1).

وثانيهما : تصاعد أهمية البحث عن القيم فى مستوى يتعدى حدود المشروع الحضارى الغربى منذ القرن السادس عشر الذى قام على أنه مادام الإنسان سيد الكون فليكن الإنتاج بلا حدود، الاستهلاك بلا حدود والمتعة بلا ضوابط. إن شرائح واسعة من العالم قد أدركت أن فلسفة الحضارة التى يعبر عنها نظام العولمة الغربى خاصة فى مرحلتها الأخيرة أى مرحلة التمحور حول مركز الواحد الأمريكى - الصهيونى تقود إلى زيادة خطورة الصدامات بعد تفجير القنبلة الذرية فى مجالات البيئة والتغذية والصحة خاصة. ومن ثم كان تطلع الجماهير الواسعة فى كافة أنحاء العالم إلى القيم الأخلاقية والروحية، وأصبح العامل الثقافى - الفكرى ، الفلسفى - الدينى أى البُعد الروحى عاملاً تكوينيًا متصاعدًا فى كافة الأمم ولدى كل الدوائر الثقافية والحضارية(2).

(1) د. أنور عبدالملك : مستقبل الثقافة العربية : طريق الحرية الجديد، مقال نشر ضمن كتاب : مستقبل الثقافة العربية فى القرن الحادى والعشرين، أصدرته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ١٩٩٨م ، ص٥٨ .

(2) نفسه ، ص ٥٨ - ٥٩ .



إن أنور عبدالملك يرى أن صياغة هذا العالم الجديد قد بدأت بالفعل وأن مركز الثقل قد انتقل بالفعل إلى الشرق الآسيوى واستدل على ذلك بإعلان «الشراكة الاستراتيجية» بين الصين وروسيا فى أبريل ١٩٩٧م حيث رأى فى هذا الإعلان - مستنداً على آراء خبراء تخطيط السياسة الدولية -مقدمة لتوسيع رقعة المبادرة التاريخية إلى كوكبة من الدول التى ترفض هيمنة القطب الواحد: أى الصين - روسيا - الهند - اليابان - إيران . كما استدل على ذلك أيضًا بدخول فرنسا فى الطريق نفسه حيث دخلت «الشراكة التاريخية» مع الصين ودعت دول الاتحاد الأوروبى إلى الدخول هى أيضًا فى شراكة ثنائية مع الصين بوصفها تمثل العامل الأكثر فاعلية فى النظام الجديد(١).

إن هذا المشروع الحضارى الجديد لا يقوم فقط على الشراكة الاقتصادية بين الصين وشرق آسيا من جهة وبين دول الاتحاد الأوروبى وعلى رأسها فرنسا من جهة أخرى، ولكنه مشروع حضارى شامل يحدد د. أنور ملامحه فى خمس عناصر رئيسية بدأت من نهضة آسيا هى :

(١) نفسه ، ص ٥٩ .



١- العنصر الأول المكون لهذا المشروع الحضارى الجديد هو أولوية الجماعة (الأمة - الأسرة - الإقليم - المؤسسات الإنتاجية والاجتماعية...إلخ) ، وبالتالى التضامن فى مقابل تأكيد الفرد وجعل الفردانية غاية المجتمعات الإنسانية.

٢- تأكيد مفهوم التنمية الإنسانية والاجتماعية فى مقابل مجرد التنمية الاقتصادية والمساعدات المالية وبالتالى هيمنة مراكز الشراء والأسواق المالية على المستقبل فى المجتمعات النامية.

٣- تأكيد أن السلام العالمى والإقليمى يقوم على أساس العدل واحترام مبادئ المجتمع الدولى بالنسبة لكافة مكوناته، بدلاً من فرض عملية قبول الأمر الواقع الذى هو فى حقيقته تبعية للإمبريالية المهيمنة الجديدة.

٤- تأكيد مكانة القيم الأخلاقية والفلسفية والدينية أى التوجه الروحى، وكذا اعتماد معايير الموضوعية العلمية فى مقابل الفكر السلبى العدمى وادعاءات فلسفة الوضعية الجديدة من البنيوية التقليدية إلى أفكار ما بعد الحداثة والتفكيكية.

٥- التمسك باستقرار واستمرارية السلطة المجتمعية الوطنية فى قلب الأمة، وذلك فى مواجهة مخطط تفجير المجتمع القومى

من الداخل وشرذمته تحت شعار الملل والنحل واحلال معانى الفوضى الاجتماعية واستنزاف طاقات الشعوب[1].

## ثانيًا : رؤيتنا الدورية للمستقبل :

والآن وبعد أن عرضنا لهذين الموقفين لأصحاب الرؤى التنبؤية بالمستقبل، نتساءل : مع أى الموقفين نحن ؟! وما هى أبعاد التفاعل الحضارى المستقبلية فى تصورنا ؟!

فى الواقع نحن لا نجد فارقًا كبيرًا بين الموقفين؛ فسواء بدأت الدورة الحضارية الجديدة منذ النهضة الآسيوية الحديثة بقيادة الصين من الآن، أو هى فى سبيلها لأن تبدأ فى الثلث الثانى من هذا القرن. فالأمر لا يختلف كثيرًا لأن التطور الحضارى فى حقيقته إنما يحدث نتيجة تفاعلات ممتدة عبر سنوات عديدة. وكل دورة حضارية لا تبدأ من لحظة زمانية بعينها وإنما تبدأ من تفاعلها مع دورة حضارية سابقة عليها حيث تأخذ منها وتتفاعل

(١) نفس المرجع السابق، ص٥٩-٦٠ ، ويمكن مقارنة أسس هذا المشروع الحضارى الجديد بما كتبه جارودى فى الجزء الثانى من كتابه «كيف نصنع المستقبل» بعنوان : كيف نبني الوحدة الإنسانية لنمنع انتحار الكواكب، مرجع سبق الاشارة إليه، ص ١٠٥ وما بعدها.



مع عناصرها الإيجابية، وتتجاوز عن أو تسقط عناصرها السلبية وتضيف الجديد الذى تراه ضرورياً ويصادف القبول لدى الشعب الممثل أو القائد لهذه الدورة الحضارية الجديدة وشيئًا فشيئًا تقبل هذه العناصر المضافة لدى الكثير من الشعوب والأمم المعاصرة فتقبل سلمًا أو حربًا أو مزيج منهما الدخول فى هذه الدائرة الحضارية الجديدة التى لا تكون بذاتها دائرة مغلقة. بل تظل هى أيضًا لولبية تمهد لما بعدها بعد أن تصل هى إلى ذروتها.

ونحن فى ذلك نؤمن بدورانية التاريخ على أساس لولبى؛ فلا التاريخ الإنسانى يسير فى تقدمه باطراد كما يقول دعاة نظرية التقدم، ولا هو عبارة عن حضارات تمثل دوائر مغلقة على نفسها كما يفسره اشبنجلر معتبراً أن كل حضارة أشبه بالكائن العضوى الذى يمثل وحدة مستقلة متفردة[1]. إنما التاريخ فى نظرنا دورات حضارية، وكل دورة تأخذ من سابقتها لتسلم راية التطور والتقدم إلى أخرى يقودها أناس أو أمة فتية أدركت حاجة العصر ولبتها وقدمت أطروحاتها الجديدة التى اقتنع بها الناس وقبلوها أو أدركوا أنه لاسبيل إلى الخروج من المأزق الذى يعيشونه والتى

(١) راجع كتابنا : فلسفة التاريخ - معناها ومذاهبها ، وكالة زووم برس للإعلام، القاهرة ١٩٩٥م، الفصول الخاصة بمعنى نظرية التقدم ونظرية اشبنجلر فى تفسير التاريخ الحضارى للبشرية.

شكلته بلوغ الحضارة السابقة قمة ذروتها، إلا بالركون إلى هذه المبادئ الحضارية الجديدة.

وهذا الإطار النظرى هو ما أراه ماثلاً فى الواقع المعاصر، فنحن أشبه ما نكون فى لحظة التحول من دورة حضارية بلغت ذروتها مع هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية الآن، وهذه الدورة فى سبيلها إلى الزوال لأن بها الآن عوامل انهيارها كما أوضحنا من قبل، فضلاً عن أن القوى الصاعدة فى الشرق الآسيوى تتهيأ بالفعل لريادة دورة حضارية جديدة. وهذا التهيؤ علاماته واضحة فى اعتقادى؛ فالصين كما أسلفنا القول تتهيأ بفعل قوتها الاقتصادية والبشرية وقيمها الشرقية الروحية التى لا تغفل الروح العلمية الوثابة، تتهيأ لأن تصبح القوة الأولى فى العالم فى منتصف هذا القرن على أكثر تقدير.

واليابان تتهيأ بفعل قوتها الاقتصادية والرأسمالية الجبارة لأن تتحلل من تبعيتها المهينة للولايات المتحدة الأمريكية، والأمريكيون أنفسهم أصبحوا يدركون ذلك وهم بالفعل قلقون من «يابان لها تصورها الخاص لخريطة المحيط الهادى ولا يعنيها التصور الأمريكى للمنطقة»[1].

(١) انظر : باتريك سميث : اليابان – رؤية جديدة، سبق الاشارة إليه، ص ٤٢٣ .

وكذلك ترتبط المصالح الاقتصادية لبقية دول آسيا الأخرى كالهند وكوريا وبقية النمور الآسيوية بالمصالح الاقتصادية للصين واليابان على المدى القريب والبعيد على حد سواء.

وليست شعوب الشرق الأخرى حتى البعيدة جغرافيا عن الصين ببعيدة عن هذا التوجه الحضارى الجديد للصين، فالصين لم ترتبط بماضى استعمارى بغيض مع أى من الدول الإسلامية والعربية، بل صلات الترابط الإقتصادية والإجتماعية والأخلاقية والدينية بين الصين وبين هذه الشعوب أقوى فى حقيقتها مما تبدو عليه فى ظاهر الأمر ، كما أنه لا توجد أى عوائق تعيق عملية التقارب الصينى - الآسيوى من ناحية، والإسلامى - العربى من ناحية أخرى.

ولا غرو ، فالمحللون الغربيون يدركون أيضًا هذه الحقيقة ويعبرون عنها بشئ من الدهشة ، فمؤلفا «الإسلام والغرب» يعبران عن ذلك بقولهما أن «الأمر المثير أن المعارضة المتصاعدة ضد المثل العليا السياسية الغربية إنما تظهر اليوم فى حضارتين متقابلتين من أقدم الحضارات وأكثرها ترابطًا . ومن المثير أيضًا أن



سنغافورة وماليزيا والصين تصيب نجاحًا حقيقيًا فى النظام الاقتصادى الدولى حتى وإن صادفوا خطرًا إلى حد ما يتهددهم فى المجال الثقافى والسياسى. ومع ذلك فإنهم يتبنون مواقف مشتركة فى جوانب كثيرة مع التفكير الإسلامى.

إنهم نظريًا فى وضع يجعلهم أصحاب قضية مشتركة مع دول أخرى خاصة الدول الإسلامية لمعارضة الضغوط الغربية القوية ومفاهيم الغرب الأيدلوچية»[1].

وإذا كان ذلك صحيحًا على المستوى النظرى، فمتى يكون واقعًا ملموسًا؟! وبمعنى آخر متى تتحول هذه الرؤى النظرية لفاعليات التحول الحضارى فى المستقبل إلى حقيقة واقعه؟! إننى اعتقد أن تشابكات وتعقيدات الأحداث العالمية الآن ونحن فى بداية الثلث الثانى من عام ٢٠٠٢م، تشير وخاصة بعد تداعيات الأحداث فى عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م وبروز سياسة المعايير المزدوجة للولايات الأمريكية وبعض حلفائها من الدول الغربية وعلى رأسهم المملكة المتحدة (إنجلترا) فى تعاملهم مع الأحداث الدولية والحروب

(١) جراهام فولر وإيان أو . ليسر : الإسلام والغرب ، سبق الاشارة إليه ، ص١٤٤ .

التى تجرى الآن باسم محاربة «الإرهاب» فى أفغانستان والمتوقع امتدادها إلى بلاد إسلامية وعربية أخرى، بالإضافة إلى استمرار فرض العقوبات على بلاد مثل العراق وليبيا ، فضلاً عن التأييد المفضوح للممارسات الإسرائيلية الوقحة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة رغم رفضها الخضوع للقرارات الدولية المختلفة وعلى رأسها قرارات إنهاء الاحتلال وانسحاب القوات الإسرائيلية وفك حصارها المفروض على مقر رئيس السلطة الفلسطينية ، وحتى رفضها لاستقبال لجنة تقصى الحقائق الدولية للتحقيق فى مجزرة جنين!

أقول، إننى اعتقد أن كل هذه الأحداث وما ستخلفه من تداعيات فى المستقبل القريب ستحول الدفة بالفعل وتساهم فى الإسراع بتشكيل تحالفات دولية مناهضة لهذه الهيمنة الأمريكية غير العابئة بتحقيق الحد الأدنى من العدالة الدولية. ولاشك أن ما يجرى الآن من مباحثات متنوعة الجوانب بين الأوروبيين فيما بينهم ، والأوربيون مع روسيا، والأوربيون مع البلاد العربية المختلفة، فضلاً عن الزيارات المتبادلة بين زعماء الصين وزعماء العالمين العربى

والإسلامى. كل ذلك سيحقق التقارب فى الرؤى والاتفاق فى الأهداف لمعارضة السياسات الأمريكية - الإسرائيلية ومحاربة المركزية البغيضة للسياسة العالمية التى تقودها وتصر عليها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن بلوغ القوة المسيطرة قمة التحكم والهيمنة فى الوقت الذى تعتمل داخلها عوامل التفكك والانهيار، وفى الوقت الذى تصبح فيه أحادية الرؤية دون اعتبار لرؤى الآخرين وهم شركاء الحياة والمصير على هذا الكوكب إنما هو بداية النهاية الحقيقية لهذه القوة ولست وحدى الذى يرى ذلك: «فالحركة الدورية - على حد تعبير أندريه جوندر فرانك صاحب أخطر الكتب التى ظهرت حتى الآن فى الألفية الثالثة «الشرق يصعد ثانية Re Orient» تبدو واقعًا كونيًا فى الوجود وفى الحياة والكائنات. وهى تتجلى فى كثير إن لم يكن فى جميع مجالات الواقع. وهذا ما تؤكده ميادين البحث الفيزيائى والكوزمولوچى (علم الكونيات) والبيولوچى والتطور، بل وأيضًا ميادين البحث الثقافى والفكرى. ولعل لهذا السبب نشأت «جمعية دراسة الدورات» التى تدرس أى دورة وجميع الدورات. إذن لماذا ليس لنا أن نتوقع أن نجد تاريخًا دوريًا فى العالم

الاجتماعى وفى النظام الاقتصادى العالمى.. أن التاريخ الاقتصادى فى الفترة الباكرة من العصر الحديث وكذلك التاريخ السياسى والاجتماعى يكشف عن كل أنواع الدورات[1]».

إن هذه الحركة الدورية قائمة فعلاً فى التاريخ الإنسانى بشكل عام، وقد كشف أندريه فرانك عن ذلك فى مجال الاقتصاد من خلال الابتعاد عن النظرة الأحادية التى دائمًا ما تنطلق من المركزية الأوروبية - الغربية. فقد نجح فرانك وبعض المنصفين - الموضوعيين من المفكرين العالميين فى نقد ونقض المركزية الأوروبية، ونظروا إلى التاريخ العالمى عامة والاقتصادى خاصة نظرة شمولية. وتمكنوا من خلال هذه النظرة الشمولية ذات الطابع الكوكبى العالمى أن يكتشفوا طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول العالم وحضاراته، وأن يتبينوا عن حق حركة التداول الحضارية التى تتم عبر الصراع والمنافسة، تلك الحركة التى من شأنها أن يأخذ كل تكتل حضارى نصيبه الذى يكفله له التاريخ[2].

---

(١) أندريه جوندر فرانك : الشرق يصعد ثانية - الاقتصاد الكوكبى فى العصر الأسيوى، ترجمة شوقى جلال، نشره المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص٤٦٤ - ٤٦٥ .

(٢) ،نظر : مقدمة شوقى جلال لترجمته للكتاب السابق الإشارة إليه، ص١١ .



إن العرض الشمولى للاقتصاد العالمى فى الفترة الممتدة من ١٤٠٠ حتى ١٨٠٠م قد أفاد فرانك ومن يتابعونه فى تأكيد نظرته الدورية لتفسير حركة الاقتصاد العالمى، إذ أفاده فى بيان فهم كيفية ما حدث وأدى إلى «صعود الغرب» اقتصاديًا داخل نطاق منظومى - اقتصادى عالمى اشتمل فى ذات الوقت على «انحطاط الشرق» كشرط مسبق تم فى إطاره هذا الصعود. ويرى فرانك «أن هذه هى الحال اليوم بالنسبة لبلدان التصنيع الجديدة فى شرق آسيا، وهو ذات الوضع بالنسبة لبلدان أوروبا منذ قرنين»[١].

إن فرانك يرى ونحن نتفق معه أن الخط الفاصل بين الغرب (أوروبا؟) والشرق (آسيا؟) هو خط وهمى محض وهو صياغة غربية. وأن تاريخ العالم الواقع يتحرك بشكل مطرد فى صورة قفزات دورية يتم فيها تبادل المواقع عبر هذا التقسيم الخيالى بين غرب وشرق. إن هذا فى رأيه هو ما حدث خلال القرن التاسع عشر على الصعيد الاقتصادى- وهو ما يبشر بحدوثه ثانية فى القرن الواحد والعشرين[٢].

(١) أندريه جوندر فرانك : نفسه ، ص ٤٦٤ - ٤٦٥.

(٢) نفسه ص ٤٧٥ .

فكما صعد الغرب على أكتاف الآسيويين بعد أن اشتروا لأنفسهم مقعداً فى الاقتصاد العالمى الذى كانت تقوده آسيا، ثم أتبعوا ذلك بشراء مركبة كاملة فى القطار الآسيوى[1]. ستصعد آسيا الآن على أكتاف الغرب. وهذا هو ما يحدث الآن فقد تلقف الآسيويون (اليابان والصين والنمور الآسيوية الأخرى) عناصر التقدم التكنولوچى والصناعى والرأسمالى من الغرب، ويعيدون الآن الكرة إلى ملعبهم من جديد بعد أن تسيدت أوروبا والغرب لمدة قرنين كاملين من الزمان.

وإذا كانت التحليلات العالمية للأمر تتركز على الجانب الاقتصادى وأحياناً السياسى، فإننى أعتقد أن الأمر أشمل من ذلك بكثير؛ فإذا كان الاقتصاد والنمو الاقتصادى هو رأس الحربة فى قياس تقدم الأمم والشعوب الآن، فليس معنى ذلك أن الصعود الاقتصادى يتم بمعزل عن الجوانب الأخرى. فكما أن صعود الغرب اقتصادياً صاحبه نهضة علمية وفكرية شاملة، كذلك فإن صعود آسيا الآن يتم عبر تضافر عوامل شتى فكرية ودينية واجتماعية تتوافر لدى آسيا وهى التى ستمكنها من قيادة الركب الحضارى

(١) نفسه ، ص ٣٨٦ وما بعدها.

بالاشتراك مع الشعوب ذات العناصر المشتركة معها وهى فى الأغلب الشعوب الآسيوية الأخرى والشعوب الإسلامية والعربية. وهذا ما أشرنا إليه من قبل ونؤكده الآن.

ولعل هذا ما يقودنا إلى تساؤل أخير حول موقعنا كدول وكشعوب عربية إسلامية فى هذا التفاعل الحضارى الجارى الآن والذى ستبدو نتائجه واضحة فى المستقبل القريب ؟!

# (٤)

## موقعنا فى التفاعل الحضارى لما «بعد العولمة»

إن الحقيقة التى لمسناها حتى الآن من خلال قراءة الواقع المعاصر للصراع والحوار الحضاريين، ومن خلال قراءة مستقبل التفاعل الحضارى والتنبؤ بصعود الشرق الآسيوى المرشح لقيادة الدورة الحضارية القادمة. إن هذه الحقيقة تتمثل فى أن المستقبل ببساطة ليس لأمريكا ولا للغرب رغم هيمنتهما الحالية ورغم سطوتهما الآنية ! وإنما المستقبل سيكون فى يد الشرق الآسيوى خاصة وأن عوامل اتحاد إرادات دوله وشعوبه أكثر من عوامل تفرقها وشرذمتها البادية على السطح الآن بفعل عوامل عديدة معروفة وسبق الاشارة إليها.

ولذلك فإننى أعتقد أن مستقبلنا الحضارى مرهون بثلاثة عوامل متشابكة وينبغى أن نعمل فيها معًا بشكل متواز ومتوازن. وهى باختصار:

١- البناء الذاتى لعناصر القوة اقتصاديًا وعلميًا وفكريًا واجتماعيًا وتكنولوجيًا وهذا البناء الذاتى لكى يتم ينبغى :

**أولاً** : الإستفادة من كل عناصر القوة العلمية والاقتصادية فى القوتين المتنافستين الآن : الشرق الآسيوى والغرب الأمريكى - الأوروبى .

**وثانيًا** : الحفاظ على قوة الدفع الذاتية من خلال تفعيل عناصر التقدم فى ثقافتنا العربية - الإسلامية وهى بلاشك تمثل الوقود المحرك لكل تقدم نريد تحقيقه ولا تقف بأى حال عائقًا أمام التفاعل الإيجابى مع حضارة العصر الحالى ومتطلبات التقدم فيه.

وبإمكاننا فى هذا الصدد - إذا ما اتحدت الإرادات على ضرورة التقدم - أن نحول ثقافة التخلف التى لا تزال نرزح ونعانى من الكثير من عناصرها، إلى ثقافة تقدم إيجابية وقد حددنا كيفية هذا التحول وامكانياته فى كتاب سابق لنا بعنوان «فى فلسفة الثقافة» وبينا أساس هذا التحول وآلياته بوضوح تام(١).

---

(١) انظر كتابنا : فى فلسفة الثقافة ، نشرة دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩م، ص١٢٧ وما بعدها.

وانظر كذلك : العديد من المقالات التى إحتواها كتابنا : بين قرنين - معًا إلى الألفية السابعة ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٠م .

٢- التعامل بحذر مع آليات الهيمنة الأمريكية - الغربية على الواقع المعاصر ، حتى لا تنجح قواها الغاشمة فى إجهاض مشروعنا التنموى، واجهاض قدراتنا الذاتية العلمية والتكنولوچية والاقتصادية قبل أن تستكمل نموها مستفيدة من نظيرها فى الغرب المتقدم، والشرق اللاحق به الآن.

إن هذا الحذر أمر ضرورى خاصة فى اللحظة التاريخية الراهنة ، فآلة الحرب والدمار الغربية الهمجية ورأس حربتها فى المنطقة اسرائيل تقف متربصة ترقب كل ما نقوم به من عمل، وكل ما نستهدفه فى خططنا لصنع التنمية واللحاق بركب التقدم، وان أعطيناها الفرصة للتعلل بأى علة، فهى جاهزة للإجهاز على مشروعاتنا التنموية والقضاء على قدراتنا العلمية والاقتصادية النامية!

لقد اتخذ «الغرب» بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بناءً على مقالات وتحذيرات كتابه ومفكريه غير المنصفين من «الإسلام» و«المسلمين» العدو رقم واحد ونجحت مؤامرة الحادى عشر من سبتمبر وما حدث من تدمير رموز الهيمنة للولايات المتحدة الأمريكية فى تجذير وتكثيف عداوة الغربيين للإسلام والمسلمين.

وقد أعطى هذا لقادة الولايات المتحدة الفرصة لأن تلهث وراء ضرب أى دولة إسلامية أو عربية بحجة إيوائها أو مساعدتها لأى عناصر تتصور أنهم وراء ضرب هذه الأهداف الأمريكية . ورغم أننى أعتقد أن ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر لم يكن كله آثارًا سلبية على الإسلام والمسلمين بعد أن ألصقت هذه الأحداث ظلمًا بهما، بل كان له بعض الآثار الإيجابية إذ سارع الكثيرون لقراءة «الإسلام» والاهتمام به كدين وبتعاليمه وهم بلاشك سيكتشفون ولو بعد حين أن الإسلام هو الدين الأفضل، وهو الدين الذى لا يمكن أن يكون وراء مثل هذه الأحداث، وأنه كان يجب التمييز بين «الدين» الإسلامى وبين «بعض» المسلمين الذين اتخذوا من تفسير بعض تعاليمه خطأ تكئة لتحقيق مكاسب سياسية آنية! وحينئذ سيكتسب «الإسلام» أرضًا جديدة ومؤمنين به جدد أكثر وأكثر مما كان عليه الحال قبل هذه الأحداث. إن الموضوعية التى يتحلى بها الإنسان الغربي العادي ستجعله قادرًا فى المستقبل القريب ومن خلال تحليل ما يجرى الآن من أحداث ومن خلال القراءة المتأنية والواعية لتعاليم الإسلام، ستجعله قادرًا على إدراك الجوهر الحقيقى للإسلام ولرسالته الحضارية العالمية بحق.



وعلى أى حـال، وبعـيـدًا عن هذه الرؤية المتـفـائلة لمسـتـقـبل «الإسلام» كدين سينتـشر بفعل تعاليمه السمحة، فإن علينا فى اللحظة الحاضـرة أن نتجنب إثارة أى عوامل للصدام مع الغرب حتى ننجح فى الاستعداد جيدًا لأى مواجهة يمكن أن تفرض علينا فى المستقبل وخاصة مع رأس الحربة للمصالح الغربية فى المنطقة اسرائيل!

٣- البـدء فى إجـراء حـوار حـضـارى حـقـيـقى مع بلاد الشـرق الآسيوى، ذلك الحوار الذى من شأنه زيادة عوامل التقارب مع الصين واليابان وكوريا وماليزيا وسنغافورة والهند وغيرهم. ولا ينبغى أن يقتصر هذا الحوار على الأطر النظرية للتقارب بيننا وبين هذه الدول . فهذه «الأطر النظرية» للتقارب موجودة وقائمة بالفعل ولا تحتاج أكثر من إيقاظها ونفض الغبار عنها. وإنما ينبـغى أن نركـز فى هذه المرحلة على ترسـيخ أسس التـعـاون المشـترك اقـتـصـاديًا وتجـاريًا وثقـافـيًا وعلمـيًا وتكنولوچيا. وهذا الترسيخ لأسس التعاون المشترك لن يكون إلا بعقد اتفاقات شراكة متبادلة بين الدول العربية والإسلامية فـرادى أو تجـمـعـات مع هذه الدول الآسـيـوية، ووضع هذه الاتفاقيات موضع التنفيذ وتنميتها وزيادة مجالاتها يومًا بعد

يوم هو رهاننا على المستقبل. فالتقارب العربى - الآسيوى ضرورة تفرضها تحديات الواقع والمستقبل معًا . وينبغى أن يتم هذا التقارب الفعلى مع دول الشرق الآسيوى فى الوقت الذى لا ينبغى فيه أن نفقد فيه مرحليًا التعاون مع دول الغرب الأوروبى عامة مع الحذر من التربص الأمريكى - الغربى - الإسرائيلى !

وفى ذات الوقت ينبغى أن يتلازم مع هذا وذاك بناء عوامل القوة الذاتية بتحقيق أقصى استفادة من مواردنا البشرية والاقتصادية الذاتية من خلال التقارب بل التوحيد الضرورى لهذه القدرات ليس عربيًا فقط وإنما أيضًا إسلاميًا. فإزالة أى أسباب تعوق قيام الوحدة الاقتصادية وتكامل القوى البشرية العربية مسألة ضرورية فى اللحظة الحاضرة. ومن ثم ينبغى كذلك إزالة أى أسباب تعوق التقارب العربى - الإسلامى وخاصة مع دول الجوار ايران وباكستان والجمهوريات الإسلامية فى الاتحاد السوفيتى السابق.

ولاشك أن على زعامات العالمين العربى والإسلامى الآن واجب الإنصات إلى صوت شعوبهم، وإلى صوت العقل والحكمة، وتغليب المصلحة العربية والإسلامية العامة على مصالحهم الشخصية. وألا

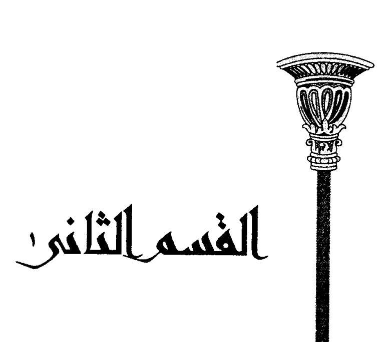


ينسوا دروس التاريخ الماضى سواء عربيًا أو إسلاميًا، فكل عوامل التحدى لوجودنا أصبحت ماثلة أمام أعينهم وأعيننا، وبالتالى لا ينبغى أن تكون عوامل استجابتنا أقل من مستوى التحديات المفروضة علينا.

وبعد، فإن موقعنا من التفاعلات الحضارية القائمة الآن وفى المستقبل مرهون بهذه العوامل الثلاث وبنجاحنا فى التعامل مع الشرق والغرب بتوازن يحقق أقصى قدر من الاستفادة الذاتية والمساعدة فى تفعيل قدراتنا الذاتية وبناءعوامل قوتها التى هى سبيلنا الحقيقى للمشاركة فى صناعة الدورة الحضارية الجديدة، بل وربما فى قيادتها فى نهاية الأمر!



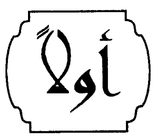




# القسم الثاني

## قراءات جزئية

## لمستقبل التفاعلات الحضارية




# التقدم العلمى – التكنولوجي

# يحدد صورة المستقبل

# (١)

تشغلنا كما تشغل كل العقول المفكرة فى العالم صورة المستقبل: كيف سيكون؟! وعلى أى نحو ستكون حياة البشر خلال هذا القرن الجديد؟!

والحقيقة غير القابلة للشك هى أن التقدم التكنولوجى هو المؤثر الأكبر فى تحديد تلك الصورة للمستقبل القريب أو البعيد للبشر، كما كان هذا التقدم هو صاحب التأثير الأعظم على البشر طوال القرون الثلاثة الماضية .

وإذا كان ذلك كذلك فإن على مفكرى العصر وفلاسفته التفكير فى المستقبل من خلال النظر فيما سيحدثه هذا التقدم العلمى – التكنولوجى من تأثير فى حياة البشر . ولا شك أن العلماء هم الأقدر على تصور صورة المستقبل فى ظل هذا النوع من التقدم ؛ «فالتنبؤات حول المستقبل التى يقوم بها علماء محترفون أقرب إلى أن تُبنى بشكل أكبر على وقائع المعرفة العلمية من تلك التى يقول بها نقاد اجتماعيون أو حتى علماء من الماضى أبدوا تنبؤاتهم قبل أن تصبح القوانين العلمية الرئيسية معروفة بالكامل» كما يقول ميتشيو كاكو صاحب كتاب «رؤى مستقبلية» وهو أحد أعظم أساتذة الفيزياء المعاصرين فى الولايات المتحدة الأمريكية

والحاصل على جائزة نوبل . وهو الكتاب الذى سنستند إليه فى التعريف بصورة المستقبل كما يراها علماء العصر الحالى الذين استكشف كاكو أراءهم وهم حوالى مائة وخمسين عالمًا فى مختلف التخصصات .

إن الصورة العامة لمستقبل التقدم العلمى تتحدد فى رأيه فى ضوء التقارب الشديد والاستفادة المتبادلة بين ثلاث ثورات علمية شهدتها نهاية القرن الماضى وبدايات هذا القرن الجديد ألا وهى : الثورة المعلوماتية والثورة البيوجزيئية وثورة الكم . إن التلاقح بين هذه الثورات العلمية الثلاث هو الملمح الرئيسى من ملامح كل ما سيحدث من تطور علمى وتكنولوجى مذهل سيشهده البشر خلال القرن الحادى والعشرين .

فبالنسبة لثورة الكم فقد تمكن علماء القرن العشرين من فهم طبيعة المادة الحقيقية أما فى القرن الحالى فإنهم يطمحون إلى التحكم فى المادة بل إلى تصميم أشكال جديدة من المادة حسب الحاجة (ص١٧ من الترجمة العربية التى نشرتها عالم المعرفة الكويتية ، يونيو ٢٠٠١م) أما فى مجال ثورة المعلومات التى تقوم على الثورة فى مجال الحاسوب (الكمبيوتر) واستخداماته فقد حدث فيها حتى الآن تطورات كبيرة جعلت الناس تتعجب من هذا



الذكاء النادر الذى أصبحت تمتلكه أجهزة الكمبيوتر أما فى المستقبل فسنكون قادرين بفضل التقدم فى هذا المجال على التحكم فى هذه الأجهزة حسب رغباتنا وبحيث تلبى جميع احتياجاتنا العلمية والعملية .

أما بالنسبة للثورة البيوجزيئية فسوف تسمح «تكنولوجيا البيولوجيا الجزيئية أن نقرأ الشفرة الوراثية للحياة كما لو كنا نقرأ كتابًا .. وستُحل شفرة الجينوم البشرى كاملاً بحلول عام ٢٠٠٥م معطية إيانا «دليل تشغيل» للكائن البشرى وسيجهز هذا المسرح للطب والعلم فى القرن الحادى والعشرين ، وبدلاً من مراقبة رقص الحياة ستعطينا الثورة البيوجزيئية فى النهاية قدرة خارقة على التحكم فى الحياة حسب إرادتنا تقريبًا» (ص١٨ - ١٩ من نفس الكتاب) .

ولنا أن نتصور الاكتشافات الهائلة المتسارعة التى يمكن أن تتحقق حينما تتقارب هذه الثورات العلمية الثلاث وتتضافر امكانياتها معًا فى تحقيق التقدم فى أى مجال من المجالات الثلاث كلا على حدة .

إن نهايات هذا القرن وبالتحديد من ٢٠٥٠ إلى ٢١٠٠ ستشهد بفضل هذا التضافر بين الثورات العلمية الثلاث صورة من التقدم



إن بدت الآن غامضة فهى حينئذ ستكون أكثر وضوحًا وتحققًا ؛ إنها ستشهد فترة تسيطر عليها تكنولوجيات جديدة تمامًا ؛ فقد تمتلك أجهزة الإنسان الآلى تدريجيًا القدرة على الإدراك الذاتى والوعى بنفسها ويمكن أن يسبب هذا زيادة كبيرة فى استخدامها فى المجتمع مما يمكنها من أن تتخذ قرارات مستقلة وأن تعمل كسكرتيرات وسعاة ومساعدين وخدم ... إلخ . وعلى نفس النحو ستتقدم ثورة «د. ن. ا» إلى النقطة التى يمكن عندها للعاملين فى مجال الجينات أن يبتكروا أنواعًا جديدة من الكائنات العضوية بما فى ذلك النقل ليس لبضعة جينات بل للمئات منها، وبهذا تتيح لنا أن نزيد من إمداداتنا الغذائية وتحسين الصحة وتطوير العقاقير، بل قد تصل بنا - كما يقول كاكو - إلى القدرة على تصميم أشكال جديدة من الحياة وأن نكيف التكوين الجسدى وربما العقلى لأطفالنا مما سيثير بدوره مشكلات أخلاقية عديدة .

أما تأثير نظرية الكم فسيكون خطيرًا فى هذا القرن وحتى نهاياته لدرجة أنه يمكننا أن نشهد بدايات الصواريخ التى يمكنها أن تصل إلى النجـوم القـريبـة منا وخطط تشكيل وتكوين المستعمرات البشرية الأولى فى الفضاء . ويرى بعض العلماء فيما يروى عنهم كاكو أن تقاربًا بين تلك الثورات العلمية الثلاث حوالى

عام ٢١٠٠ سيمكن أصحاب نظرية الكم من أن يقدموا دوائر ترانزستور وآلات كاملة بحجم الجزيئات تتيح لنا أن ننسخ النماذج العصبية للدماغ على كمبيوتر. ومن ثم سيفكر العلماء خلال تلك الحقبة فى مد فترة الحياة عن طريق تربية أجسام وأعضاء جديدة بواسطة التحكم فى تشكيلتنا الجينية أو حتى فى النهاية بالاندماج مع مخلوقاتنا الجديدة !!

إن هذه الصورة التى يرسمها كاكو وعلماء العصر الحالى لصورة الحياة البشرية فى المستقبل ليست بعيدة عما يرسمه خيال الأدباء ومصممو أفلام الكارتون للأطفال ، وهى فى ذات الوقت صورة تدعو إلى التساؤل الجدى حول مصير الإنسان العامل فى ظل هذا التقدم المذهل الذى قد يتحقق فعلاً؟! والتساؤل الجدى حول الحدود التى ستفصل بين ماهية الإنسان البشرى الحى، والإنسان الآلى القادر بفضل ما أودعه فيه الإنسان البشرى من ذكاء اصطناعى قد يتفوق يومًا على عقلية صانعه؟!

إن هذه التساؤلات حول المدى الذى سيحققه التقدم العلمى والتكنولوجى ينبغى أن تقلق مضاجعنا وتستفز عقول علمائنا ومفكرينا إذ الأمر جدى وليس هزليًا . إن علينا أن نتساءل مع كاكو عن كيف سيكون رد فعلنا عندما نستيقظ ذات يوم لنجد أن

أجساماً مصنوعة من الفولاذ والبلاستيك أصبحت هى المتحكمة فى كل شيء ! . إن علينا أن نحدد من الآن إجابة على هذا التساؤل الضرورى : إلى أى مدى سنسمح للآلات أن تقوم بكل ما يمكن للإنسان أن يقوم به من عمل؟!

فالإجابة على هذا التساؤل ستحدد الإجابة على سؤال أكثر جوهرية بشأن المستقبل وهو : هل سنكون سادة الآلات أم ستصبح الآلات هى سادتنا؟!

إنها تساؤلات لا ينبغى أن تشغل بال العلماء فقط لأن العلماء يعنيهم فى المقام الأول تحقيق أقصى استفادة من القوانين العلمية وتحقيق أكبر قدر من النتائج العملية الناجحة المترتبة على اكتشافاتهم والتكنولوجيات القائمة عليها . ومن ثم فينبغى أن تشغل هذه التساؤلات عقول كل البشر وخاصة من يملكون القدرة الفكرية على التأثير فى التوجهات العلمية للتقدم البشرى ولا شك أن على رأس هؤلاء يأتى الفلاسفة وبعض العلماء الذين لا يزالون يملكون العقلية الشمولية القادرة على التأمل والتفكير بصورة إيجابية لصالح الحفاظ على إنسانية الإنسان!

# (٢)

ينظر الكثيرون بانبهار إلى أهم الاكتشافات العلمية المعاصرة ألا وهو خريطة الجينوم البشرى وهو ما يعرف بتسلسل الـ د. ن.ا، وينتظرون بالطبع النتائج الإيجابية المذهلة لهذا الاكتشاف . وسرعة العمل فى حقل هذا الاكتشاف مكنت العلماء فعلاً من أن يفكوا الرموز الجينية لأكثر من عشرين مرضًا وراثيًا سببت آلامًا لا توصف للبشر على مر العصور السابقة بما فى ذلك تليف البنكرياس الحوصلى وضمور العضلات والأنيميا ومرض سيولة الدم الوراثى..إلخ .

ويتنبأ العلماء فى هذا المجال - حسب رواية ميتشيو كاكو فى «رؤى مستقبلية» - بأنه فى حوالى عام ٢٠٠٥ سيفك مشروع الجينوم البشرى رموز مائة ألف جين أو ما يقرب من ذلك مما سيتمكنون معه فى النهاية من رؤية الشفرة الجينية الكاملة للبشرية . وبحلول عام ٢٠١٠ ستزداد الأنماط الجينية للأمراض الوراثية إلى حوالى ٢٠٠٠ أو ٥٠٠٠ مما سيجعلنا على وعى بالأساس الجينى الكامل لهذه الأمراض القديمة ، ويقول أحد العلماء المهتمين بأنه بحلول ذلك العام سيستطيع أى شخص يبلغ الثامنة عشرة من عمره الحصول على بطاقة مطبوعة تحمل المخاطر الشخصية فى

التعرض للأمراض مستقبلاً بناء على الجينات التى ورثها . ويقول عالم آخر أنه بحلول عام ٢٠٢٠ أو ٢٠٣٠ على الأكثر سيمكنك الذهاب إلى الصيدلية لتحصل على تسلسل الـ د. ن. ا، الخاص بك على قرص مدمج بحيث تستطيع بعد ذلك فحصها فى منزلك على جهاز الكمبيوتر الخاص بك ..

إن التقدم فى هذا المجال سيتيح بحلول عام ٢٠٢٠ وحتى عام ٢٠٥٠ فهم الشبكة المعقدة للعلاقات المتبادلة بين الجينات وعلى الأخص بالنسبة للأمراض متعددة الجينات والتى تتعلق بأكثر من جين واحد وكيف تتسبب فيها عوامل من البيئة . ومن ثم سيمكن التغلب على أمراض عديدة مثل المرض العقلى ومرض الخوف المبكر والتهاب المفاصل وأمراض القلب وأمراض المناعة الذاتية . وقد ينجح العلماء فى النهاية فى علاج أمراض الشيخوخة ومن ثم يتحكمون إلى حد ما فى إطالة عمر الإنسان . والخطير جداً أنهم يقولون أنهم قد يتمكنون فى النهاية من التحكم فى الحياة ذاتها!! إذ أن الثورة البيوجزيئية تبشر بمجموعة مذهلة من التطبيقات ومن المنتجات المهندسة بيولوجيًا التى ستغرق السوق إلى حد التوصل إلى إمكان التحكم فى الحياة ذاتها (ص ١٨٨ من «رؤى مستقبلية»).



ولا شك أن هذه النتائج المتوقعة للتقدم فى هذا المجال تثير الكثير من التساؤلات والشكوك ؛ وبقدر ما سيسعد بها البعض لما ستتيحه لهم من إمكانية التحكم فى الأمراض والسيطرة عليها وعلاجها حتى قبل حدوثها، بقدر ما ستجلب من انتقادات المنتقدين بسبب التجاوزات الأخلاقية والدينية التى قد ترتكب لتحقيق ذلك . فهل نحن مستعدون لقبول هذه النتائج وما يترتب عليها من تجاوزات؟!

الحقيقة أن أى تقدم علمى أيا كان نوعه إنما يحقق للإنسان نتائج إيجابية وخيرة، بقدر ما يثير من تحفظات وبقدر ما يمكن أن يترتب عليه من نتائج سلبية تؤثر فى أخلاق الإنسان وسلوكه . ومن المهم فى كل الأحوال التقليل من هذه الآثار السلبية بالتنبه إليها وتعظيم الجوانب الإيجابية والاستفادة منها. وبين هذا وذاك الخيط الرفيع الذى يجب على العلماء فيه الاستماع إلى صوت العقل وصوت الضمير والتمسك بأهداب الإيمان الدينى العميق .

إن أحداً لا يرغب فى إيقاف البحث العلمى عند حدود معينة طالما أن الأبحاث تسير فى اتجاه يخدم الإنسان وتساعده على أن يعيش حياته متمتعاً بكامل الصحة وطول العمر ، لكننا فى ذات الوقت نتخوف من النتائج الخطيرة المترتبة على السير فى هذا



المجال إلى ما لا نهاية بحيث يمكن للعلماء أن يتلاعبوا فى أصل الحياة البشرية وأنسابها بأن يسيروا فى عمليات الإستنساخ وتصميم الأطفال فينقلوها من ميدان النبات والحيوان إلى الإنسان وهذا هو ما يفكرون فيه بالفعل!!

فالتنبؤات تشير إلى وجود مجال جديد يدعى «هندسة الأنسجة» أجريت من خلاله بالفعل تجارب على إمكانية صناعة الأعضاء البشرية بدأت بتجارب لصناعة الأنوف استخدمت فيها الكمبيوتر لرسم خريطة كنتورية لتصنيع الهيكل والخلايا الغضروفية اللازمة لزراعته ، وبعد أن أثبتت فعالية هذه التكنولوجيا على الأعضاء صغيرة الحجم فإن الخطوة التالية المتوقعة هى توليد وتصنيع أعضاء كاملة مثل الكلى والكبد خلال العشر سنوات القادمة . وليس هذا بغريب فقد تم مؤخرًا سلسلة من الاكتشافات لتوليد العظام وقد نجح بعضها جزئيًا والهدف النهائى منها يكمن فى توليد عضو معقد كامل مثل اليد ، وإن كان ذلك الهدف قد يتأخر تحقيقه بعض الوقت فإن المؤكد أننا - كما يروى كاكو - نتوقع رؤية أنواع مختلفة من قطع الغيار البشرية متوافرة فى السوق من الآن حتى عام ٢٠٢٠ ولكنها ستقتصر فى الوقت الحالى والمستقبل القريب على تلك التى لا تتطلب أكثر من أنواع قليلة من الأنسجة أو

الخـلايا مـثل الجلد والعظام والصـمـامـات والأذن والأنف. وبعـد ٢٠٢٠ نتوقع وجود أعضاء وأجزاء أكثر تعقيداً من الجسم البشرى مـثل الأيادى والقلوب والأعـضـاء الداخليـة المعـقدة الأخـرى. وربما كان من الممكن بعد عام ٢٠٥٠ استبدال كل عضو فى الجسم ما عدا المخ! (ص ٢٨٣ - ٢٨٤) .

ولا يظنن أحـد أن هـذه مـجـرد أحـلام وإنما هـى تنبـؤات لعلمـاء يبحثون ويحققون النجاح فى أبحاثهم عاماً بعد عام ، بل قل يوماً بعد يوم ومعظمهم ممن حصلوا على أعلى المراتب العلمية والجوائز الدولية لدقتهم الفائقة فى البحث والقدرة غير المحدودة على تحقيق النجاحات العلمية المتوالية .

وإذا كـان ذلك كذلك ، فإننا قد لا نلومهم على هذه الأحـلام شبـه الواقـعيـة فى اسـتبدال الأعـضـاء البشـرية الحـقـيـقـيـة المريضـة أو المبتورة أو التى انتهت صلاحيتها بأخرى جديدة سواء أخذت من بشـر آخرين كـمـا هـو حـادث الآن أو نجـحـوا بالفعل وباسـتخـدام هندسة الأنسجة فى تصنيعها. ولكن الخوف كل الخوف والفزع كل الفـزع حـينمـا نتـحـول من هذه الوقـائع المفـيـدة، إلى تلك الوقـائع المفزعـة التى يثيـرونها حول إمكان اسـتنسـاخ الإنسـان لدرجـة أن أرثر كابلان عالم الأخلاق البيولوجية «يتنبأ بأن الإنسان المستنسخ

الأول سيظهر خلال سبع سنوات وحتى لو حُرم استنساخ البشر فمن المحتمل أن تتطور مع الزمن – كما يقول – صناعة استنساخ سرية» (ص٢٩٤) .

وقد يقل الاستنساخ خطراً عما تنجم عنه عمليات الهندسة الجينية؛ فإذا كان الاستنساخ لا ينتج سوى نسخة طبق الأصل لكائن ما، فإن بإمكان الهندسة الجينية تغيير الجينوم البشرى وبالتالى الجنس البشرى ذاته . ولكى نفهم الفرق فإن الحصول على نسخة مصورة من أعمال شكسبير أسهل بكثير من أن يقوم أحد بتطويرها .

إن التفاصيل التى يرويها ميتشيو كاكو عن العلماء وإمكانات تطوير عمليات الاستنساخ والهندسة الجينية ونقلها من مجال النبات والحيوان إلى عالم الإنسان تفاصيل مفزعة وتثير قضايا أخلاقية ودينية شائكة : فهل الاستنساخ البشرى عملية أخلاقية؟! وهل يمكن أن يقبلها الإنسان المؤمن بالله أيا كانت ديانته؟! وهل التحكم فى الجينوم البشرى بغرض إنتاج بشر أكثر قدرة وأكثر تقدماً مسألة أخلاقية ؟!

لقد تناقش رجال الدين فى الغرب بحرية وبجرأة حول موضوع الاستنساخ وتساءلوا ومعهم كل الحق : إن لكل شخص مستنسخ

«روح» واحدة فإذا أمكن استنساخ البشر دون أى حدود كما يرى العلماء وكما يتصورون فما الذى يحدد هويات هؤلاء الأشخاص المستنسخون؟! كما تساءل علماء وفلاسفة الأخلاق عما إذا كان من الصواب أخلاقيًا على الأقل فرض رغباتنا الجينية الخاصة على أجيالنا القادمة!! كما تساءل المحامون ورجال القضاء عن الحقوق الشرعية والقانونية لهؤلاء المستنسخين، وهل يمكن أن يتحملوا تبعات وذنوب وديون من سبقوهم وفى ذات الوقت هل يمكنهم ومن حقهم الحصول على امتيازاتهم وحقوقهم القانونية؟!

وإذا كان إنتاج هؤلاء الأشخاص عن طريق الاستنساخ لمجرد أخذ أعضائهم وزرعها لآخرين فما الذى يحدث لو رفض هؤلاء التضحية بأعضائهم؟!

لقد كان الأمر فيما مضى مجرد خيال سينمائى عبر عنه أحدهم فى فيلم شهير يدعى «أطفال البرازيل The Boys of Brazil» استنسخ فيه النازيون الجدد فتية من هتلر حتى يتمكنوا من إعادة بناء الرايخ الثالث ! ولكنه الآن مسألة جدية تمامًا . ولذلك بدأ الفلاسفة الغربيون يناقشون نتائجها ويحذرون من مخاطرها ؛ فهذا جريجورى كافكا أستاذ الفلسفة بجامعة كاليفورنيا يحذر من حركة التطوير الجينى هذه على أساس أنها سترسى من جديد

مـبدأ عـدم المسـاواة الاجـتـمـاعـيـة مـجـدداً حـيث سـتـخـتـفى الأرستقراطيات القديمة حسب المولد أو اللون أو الجنس لتستبدل بأرستقراطية جينية جديدة أو بما يمكن تسميته «طبقية جينية» . ومن شأن ذلك إيجاد تصدعات جديدة فى المجتمع الإنسانى حيث سيتوافر للأغنياء فقط إمكانية اختيار خطهم الوراثى!! (انظر نفس الكتاب، ص٣٣٢) .

وهناك آخرون يحذرون من خطر استـخدام هذه التكنولوجيا الجديدة فى الحروب حيث يشيرون إلى مخاطر استخدام ما يسمى «بالأسلحة العرقيةَ» وهى الجراثيم المحولة جينيًا والتى لا تهاجم الإجماعات عرقية أو أجناسًا محددة!! ولنا أن نتصور النتائج التى يمكن أن تترتب على استخدام أسلحة من هذا النوع فى حروب المستقبل!!

وقد حاول بعضهم استخلاص توجهات عامة تعالج القضايا الأخلاقية الشائكة من خلال ما سمى ببرنامج «القضايا الأخلاقية والقانونية والاجتماعية للعلم» فى الولايات المتحدة الأمريكية وكان أهم هذه التوجهات هى : العدالة للجميع : عدم التمييز الجينى، حق الخصوصية : منع إذاعة الأسرار، تقديم الرعاية الصحية : إتاحة الخدمات للجميع، الحاجة إلى التعليم ، رفع وعى الجماهير (نفسه، ص٣٦٦) .

ولكن إذا ما سلمنا جدلاً بأن هذه التوجهات قابلة للتنفيذ وهذا أمر مشكوك فيه تمامًا إذا لم يكن على مستوى الأفراد فعلى مستوى الدول والحكومات !! أقول إذا ما سلمنا جدلاً بذلك رغم عدم إمكانيته ، فقد تجاهلت هذه التوجهات المصالح القصوى للبشرية؛ فما قول هؤلاء من أصحاب هذه التوجهات فى القضاء على هوية الإنسان الفرد!! وفى القضاء على فعاليته ورغبته الدائبة فى تطوير ذاته وقدراته ، ليس عن طريق التلاعب فى الجينات وإنما عن طريق ممارسة حياة طبيعية خلقه الله مميزًا بها!! وما قولهم فى مدى خروج البشر إذا ما بدأوا التلاعب فى هذا المجال ومدوا طرف الخيط إلى نهايته ، ما قولهم فى خروج البشر هنا على طبيعتهم البشرية وعلى الحدود التى خطتها العناية الإلهية وأكدتها الشرائع السماوية للإنسان ؟!

إن التفكير فى إجابة ما على هذه التساؤلات والاستجابة إلى بعض ما طرحه المفكرون من أفكار وما أطلقوه من تحذيرات ينبغى أن يقود العلماء فى النهاية بفعل الضغوط الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والدينية ، ينبغى أن يقودهم إلى وضع القيود على بعض أشكال التكنولوچيا ولا شك أن ذلك سيكون فى صالحهم كما أنه فى صالح البشر عمومًا .



## (٣)

استعرضنا فى المقالين السابقين صورة التقدم العلمى ونتائجه خلال القرن الحالى كما يرسمها ميتشيو كاكو ورفاقه المائة والخمسين من العلماء الذين استطلع رأيهم . وربما يكون السؤال الذى ألح على القارئ خلال ذلك هو : كيف ستؤثر هذه النظريات العلمية والمخترعات التكنولوجية فى الثورات العلمية الثلاث التى تحدثنا عنها فى حياة الإنسان العملية ؟!!

والحقيقة أن أثر التقدم العلمى على حياتنا فى المستقبل سواء القريب أو البعيد يمكن تخيله من خلال حياتنا الحاضرة ومدى ما تلعبه المخترعات والتكنولوجيات فيها ؛ فلا شك أن اعتماد الإنسان فى حياته على الآلات قد بدأ يتعاظم منذ منتصف القرن العشرين . ومن يراقب شابًا من شباب اليوم وهو يجلس أمام جهازه الخاص متصفحًا كل ما يجرى فى العالم من خلال اتصاله بشبكة الإنترنت سيدرك حتمًا مدى التقدم الذى حدث ويستطيع أن يتصور شكل الحياة فى المستقبل !! وإذا كانت تصوراتنا لهذه الحياة المستقبلية يتسم بالخيال، فإن بمقدور العلماء والمتخصصين التنبؤ بصورة

أكثر دقة بشكل حياة الإنسان العادى من الطبقة المتوسطة فى المستقبل .

وبالفعل فقد رسم لنا كاكو فى كتابه «رؤى مستقبلية» صورة لحياة هذا الموظف العادى الذى يتعامل مع آخر ما توصلت إليها التكنولوجيا المتوافرة لديه فى العام ٢٠٢٠م ، فهذا الشخص سيستيقظ بواسطة وسيطه الذكى أو سكرتيره الالكترونى فى الوقت الذى حدده له سلفًا . وهو حينما يتحرك داخل منزله ستشعر أدوات المنزل بوجوده وخاصة أدوات مطبخه فيبدأ إبريق القهوة أو الشاى العمل ويحمص فرن البوتاجاز الخبز إلى الدرجة التى يريدها صاحبه، وتملأ الموسيقى المفضلة أرجاء المكان . ببساطة ستدب الحياة فى كل شىء داخل المنزل بالصورة التى برمجت عليها كل ما فيه من آلات . وليس بعيدًا أن يجد هذا الموظف جريدته المفضلة أمامه وقد أعدها له سكرتيره الإلكترونى من خلال تصفحه شبكة الإنترنت وتقديم كل ما يحتاجه المرء من أخبار ومعلومات تجعله لا يحس بأنه قد نام ولو للحظة . فكل ما جرى فى العالم أثناء نومه أصبح متاحًا أمامه، وكل ما يهمه من معلومات

حول اليوم الجديد فضلاً عن أفضل برنامج لهذا اليوم سيجده معدًا أمامه على المائدة .

وحينما يخرج صاحبنا من منزله تكون أجهزة تنظيف المنزل جاهزة لتبدأ عملها فور خروجه ، وتدب الحياة فى السيارة القابعة خارج المنزل حيث تبدأ أجهزتها فى العمل فتحدد له الطرق الأكثر سرعة وأمانًا وتحذره من الطرق المأهولة أو التى بها اشغالات . وحينما يتحرك صاحبنا بسيارته على الطريق السريع الذكى بما فيه من إشارات تعمل أتوماتيكيًا تتحول كل هذه الإشارات إلى إشارات خضراء تسمح له بالمرور طالما لا تحس بوجود سيارات أخرى قادمة من جهات مختلفة .

وبالطبع فإن فى سيارات المستقبل ما يحذر صاحبها من أى مكروه وخاصة من السيارات الأخرى ويعمل كل ما فيها على تجنب وقوع أى حوادث من شأنها تعكير صفوه .

وإذا ما وصل صاحبنا إلى مكتبه فإن بإمكانه قبل أن يبدأ عمله أن يستعرض من خلال شاشة العرض على حوائط مكتبه بريد الفيديو وبعض الفواتير ولا مانع من أن يدخل بطاقته الذكية فى

جهاز الكمبيوتر ليقوم شعاع ليزرى من التأكد من شخص صاحبه عن طريق قزحية عينه . أما الاجتماعات بزملائه من الموظفين فيمكن أن تتم من خلال الشاشة الجدارية نفسها .

وحينما يحين موعد الطبيب يخبره وسيطه الذكى بذلك بعد أن يقوم بالفعل بالاتصال بالطبيب الافتراضى الذى يظهر أمامه على الشاشة ليقدم له تقريراً عن حالته الصحية سواء طمأنه على سلامة كل أعضائه أم أبلغه بوجود مستعمرة سرطانية بدأت تنمو فى مصرانه الغليظ ويحدد له طريقة العلاج المناسبة .

وإذا ما كان لدى صاحبنا أية مواعيد مسائية يخبره بذلك ، وبينما ينتقل هو بين الضيوف تنقل له آلة التصوير الفيديوية الموجودة فى نظارته كل الموجودين وتطابق صورهم على النماذج المخزنة فى الذاكرة ويهمس له وسيطه الذكى بهوية كل شخص من الموجودين . وإذا ما أفرط صاحبنا فى الشرب فإن الوسيط الذكى يحذره من أنه إذا شرب أكثر من ذلك فلن يسمح له محلل الزفير فى سيارته بتشغيل السيارة !!

وبالطبع فإن كان لدى صاحبنا نية لشراء أى شىء فإن السوق الافتراضية تظهر أمامه موضحة كل تفاصيل المنتجات التى يريد

شراءها وأسعارها وكل ما عليه أن يختار من بينها ما يشاء ثم يقوم الوسيط الذكى بإرسال الفاتورة من بطاقة اعتماده الذكية ليتسلمها بعد ذلك بقليل .

وإذا قرر صاحبنا قضاء عطلة نهاية الأسبوع خارج مدينته أو خارج دولته فإنه بإمكانه تصفح ما شاء من شقق أو فنادق ليحجز له وسيطه الذكى ما شاء منها عن طريق بطاقة اعتماده الذكية ليقضى إجازته بدون أى جهد أو عناء .

على هذا ستمضى حياة صاحبنا المدلل الذى استبدل وسيطه الالكترونى بعقله الواعى وصارت حياته مرسومة سلفًا ويقوم على تنفيذها هذا الوسيط الذكى. وبالطبع فإن السؤال الذى قد يراودنا هو : هل حياة صاحبنا فى ذلك العام ٢٠٢٠ هى الحياة الجديرة بالإنسان؟! وهل حقًا يمكن للمساعدة الكمبيوترية من خلال هذا الوسيط الذكى أو السكرتير الالكترونى أن تحل محل التفكير الإنسانى المبدع المتمرد وهل كتب على الإنسان فى ذلك المستقبل القريب أن يعيش هذه الحياة الآلية الميكانيكية الخالية من العواطف وإمكانية الاستمتاع بالتسكع فى الأسواق والاستمتاع بمقابلة الناس ومراقبة انفعالاتهم والشعور بالدفء بينهم . إنها حقًا حياة



باردة بقدر ما ستريح الإنسان وتحافظ على صحته وربما تتسبب فى إطالة عمره ، بقدر ما ستسحب منه إنسانيته وعواطفه وانفعالاته!!

ولكن ربما تعود إلى نفس هذا الإنسان روح المغامرة والتحفز إذا ما نظرنا إلى حياته فى المستقبل الأبعد قليلاً ، أى فى حوالى ٢١٠٠م أو بعد ذلك بقليل ، فإن إنسان القرن التالى على قرننا الحالى سيتجه إلى غزو الفضاء ليستعمر الكواكب الأخرى ويسكنها بدلاً من الأرض .

إن تنبؤات علماء الفيزياء تشير إلى أن مصير البشرية يكمن فى النهاية فى الحياة وسط النجوم؛ إذ يقولون «أن من المحتم أن تدمر الأرض فى وقت ما فى المستقبل» (ص٤٠٨ من «رؤى مستقبلية»)، ولذلك فإن أبحاثهم تتجه إلى وضع برامج محددة للهجرة إلى النجوم. ولقد كتب أحدهم قائلاً : إن حياة الإنسان أغلى من أن تتقيد بكوكب واحد، وكما أن أجناس الحيوان تزيد من فرص بقائها بالإنتشار والهجرة إلى مناطق مختلفة فإن على البشرية أن تستكشف فى نهاية المطاف عوالم أخرى من أجل مصلحتها الخاصة على أقل تقدير . إن قدرنا هو أن نتجه إلى النجوم (نفس الصفحة) .

وهكذا يبدو أن حياة الإنسان لا بد أن تحمل الجديد باستمرار، وإن ضاقت الحياة على الأرض باستكشاف الجديد، غادرها الإنسان ليظل دومًا في سعيه إلى ما لا نهاية له من الآمال والأحلام التى إن تحقق بعضها ظل البعض الآخر مطاردًا حتى يتحقق. فهل حقًا يمكن أن يهاجر البشر يومًا من الحياة على الأرض إلى الحياة فوق كواكب أخرى أو حتى على ظهر النجوم . إن الأمر حقًا يدعو إلى العجب بقدر ما يدعو إلى التأمل والتدبر والعمل من أجل مستقبل يراه العلماء قريبًا ونراه نحن من قبيل المستحيلات!




# هل يكون

# القرن الحادى والعشرون

# " قرن آسيا "؟!

# (١)

تعد "قراءة المستقبل" ضرورة لمن يودون المشاركة الفاعلة فيه . ولذلك فإن فلاسفة التاريخ من الأوربيين والأمريكيين فضلاً عن المؤرخين والعلماء مشغولون دومًا بقراءة واعية للمستقبل فى كل مجالات الحياة.

وتتجه معظم هذه القراءات إلى التأكيد على أن المنافسة الحضارية ستكون فى مطلع هذه الألفية وطوال هذا القرن الجديد منحصرة بين الغرب من جهة، وبين "الإسلام" و "آسيا" من جهة أخرى.

وإذا كنا نحن نتمنى بالطبع أن يكون "الإسلام" والمسلمين هم أصحاب الحظوة فى تحدى الحضارة الغربية وتقديم البديل الأقوى لعالم اليوم، فإن الواقع الموضوعى يوجهنا دومًا وفى هذه الآونة بالذات إلى أن "آسيا" وخاصة قوتيها العظيمتين "الصين" و "اليابان" هم الآكثر تأهلاً وقدرة، وهم الأقرب إذا ما اتحدت مصالحهما وتجاوزا خلافاتهما المصطنعة (بفعل التأثير الأمريكى ونفوذه على اليابان)، هم الأقرب إلى "السيادة" فى المستقبل القريب الذى لن يتعد منتصف القرن الحادى والعشرين.



لقد عرض صمويل هنتنجتون الأستاذ بجامعة هارفارد فى كتابه الشهير "صدام الحضارات" لسيناريو مزعج للصدام السياسى والعسكرى بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يبدأ منذ عام ٢٠١٠م ولكن هذا العرض لم يلق القبول من معظم مفكرى الغرب نظرًا لأنه ركز على أن "الصدام" و "الحرب" سيكونان هما لغة الصراع!! بينما يرى هؤلاء أن هذا الصدام لن يكون بالضرورة عسكريًا، والأقرب إلى الواقع أن يتمخض الحوار بين القوتين الأمريكية والصينية عن صعود قوة "الصين" بهدوء وواقعية تبدو بوادرها ودوافعها ونتائجها ماثلة للعيان من تصرف زعماء هاتين القوتين إلى الآن فى كل الأزمات التى تبدو بينهما!!

وعلى ذلك فنحن نعتقد مع دانييل بورشتاين وارنيه دى كيزا أن "فرضية هنتنجتون فرضية بالغة التطرف وسكونية إلى حد بعيد" (ص٣٧٦ من كتابها: التنين الأكبر - الصين فى القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقى جلال - سلسلة عالم المعرفة - الكويت ٢٠٠١م).

وهى فرضية تتغافل عن ما فى العلاقات بين الصين وأمريكا من مرونة وديناميكية، فضلاً عن أن الصين تبدو الآن أكثر من أى وقت مضى قادرة على تأكيد جذورها الحضارية واستعادة ماضيها

كقوة عظمى وحضارة عريقة تتمركز حول "قيم كونفوشية" قابلة للتجدد باستمرار، كما أنها قادرة فى ذات الوقت على استيعاب الكثير من القيم الغربية الإيجابية التى لا تتعارض مع قيمها التراثية العريقة.

إن هذه الديناميكية والمرونة التى تلتزم بها الصين فى محاولة صهر قيمها التراثية مع قيم الحداثة الغربية كانت بلا شك سر هذا التقدم المذهل الذى تحققه عاماً بعد عام، وحقبة بعد أخرى؛ فقد خرجت الصين من عباءة التخلف إلى آفاق النمو والتقدم على يد زعيمها الشهير ماوتسى تونج وقادة الحزب الشيوعى الصينى، ثم نجحت بعده فى أن تستمر فى طريق التقدم المطرد بتلك المواءمة الفريدة بين الحفاظ على الطابع الاشتراكى لنظامها الاجتماعى والاقتصادى والسياسى، وبين تلك الاصلاحات الرأسمالية التى عبر عنها القادة الإصلاحيون بقولهم "مجتمع واحد ونظامان".

وقد أثبت الصينيون للجميع أنهم يستطيعون ببراعة إقامة هذا التوافق بين المصالح العليا لمجتمعهم بثقافته التقليدية وبين طريقة تحديث هذا المجتمع بتغذيته بثقافة التقدم الغربية . لقد تصور الغربيون - على حد تعبير بورشتاين ودى كيزا- أن النزعة الاستهلاكية لدى جيل الشباب من الصينيين وتطلعهم إلى مستوى

معيشة مرتفع وأساليب حياة أكثر حرية سوف تجعلهم مؤيدين صرحاء لمزيد من التحول إلى سياسة غربية الطابع فى المستقبل (ص٢٣٠ من نفس الكتاب)، لكن الواقع الصينى يؤكد يومًا بعد آخر أن العمق التاريخى للشعب الصينى واحترامه لثقافته التقليدية يحولان دون هذا التحول التام نحو الديمقراطية بمفهومها الغربى. وهذا ما يعبر عنه الصينيون بصور شتى؛ فقد سئل رأسمالى صينى ملتزم بالحداثة الغربية فى كل مظاهرها عن ذلك فكانت إجابته: أنا لا أختلف مع الاشتراكية فى شىء علينا فقط إصلاحها وليس الثورة ضدها. وعندما أجرى مراسل صحافى لقاء مع سونج قيانج أحد الكتاب الشباب ذوى النزعة الوطنية الجديدة ومؤلف كتاب "الصين تستطيع أن تقول لا" الذى صدر عام ١٩٩٦ وحقق أكثر الكتب مبيعًا، وجده لا يكف عن تكرار فكرة كتابه الرئيسية أنه يقول لا فقط للثقافة والأيدلوچية وأنساق القيم الأمريكية! وحينما سأله لأى شىء يريد أن يقول "نعم" ؟ قال سونج: للقيم التقليدية التى تعلمناها من كونفشيوس ومن الطاوية (نفسه ، ص٢٣١).

إن هذه الروح الصينية التى يتمسك بها الصينيون فى مواجهة عالم اليوم الذى تسيطر عليه تلك القيم الغربية هى التى ستجعل من الصين القوة الكبرى فى عالم الغد لأنها ببساطة تمتلك أكبر



قوة بشرية عاملة قادرة على تلقى نظم التحديث الغربية والتفاعل معها لصالح مصلحتها القومية.

إن عددًا لا بأس به من كبار الاقتصاديين يتنبأون بضرورة "صعود الصين" كقوة اقتصادية أولى فى العالم، وقد لخص هذه التنبؤات مؤلفًا "التنين الأكبر" بقولهما فى مدخل كتابهما "أن الصين إذا ما سارت الأمور رخاء كما هى الآن مهيأة لأن تصبح حوالى العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين أكبر اقتصاد قومى فى العالم" (ص٧).

وإذا كان المضاربون بالهبوط يتذمرون من هذه التنبؤات التى تتنبأ بالسطوة الاقتصادية للصين ويقولون أن كل مفاسد الصين القديمة من الدعارة إلى المقامرة، من جرائم العنف إلى التسول، تلك المفاسد التى كانت قد قضى عليها فى ثورة ١٩٤٩ قد عادت ثانية إلى الحياة مع حرارة السوق التى أذابت قيود الماوية، فإن المضاربين بصعود الصين يردون على لسان جيم رووير المحرر الاقتصادى للايكونومست وهو الآن المسؤول عن آسيا «أنه على الرغم من المشكلات، لن يمكن إيقاف الصين صاحبة التجربة فى الإصلاح الاقتصادى وهى تجربة مذهلة تجاوزت حدود أحلام أى إنسان» (ص٢٠٣ من نفس الكتاب السابق). ويؤيده فى ذلك



ناصيت قائلاً «إن ما يجرى فى آسيا يمثل الآن أهم تطور فى عالم اليوم .. ولكون الصين مركزها فستصبح الإقليم المهيمن على العالم اقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا» (نفسه).

والطريف أن قادة الصين أنفسهم يبدون أكثر حذرًا فى تقدير مستقبل تقدمهم الاقتصادى بدرجة قد تدعو البعض إلى التعجب! فهذا دنج هسياوبنج الزعيم الصينى يقول بكل تواضع أنه «مع منتصف القرن الواحد والعشرين ستكون الصين قد بلغت المستوى الاقتصادى لبلد نام متوسط» (نقلاً عن نفس الكتاب، ص٢٠٥). وبالطبع فإن هذا الحذر وذلك التواضع الذى يبديه الصينيون وقادتهم إنما هو قيمة نابعة من تراثهم الفكرى، فضلاً عن كونه ضرورى فى مواجهة القوى الغربية التى تنظر إلى القوة المتنامية للصين بقدر كبير من الترقب!!

وإذا كان السؤال الملح هو: إلى أى اتجاه نميل : هل نحن مع المتفائلين بمستقبل الصين أم مع الذين ينظرون إلى هذا التفاؤل بحذر؟ أو بمعنى آخر: هل نحن مع القول بالسيادة الصينية فى المستقبل أم مع القائلين بأن عوائق عديدة تحول دون هذه السيادة!!

لا شك أن الحقيقة دائمًا تكون ضبابية غير واضحة حينما يتعلق الأمر بمحاولة تأكيد أى شىء مستقبلى. فالمستقبل لا يحدده قراءة الحاضر فقط، ولا يحدده النظر إلى العامل الاقتصادى وحده، كما أنه لا يتحدد بالنظر إلى إنجازات هذا الشعب وحده، بل دائمًا ما ينبغى أن يحدد فى ضوء ردود فعل الشعوب الأخرى وما تفعله هى الأخرى بشأن مستقبلها!!

وعلى ذلك فكل ما نستطيع قوله أن رهان الصين العظيم فى تحديها الحضارى هو استلهام تراثها الكونفوشى بما فيه من حض على معاملة كل الناس تلك المعاملة الطيبة التى تحقق العدالة بالعمل دومًا من أجل الآخرين بإنصاف ونزاهة، فهذا الاستلهام هو ما سيجعل الصين الجديدة قادرة دومًا على محاربة كل صور الفساد والأنانية والمادية المفرطة وهى بلا شك الأمراض المزمنة للحضارة الغربية التى تؤذن حقًا بانهيارها!

إن الأزمة الحقيقية فى الثقافة الغربية وبالتالى فى الحضارة الغربية هى ذلك التضارب المزعوم بين قيم العلم وبين قيم الأخلاق والدين. وفى هذا الصدد نجد أن الحضارة الصينية يمكن أن تكسب الرهان لأنها تتفوق باستنادها على ذلك الفكر الكونفوشى الذى يقدم نزعة إنسانية - غير دينية تشكل أساسًا أخلاقيًا عادلاً

لحياة بشرية أكثر توازنًا. ومن شأن هذه الثقافة - وهى الثقافة التقليدية لكل الصينيين بل لمعظم الآسيويين أن تكون أكثر ملاءمة للحقبة القادمة من القرن الحالى، وهى من ثم مؤهلة - على حد تعبير البعض - لأن «تحل محل الثقافة الغربية الحديثة والمعاصرة» (عن نفس الكتاب السابق، ص٣٨٥).

إن هذا التفوق الثقافى إذا ما نجح الصينيون فى استثماره جيدًا، بالإضافة إلى استمرارهم فى معدل النمو الاقتصادى المتسارع الذى يحققونه الآن، فضلاً عن مرونتهم فى التعامل مع أى أزمات سياسية أو اقتصادية أو أى نزاعات حدودية مستقبلة، سيكون هو العامل الحاسم فى التفوق الصينى فى مواجهة أى قوة عظمى أخرى فى العالم خاصة حينما تنضم تايوان إلى التنين العظيم بعد أن انضمت إليه هونج كونج فى نهاية القرن الماضى فحينئذ سيكتمل عقد التنين ويكون هو القوة المهيمنة الرئيسية فى آسيا ومن ثم فى العالم.

وإذا كان ذلك سيصبح كذلك فما هو موقف القوة العظمى الأخرى فى آسيا الآن: اليابان وما موقف بقية الدول الآسيوية، هل ستنحاز إلى الصين أم إلى الغرب الذى لا يزال مهيمنًا على معظم شئونها حتى الآن؟! هل ستتكتل آسيا وتتحول بشكل أو بآخر إلى

كتلة اقتصادية واحدة رغم تباين الثقافات واختلاف الديانات وتنوع الأهداف وصراع المصالح؟! أم أن هذه الصور من الاختلاف ستتدعم فى المستقبل وتحل محل ما يمكن أن نتصوره من تقارب؟! وبمعنى آخر هل ستتوحد آسيا - رغم كل المعوقات الداخلية - متغلبة على عوامل العرقلة التى تدسها بين آن وآخر قوى الغرب ذات المصالح القوية فى آسيا؟ وهل ستنجح الشعوب الآسيوية متحدية عوامل الضعف الداخلية، وعوامل بث الفرقة الخارجية فى توفير الحد الأدنى من توحيد المصالح والأهداف فتكون بحق القوة العظمى الوحيدة فى عالم القرن الواحد والعشرين؟!.

# (٢)

إن الحقيقة التى لا يستطيع أن يغفلها أحد حين يقرأ أو يحاول أن يقرأ مستقبل آسيا هى أن اليابان ستكون صاحبة الدور الأكبر فى السيادة الآسيوية بالإضافة إلى الصين، فإن كان من المقدور أن يحدث التقارب المنشود بين الصين واليابان لدرجة توحد المصالح والأهداف بعيداً عن الهيمنة الغربية وبالذات الأمريكية، فإن السيادة حتماً ستكون لآسيا؛ فكل الدول الآسيوية الأخرى سواء المتخلفة أو النامية أو الآخذة سبيل التقدم، كلها تدور شاءت أم أبت فى فلك هاتين القوتين الاقتصاديتين الكبيرتين: الصين واليابان فهل يمكن قراءة المستقبل بالنسبة لليابان، ومدى تقاربها مع الصين؟! هذا هو السؤال الأهم فى موضوعنا، وهو أصعب الأسئلة التى يمكن أن يجاب عليها بنعم أو بلا وخاصة فى الوقت الحاضر!!.

وصعوبة الإجابة على هذا التساؤل الأخير تكمن فى تلك العلاقة المركبة الغامضة بين أمريكا واليابان؛ فمنذ احتلال أمريكا لليابان عام ١٩٤٥م، بدأ الأمريكيون محاولة صياغة اليابانيين عن طريق خطة طموحة ليعاد صناعتهم على الطريقة الأمريكية، تلك المحاولة التى يمكن أن نطلق عليها "أمركة اليابان" ورغم مرور السنين

وظهور اليابان كقوة اقتصادية عالمية كبرى تكاد تنافس السيادة الاقتصادية الأمريكية بل وتتفوق عليها فى بعض الجوانب، رغم ذلك "فلا تزال صورة اليابان التى صنعت بعد الحرب مقبولة على نطاق واسع. وهى تنعكس فى معاملة واشنطن لطوكيو التى تشبه الطريقة التى تعامل بها القوى الاستعمارية بلدًا تابعًا»، وهذا هو ما جاء على لسان باتريك سميث المحرر الصحفى الأمريكى الذى عمل لأكثر من أربعة عشر عامًا مراسلاً صحفيًا للصحف الأمريكية والإنجليزية فى آسيا فى كتابه «اليابان – رؤية جديدة» الذى نقله إلى العربية مؤخرًا فى سلسلة عالم المعرفة سعد زهران (الكويت – إبريل ٢٠٠١م– ص١٩).

إن هذه الصورة الأمريكية لليابان وصلت حدًا جعل الأمريكيون ينظرون إلى اليابان ككل كشركة متحدة . Japan Inc «لقد صبت الأمة اليابانية بكاملها –على حد تعبير سميت فى نفس الكتاب السابق – فى قالب شركة متحدة، وأهلها مستخدمون لا مواطنون. وما تزال هذه الفكرة عن اليابان مأخوذًا بها فى الغرب كفكرة أصيلة» (ص١٩) والمدهش فى الأمر أن اليابانيين أنفسهم لا ينكرون هذه الفكرة ولا يرفضونها بشكل واضح؛ فقد درج البابانيون على تأييد الأهداف الأمريكية «حتى لو كانت تتعارض

مع المصالح اليابانية» (نفسه، ص٢٧) وفى المقابل يتظاهر الأمريكيون بالاقتناع «بأن اليابان دولة مستقلة، لكنها ليست – أساسًا– إلا محمية عسكرية، وهو أمر يدركه اليابانيون كما تدركه غالبية الأمم الأخرى إلا الأمريكيين» (نفسه).

فهل هذه العلاقة المركبة بين اليابان وأمريكا والتى يبدو بمقتضاها أن استقلال اليابان الاقتصادى والسياسى غير كامل، هل هذه العلاقة ستستمر على هذا النحو : يابان متقدمة اقتصاديًا وتكنولوجيا لكنها تابعة سياسيًا للولايات المتحدة وان اختلفت المصالح تغلبت المصالح الأمريكية على المصالح اليابانية؟!!

الحقيقة أن الأمر لن يظل على هذا النحو إن لم يكن فى المستقبل القريب، ففى المستقبل البعيد!

إن اليابانيين شرقيون فى الأساس، آسيون شكلاً وعقيدة وفكرًا، والموروث عندهم يمكن أن يتأثر بالحديث ويتشكل به طلبًا للتحديث وصنعًا للتقدم لكنه –أى الموروث– لا يموت، بل هو فى واقع الأمر، هو ما يميز التجربة اليابانية فى التحديث، تلك التجربة التي لا تزال فى تسارع تقدمها مثار دهشة العالم أجمع.

لقد نجح اليابانيون فى أن يغيروا اتجاههم التاريخى مرتين خلال العصر الحديث؛ الأولى مع الإحياء الميجى فى ١٨٦٨م لتبدأ

اليابان تبنى دولة صناعية. والثانية بعد الهزيمة فى الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥م حيث تبنت نظامًا ديمقراطيًا على الطريقة الأمريكية – أو على الأقل مظاهرها وفى الحالين كانت النتائج ملموسة أقام الميجى فى اليابان مصانع الصلب وترسانات السفن ومصانع الأقطان والسكك الحديدية، وجلب الأمريكيون حق الاختراع وتحرير المرأة وحرية القول وأصبح فقراء الريف ملاكًا (باتريك سميث، نفس الكتاب، ص٨).

وهذا التغيير الذى شهده اليابانيون فى الماضى وصنعوه ونجحوا تمامًا فيه سيكون بلا شك هو دافعهم الأكبر لتغيير آخر مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحالى، ولا أشك أن اليابانيين الآن فى طريقهم إلى صنع هذا التغيير الجديد وهذا التغيير الجديد الذى يتبلور الآن سيعيد فيه اليابانيون – على حد تعبير سميث – صياغة أنفسهم وإعادة تشكيلها من جديد» (ص١٠). والمرجح من وجهة نظر سميث أن هذا التغيير سيجعل من اليابان – رغم أى مشكلات تواجهها – أكثر قوة، وأكثر قدرة على فرض مكانتها، وأكثر قدرة على اتخاذ قراراتها بفكرها وإرادتها، وذلك لسبب بسيط هو أنه من الأرجح أن يتحلى مواطنوها بهذه الصفات جميعًا» (نفسه، ص١٠).

إن هذا التغيير الذى يطرأ الآن على الشخصية اليابانية يبدو فى صور متعددة أقواها بلا شك فى نظام التعليم الذى يركز لا على تحديث الفرد اليابانى وتعويده على التعامل الإيجابى مع منجزات العصر التكنولوجية والإبداع فى مجالاتها المتعددة فقط، بل على تصنيع الفرد اليابانى المنتمى لبلده وتراثه، المحارب من أجل شركته والذى يتفانى فى عمله من أجل مصلحة بلده وتقدمها، «إن التعليم فى اليابان - كما قال أرينورى مورى أول وزير للتعليم فى اليابان عام ١٨٨٥ - ليس الهدف منه تكوين أناس يتقنون تقنيات العلوم والآداب والفنون، وإنما هو تصنيع الأشخاص المطلوبين للدولة» (نقلاً عن نفس الكتاب، ص١٠٣) ولا يزال هذا هو الهدف من التعليم اليابانى حتى اليوم، وهذا ما يعبر عنه أحد مديرى المدارس اليابانية المعاصرة بقوله: «أن نعلم النشء الصدق والحقيقة، هذا أمر مهم، ولكن الأمر الأهم هو أن نعلمهم أن يكونوا يابانيين» (نفسه ص١٠٩).

وإذا كان النظام التعليمى يركز على هذا البعد القومى وتنميته فى نفوس اليابانيين منذ مطلع عصر النهضة اليابانية الحديثة حتى الآن، فإن البُعد القومي فى السياسة اليابانية بدأ يظهر على السطح حينما اختار اليابانيون مؤخراً رئيس وزرائهم الحالى



كويزومى الذى يركز فيما يبدو على هذا البُعد القومى للشخصية اليابانية وإحياء ذكرى عناصر القوة اليابانية.

وقد ظهر فى اليابان مؤخراً مفردات لغوية جديدة تصف المواقف والسلوكيات التى بدأت تتغير لدى اليابانيين العاديين تجاه أمريكا، فثمة كلمة هانباى hanbei (الخصومة مع أمريكا)، وكلمة كانباى kenbei (أى النفور من أمريكا)، وبوباى Bubei (أى احتقار أمريكا) وقد راجت الكلمتان الأخيرتان – فيما يقول باتريك سميث كرد فعل للمعاملة الفظة التى لقيتها طوكيو من واشنطن أثناء أزمة الخليج. والحقيقة أن هذه الكلمات ليست توصيفاً لمواقف البيروقراطية؛ فوجهة النظر البيروقراطية المناظرة هى "الأسينة Asianism وهى سياسة تدعو للتوجه نحو آسيا مع الابتعاد عن أمريكا والغرب .. والأسينة نغمة قديمة ومتكررة فى الفكر اليابانى وفى الوقت الراهن هى أقرب إلى أن تكون انعكاساً للاعتماد الاقتصادى المتبادل المتنامى بين الدول فى المنطقة الآسيوية، فهى لها جذورها فى الحقائق الإثنية والثقافية تاريخياً. وبالطبع فإن الآسينة مثلها مثل كلمتى قانباى وبوباى (النفور من أمريكا واحتقارها) تنبع جزئياً كرد فعل لنظرة أمريكا المتعالية تجاه اليابان، كما تنبع أيضاً من إدراك أن خط أمريكا فى انحدار (نفسه ، ص٤٢٦).

تلك الشهادة الأخيرة من باتريك سميث تكاد تصف الواقع الذى يتفاعل الآن داخل الإنسان اليابانى، وهو الحاضر الذى يمكن من خلاله استشراف المستقبل. فإذا كانت أمريكا بالفعل تتجه نحو الانهيار كقوة اقتصادية وسياسية وعسكرية وحيدة فى العالم. وقد برهن على ذلك بما لا يدع مجالاً لأى شك الحادث المأساوى الأخير الذى تعرضت له رموز القوة الأمريكية حينما تم فى الحادى عشر من سبتمر الماضى تدمير أبراج مركز التجارة العالمية، وضرب مقر وزارة الدفاع الأمريكية، وكذا محاولة ضرب مقر وزارة الخارجية والبيت الأبيض الأمريكى وما تلى ذلك من أحداث أثبتت هشاشة النظام الأمريكى فى معالجة مثل هذه الأحداث الجسام بالحكمة والتعقل المطلوبين من قوة عظمى تدعى أنها قادرة على حكم العالم والحفاظ على أمنه!!

أقول إذا كانت أمريكا بالفعل قد آن أوان انحدارها، فى الوقت الذى تنمو فيه قوة الصين والنمور الآسيوية الجديدة، فإن من الطبيعى أن تلتفت اليابان إلى الاهتمام بمجالها الحيوى الطبيعى وهو جيرانها من الآسيويين وخاصة أن كل التنبؤات تشير إلى أنه بحلول نهاية الربع الأول من هذا القرن الواحد والعشرين ستكون الصين هى القوة الاقتصادية المهيمنة فى آسيا وربما ستكون القوة الأولى فى العالم.

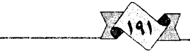
إن المحللين الاقتصاديين يتنبأون بأن المصالح الصينية - اليابانية ستتوافق فى ذلك الوقت غير البعيد من القرن الحالى، وستصبح هذه المصالح المشتركة بين الدولتين الكبيرتين فى آسيا نقطة الارتكاز بالنسبة لأكثر من عشرة نظم اقتصادية آسيوية تربطها الآن بالصين آلاف الخيوط ويرى دانييل بورشتاين وأرنيه دى كيزا مؤلفًا كتاب "التنين الأكبر" أن هذا التحول سيجعل من القرن الواحد والعشرين هو "قرن آسيا" (انظر ص٤١٩ من الترجمة العربية الصادرة عن عالم المعرفة بالكويت يوليو ٢٠٠١م).

وفى اعتقادى الشخصى أن هذا التقارب والتوحد بين مصالح الصين واليابان آت آت؛ فعوامل التقارب بينهما من عمق تاريخى وحضارى واحد، إلى تشابه فى العقيدة واللغة، إلى العوامل الجنسية المشتركة، إلى التقارب المكانى وفى العادات والتقاليد. كل ذلك إذا أضيف إليه توحد المصالح الاقتصادية فى العصر الحاضر، وما يواجهه الصينيون واليابانيون من ضغوط غربية وأمريكية وإن تباينت أغراضها وتلونت أشكالها، أقول إذا أضيف هذا الحاضر الضاغط بظروفه الداعية إلى التوحد فى الأهداف لنيل أعظم الفائدة اقتصاديًا وسياسيًا من الاتجاه إلى "الآسينة"،

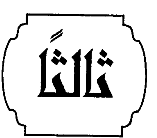
إلى ذلك الماضى المشترك الذى فيه من عوامل التقارب والترابط أكثر مما فيه من عوامل الفرقة والاختلاف، إذا أضيف هذا إلى ذاك ستكون الإستجابة الآسيوية قوية وشاملة تجاه التحدى الغربى وخاصة فى ظل الظروف الراهنة التى تجعل من الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية قوة مسيطرة غاشمة، تقوم على قهر إرادة الشعوب لا على الحوار معها والإستفادة المتبادلة بينها، تقوم على معاملة الآخرين كتابعين وخدم للمصالح الغربية لا مشاركين متكافئين فى صنع التقدم للبشر أجمعين!!

إن هذا التقارب الصينى - اليابانى، والاتجاه معًا نحو ما يسمى "بالآسينة" سيكون بلا شك أحد أهم معالم النصف الثانى من القرن الحادى والعشرين وربما لا يأتى هذا التاريخ إلا وهو يحمل معه "آسيا" كأكبر قوة اقتصادية وسياسية فى العالم رغم كل المعوقات والعراقيل التى ستحاول القوى الغربية وضعها أمامها أو فرضها عليها!!

إن قطار التاريخ يتحرك الآن رويدًا رويدًا صوب الشرق ويتأرجح وصوله بين محطتين والأرجح أن تكون محطته الأخيرة فى



هذا القرن فى آسيا وخاصة فى عاصمة إحدى هاتين القوتين: الصين واليابان وأعتقد أن هذا العداء المتنامى الآن بين الغرب والمسلمين وربما الصراع بينهما وهو بلا شك صراع غير متكافىء سيتيح للقوة الآسيوية أن تحقق أكبر استفادة لتلقى هدية الصراع وهى بلا شك ستكون فى صالح السيادة الآسيوية وخاصة حينما تكشر آسيا عن أنيابها وتقف مع المظلوم (الإسلام والمسلمين) فى وجه القوة الغاشمة الظالمة (أمريكا والغرب)، حينئذ ينتفض المارد الشرقى ويتجه نحو التوحد ضد الاستعلاء الغربى ويسلم قياده إلى التنين الآسيوى الذى ربما يكون أكثر قدرة على تحقيق العدالة التى فقدها العالم كثيرًا فى ظل الهيمنة الغربية منذ عصر الإستعمار المفضوح إلى عصر الإستعمار الاقتصادى والسياسى والثقافى!!




# هل يكون

# " الإسلام" هو البديل

# اليوتوبى للمستقبل ؟!

## (١)

لم يخلو الفكر الإنسانى فى أى عصر من عصوره من حالمين بعالم أفضل ولعل بعضهم قد نجح فى تحقيق حلمه إما بنفسه أو بواسطة من اقتنعوا بصورة العالم الأفضل الذى تضمنه فكر هؤلاء الحالمين من الفلاسفة.

ففى الزمن القديم كان أول حلم بمدينة فاضلة قد تحقق على يد صاحبه الملك المصرى - اخناتون، الذى حلم بدولة عالمية واحدة يحكمها قانون واحد ويعبد أهلها الإله الواحد. وقد نجح اخناتون فى تحقيق حلمه فى ظل توليه حكم الإمبراطورية المصرية مترامية الأطراف فى القرن الرابع عشر قبل الميلاد، فأسس عاصمة ملكه فى مدينة جديدة أطلق عليها اخيتاتون حقق فيها كل ما طمح إليه من صورة للمدينة المفتوحة الفاخرة المبانى المؤهلة لأن تكون عاصمة لعبادة الإله الواحد - الأحد «آتون» وتغيرت فى عصره صورة الفنون والآداب لتصبح مواكبة لهذا الدين الجديد الذى كان هو فى نفس الوقت الداعى إليه والساهر على رعاية أتباعه.



ومنذ ذلك التاريخ البعيد لا يكف الفلاسفة والمصلحون عن الحل بالمدن والدول الفاضلة، فقد حاول كونفشيوس حكيم الصين الشهير فى القرن السادس قبل الميلاد بنفس الطريقة أن يحقق حلمه بالدولة المثالية الفاضلة فى ولاية "لو Lu" الصينية القديمة حينما قدر له أن يكون كبيرًا لوزرائها وقد لاقت أفكاره نجاحًا واضحًا حيث أصبحت الولاية مقصد كل الصينيين لما تمتعت به من رفاهية واستقرار . لكن هيهات للمدينة - الدولة الحلم أن تستمر فى ظل بشر جبلوا على الشر والنكوص فقد واجهت المدينة الفاضلة الفشل لما حيك لها من مؤامرات أثرت فى حاكمها وجعلته يغادرها إلى غير رجعة . ونفس الشيء كان قد حدث لدولة اخناتون الفاضلة حيث عاد المصريون بعد مماته إلى سيرتهم الأولى من عبادة الآلهة المتعددة وعلى رأسها إلههم الشهير "آمون" وحطموا كل ما دعى إليه اخناتون من فكر مستنير حول الألوهية وواقعية الآداب والفنون وحول شفافية العبادة ورقى الأخلاق!!

ولم يمضى زمنًا طويلاً على هاتين المحاولتين الشرقيتين القديمتين حتى جاء أفلاطون الفيلسوف اليونانى الشهير ليعلن فى كتابه "الجمهورية" عن أول مدينة مثالية فاضلة يعرفها البشر



مكتوبة معالمها فى صورة مذهب فلسفى متكامل حول معنى الحكم وكيف تكون مثالية الدولة وكيف تتحقق بمثالية أخلاق شعبها وقدرة أفرادها رجالاً ونساءً على أن يوظفوا كل إمكاناتهم ومواهبهم لخدمة دولتهم الواحدة فيؤدى كلاً منهم مهمته على الوجه الأكمل؛ فالحاكم يحكم بمقتضى الحكمة والعدل مستهدفًا تحقيق الخير للجميع دون نظر لمصلحته الشخصية، والجنود يدافعون بشجاعة وبسالة عن أرض دولتهم أما عامة الشعب من المنتجين فما عليهم إلا أن يبذلوا كل الجهد فى إنتاج الخيرات المادية لدولتهم حسب مؤهلاتهم وما ورثوه من مهن عن آبائهم ووفق ما استطاعوا تحصيله من علم.

وهكذا توالت أحلام البشر فى مدن فاضلة ودول مثالية تخلو من نوازع الشر ويتحقق للجميع فى ظلها الرفاهية والعدل.

وليس من شك أن كل المؤرخين المنصفين إذاما تأملوا التاريخ الفكرى والعملى للبشرية جيدًا لن يجدوا أفضل من الدولة الإسلامية التى أسسها محمد ﷺ وثبت أركانها ودعائمها الخلفاء الراشدون من بعده، تحقيقًا للنموذج الأمثل للدولة المثالية الفاضلة التى تحقق العدالة للجميع بفضل دين سماوى شامل نجح

أتباعه فى أن يلتزموا بتعاليمه السمحة الداعية إلى الإخاء والسلام والحرية للجميع، وكان نجاحهم كقدوة هو أساس نجاحهم فى تكوين تلك الدولة العالمية القائمة على تلك المبادىء السامية اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا . وفى ثنايا ذلك كان لابد أن تتفجر ينابيع الإبداع عن كل من آمن بالإسلام كدين ودنيا؛ فيظهر العلماء والفلاسفة والأدباء والمؤرخون الذين استوعبوا كل منجزات الحضارات السابقة وخرجوا على العالم بنظريات رائدة فى كل ميادين العلم والفكر، فكانت الريادة الفكرية للمسلمين فى كل مجالات الحياة ليس فقط على الصعيد السياسى وإنما أيضًا على كافة الأصعدة!! تلك كانت دولة مثالية قامت على مبادىء دين مستنير، وحينما أخفق أتباعه فى استثمار آفاق الإيمان والإبداع فيه أخذ الريادة منهم غيرهم!!

ولم يتوقف الحلم بمدن فاضلة أخرى، حيث خرج علينا فلاسفة الغرب المحدثين بيوتوبيات عديدة كان آخرها اليوتوبيا الماركسية التى أخذها الماركسيون الروس عن ماركس وانجلز وحولوها إلى حقيقة واقعة منذ نجاح الثورة الروسية عام ١٩١٧م، لكنهم حينما

تجمدوا عند تطبيق حرفى لها، وحينما استغلوها لتحقيق مصالح السيطرة والهيمنة على العالم بالحديد والنار فشلوا هم أيضًا!!

وعلى الجانب الآخر كانت أحلام الفلاسفة الفرنسيين والإنجليز منذ عصر التنوير بيوتوبيا اقتصادية وسياسية تقوم على الليبرالية السياسية والحرية الاقتصادية المطلقة وقد تحققت تلك الأحلام بعد الثورتين الفرنسية والأمريكية فى الغرب الرأسمالى. وتدعم نجاح الرأسمالية طوال القرنين الماضيين ورغم ما كتبه كارل كراوس فى "الأيام الأخيرة للنوع البشرى" وما كتبه اشبنجلر فى "انهيار الغرب" وتحول المزاج الغربى خلال القرن العشرين إلى النقوض والسقوط على حد تعبير راسل جاكوبى فى كتابه "نهاية اليوتوبيا" بفعل الحربين العالميتين، إلا أن الغرب الرأسمالى قد كسب معركته الأخيرة ضد اليوتوبيا الماركسية بانهيار الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٩ .

لقد كسب "الغرب" إذن الحرب الباردة وبدت فى الأفق نزعة من التفاؤل والأمل نحو يوتوبيا جديدة فى ظل ما روجوا له عن "النظام العالمى الجديد" فى ظل الدعوة إلى "عولمة" اقتصادية وسياسية وثقافية ظن الجميع معها أن تلك هى الجنة الموعودة!! فلا أفضل

من أن يسود العالم نظام اقتصادى حر يتيح لكل صاحب مال أن يستثمر أمواله فى أى مكان فى العالم دون قيود أو حواجز!! ولا أفضل من أن يسود العالم كله قيم ثقافية واحدة تتمخض عن بشر يلبسون نفس الملبس ويأكلون بنفس الطريقة ويتحدثون نفس اللغة ويتبادلون الخبرات والوظائف والنكات .. إلخ.

وشيئًا فشيئًا وفى خلال الأعوام العشرة الأخيرة من القرن العشرين، ومع بدايات هذه الألفية الجديدة بدأت قيادات العولمة فى الكشف عن وجهها القبيح فقد تكشف للجميع أن المقصود بالعولمة هو الهيمنة الغربية عمومًا والأمريكية خصوصًا على العالم وأنها مجرد محاولة لفرض قيم الغرب الاقتصادية والسياسية والثقافية على العالم . ويا ليت هذا الفرض كان فرضًا لقيم العدالة والحرية والمساواة التى يتشدقون بها، بل صارت فرضًا لمفاهيم ما يحقق المصلحة لهم فقط دون النظر لحقوق الآخرين!!

إنها الحرية ذات البعد الواحد، والثقافة ذات البُعد الواحد، إنها حرية أمريكا وخضوع الآخرين!! وهذا ما لم يقبله أحد حتى الآن، وهذا ما لن يقبله أحد فى المستقبل!!



وبدا السؤال الكبير هل هى نهاية العالم أم نهاية التاريخ؟! هل أصبح من المحتم أن يقبل الجميع بكل القيم السياسية والاقتصادية بل والاجتماعية والثقافية التى يراها الأمريكيون صحيحة؟!

هل أصبح من الضرورى والحتمى أن يصبح المستقبل صورة مكررة لما نعيشه فى الحاضر من هيمنة غربية - أمريكية تضرب بمصالح وثقافات وحريات الشعوب الأخرى عرض الحائط، ولا تنظر إلا إلى تحقيق مصالحها مع ما فى ذلك من ظلم وتعد على حريات الآخرين وضرب لمصالحهم ؟!

هل من المعقول - على حد تعبير الصحافى روبرت كابلان فى تقريره عن «نهايات الأرض»، «أن تصوب البنادق إلى رؤوس شعوب العالم النامى ونقول لهم: تصرفوا كما لو أنكم مررتم بتجربة الاستنارة الغربية .. تصرفوا كما لو أن ٩٥٪ من شعوبكم متعلمون ، تصرفوا كما لو أنه لا توجد بينكم صراعات عرقية أو إقليمية دامية ..» (نقلاً عن : راسل جاكوبى : نهاية اليوتوبيات، الترجمة العربية - لفاروق عبد القادر ، عالم المعرفة بالكويت، مايو ٢٠٠١ ص١٨٦).



حقًا إنه لحلم مفزع أن نتوقف عن التطلع إلى مستقبل أفضل من هذا الحاضر الممل الذى سيطرت عليه كل صور القوة عسكرية كانت أو اقتصادية أو سياسية. إن العدالة لا يمكن أن تتحقق بفرض منطق القوة على شعوب العالم. وإذا كان البعض لا يزال يتصور أننا لا بد وأن نساير منطق العصر الأمريكى حتى نحقق المنفعة ونستمتع بمجتمع الوفرة والرخاء، فإن هذا الحلم قد بدأ يتبخر! وأصبح الجميع يعتقدون الآن - على حد تعبير جاكوبى - أن الرخاء لا بد أنه مؤقت أو مقيد، وأن أى إدراك لرخاء لا نهائى فى غير مكانه لأنه لن يدوم ولن يكون هناك الكثير .. الكتب والمقالات تتحدث الآن عن نهاية الرخاء أو عن تصاعد أشكال عدم المساواة بين الغنى والفقير (ص١٨٩) .

وإذا كان بعض علماء المستقبليات لا يزالون يتحدثون عن إيمانهم بأن التقدم التكنولوجى سيحقق مجتمعًا شديد الاختلاف وفائق الامتياز بفضل حضارة صناعية جديدة ، فإن أحلامهم تتلاشى وسط عالم ملئ بكل صور العنف والظلم وتعاظم سطوة الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال وسيطرتهم على الدول الكبرى، فى الوقت الذى تتعاظم فيه عزلة الدول الفقيرة وتهميش شعوبها وقتل طموح مبدعيها!!



هل معنى كل ذلك أنه لا أمل فى المستقبل ؟! الحقيقة أنه لن تخنق طموحات الشعوب نحو يوتوبيا جديدة ؛ إذ أنه فى مثل هذه الظروف الحاضرة - الخانقة - المليئة بكل صنوف التعسف والظلم «تبقى الروح اليوتوبية ضرورة أكثر من أى زمن آخر» لأن الجميع يحس بأن «شيئًا ما مفتقد» على حد تعبير جاكوبى (نفس الكتاب، ص٢١٢) .

إن إدراكنا الواعى لكل صور العنف والتعسف والعنصرية والظلم فى عالم اليوم هو بلا شك الشرط المسبق والأساسى لاستجلاء وتصور المستقبل وماذا يجب علينا عمله فيه . إن علينا كما يقول أدورنو فى هذه الظروف الراهنة «أن نتأمل كل الأشياء كما تبدو فى الواقع من موقع الإنعتاق والتحرر .. وهذا يعنى رؤية العالم كما سيبدو يومًا فى ضوء المُخلِّص المنتظر» (نقلاً عن جاكوبى، ٢١٣).

فمن هو يا ترى ذلك المُخلِّص المنتظر ؟

# (٢)

الحقيقة أن كتابات غربية عديدة ترشح «الإسلام» ليكون هو يوتوبيا المستقبل باعتباره ديانة عالمية داعية لكل القيم الإنسانية العليا فضلاً عن كونه أكثر الأديان القائمة توازنًا فى دعوته إلى المزج بين مطالب الروح ومطالب الجسم ، بين دور الفرد ودور المجتمع، بين الاقتصاد الحر وتشجيع الاستثمار الخاص وبين التكافل الاجتماعى وتوجيه رأس المال لخدمة أهداف المجتمع قبل خدمة مصالح الأفراد الذين يمتلكونه .. إلخ .

وربما يكون أرنولد توينبى أول فلاسفة التاريخ الغربيين الذين تنبأوا بأن المنافس الأكبر للحضارة الغربية حال انهيارها حضارتان أسيويتان هما الحضارة الهندوكية وبوذية الماهايانا، والحضارة الإسلامية وتوقع أن هذه الحضارات تملك من المقومات ما يمكنها من السيطرة على العالم بوسائل تتعدى تصورات الغربيين !!

وبالنسبة للحضارة الإسلامية قال توينبى فى كتابه الشهير «مختصر دراسة للتاريخ» الذى نقله للعربية فؤاد شبل بين عامى ١٩٦٥م ، ١٩٦٨م ، قال : إن الحضارة الإسلامية حضارة حية لن

يجرفها تيار الحضارة الغربية لأن بها مقومات بقاءها، وإذا ما اعترض على ذلك الفرد الأوربى قائلاً فى صلف : ماذا تنتظر من فلاح مصر أو حمال أسطنبول؟ فإن ذلك ما قاله جده الإغريقى بعد فتوح الاسكندر الأكبر للسوريان وتبين أنه قول خاطئ!!

وإذا كان ذلك قد حدث فى الماضى فإن الذى يتوقعه توينبى فى المستقبل فيما يتعلق بالتنافس بين الحضارتين الغربية والإسلامية ، أن الحضارة الغربية تحمل فى طياتها التناقض بين الفكر والعمل، بين أفكار المساواة والإخاء والحرية التى ورثتها من الثورة الفرنسية وبين التفرقة العنصرية التى تمارسها الآن بالفعل والتى تشكل خطرًا عليها بزيادة وعى الشعوب الملونة، بينما طابع الحضارة الإسلامية الأصيل الاتساق بين الفكر والعمل بصدد المساواة إذ ارتفعت فى أزهى عصورها فاستطاع أن يصل إلى مراكز السلطة فيها الرقيق والعبيد مثل كافور الأخشيدى والمماليك.

والمدقق فى كلام توينبى الذى كُتب فى النصف الأول من القرن العشرين ، يجد أنه لا يزال يصدق على الحضارة الغربية اليوم ، فلا تزال تزن الأمور بمكيالين وتمارس العنصرية البغيضة والبلطجة السياسية رغم انقضاء عصر الاستعمار التقليدى الذى كان يلمح إليه توينبى فى حديثه السابق .

إن ضعف الدول والشعوب الإسلامية فى ذاك الوقت لم يمنع توينبى من أن يميز بين ضعف الدول والشعوب الإسلامية، وبين الإسلام كدين عالمى - به كل عناصر القوة التى مكنت أتباعه حينما كانوا يطبقون حقًا شريعته قولاً وفعلاً، مكنتهم من أن ينتصروا على كل الإمبراطوريات القديمة وأن يكونوا دولتهم العالمية الفذة التى بهرت العالم ووصلت حدودها إلى قلب أوربا.

وبالطبع فإن فلاسفة الغرب ومؤرخيه وكتابه الكبار لا يزالون على نفس الاعتقاد بأن الحضارة الإسلامية هى التى تمثل التحدى الأكبر للحضارة الغربية المعاصرة . وقد تزايدت الكتابات فى هذا الاتجاه فى السنوات الأخيرة وبالذات عقب نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتى. وكم كتب الكاتبون عن الصدام المتوقع بين الحضارة الغربية والإسلام واعتبروه العدو الأكبر بعد سقوط الشيوعية؛ فلقد بات مألوفًا - على حد تعبير جراهام فولر وإيان ليسر فى كتابهما «الإسلام والغرب» الذى نقله للعربية شوقى جلال - منذ نهاية الحرب الباردة القول بأن الصراع الأيدلوجى العالمى المقبل قد يكون بين «الإسلام» و«الغرب» ويأتى ذلك تأسيسًا على اعتقاد بأنه لا بد كضرورة مطلقة أن يظهر فيما بعد «مذهب» ، يتخذ موقف التحدى من المجتمعات الغربية . وهذا القول فى

نظرهما ليس عاريًا تمامًا من أى أسباب تبرره ؛ ذلك أن القوة الرمزية والواقعية التى يمثلها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية بخاصة على الساحات الثقافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية هى قوة مهولة اقتحامية . إن حضور الغرب على الصعيد العالمى لا بد – وبحكم هذا التعريف – أن يولد نوعًا من الاستجابة المعاكسة أو المضادة . (ص ١١ من نشرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٧م) .

والحقيقة التى ينتهى إليها المؤلفان فى هذا الصدد بعد دراسة جوانب عديدة للعلاقة بين الإسلام والغرب من منظور واقعى «أن العمل الموحد المحتمل من جانب الدول الإسلامية ضد مصالح الغرب هو إمكانية نظرية ، وليس مرجحًا أن يكون على أساس منهجى منتظم، كذلك ليس من المحتمل أن تسمح دول الغرب بتدهور علاقاتها مع العالم الإسلامى بمعناه الواسع إلى هذا الحد . علاوة على أن مصالح الدول الإسلامية الخاصة متباينة بما يكفى للحيلولة دون قيام جبهة مشتركة إلا فى ظل ما يرونه أنه أشد التحديات خطرًا » (ص١٣٢ من نفس الكتاب السابق) .

وقد كفانا هذان المؤلفان حديثًا عن الصدام أو الصراع المتوقع بين «الإسلام» و«الغرب» سواء على مستوى الدول أو على مستوى



الشعوب . فالمسألة فى النهاية لن يحسمها الآن كما كان فى السابق أى صراع عسكرى أو سياسى! فقد بالغ دعاة الصدام أو الصراع الحضارى فى دعواهم حتى يخلقوا عدواً جديداً يتخذونه بدلاً من الاتحاد السوفيتى الذى تفكك وانهار، واستسلم بعده أنصار الشيوعية دولة بعد أخرى!

والحقيقة التى أراها ذات شقين ؛ **أولهما** : أن المسلمين ليسوا فى حالة صدام سياسى أو صراع عسكرى مع الغرب ولن يكون ذلك فى المستقبل القريب والأسباب التى ذكرها فوللر وليسر لذلك قليل من كثير يعرفه المسلمون جيداً كشعوب قبل أن يكونوا دولاً أو حكومات!!

**وثانيهما** : أن القلق الغربى من «الإسلام» إنما يأتى من المؤسسات الأمنية والمراكز البحثية الاستراتيجية ومن قبل مفكرين لا يزنون الأمور بميزان العقل والإيمان إنما بميزان الخوف على المصالح الذاتية وانتصاراً لدعاوى عنصرية – صهيونية فى المقام الأول .

وعلى ذلك فإننى أرى أن انتشار الإسلام بين الغربيين إنما سيأتى من شوقهم إلى تلك النزعة اليوتوبية التى افتقدوها فى ظل



حضارة مادية أنهكتهم بالتركيز على الإشباع المادى الغرائزى ، وهو تركيز مهما حقق الإنسان فيه من شهوات فإنه لا بد طامح إلى المزيد ، والمزيد فى هذا الجانب يؤدى حتمًا إلى ما لا نهاية له من المطالب حتى يتحول المرء إلى حيوان نهم أو يكاد!!

و«الإسلام» كبديل يوتوبى يمتاز بأنه جمع بين العقيدة الدينية الصافية - النقية المؤكدة المصدر ، المدعمة بكل صنوف الأدلة الإيمانية والعقلية والعلمية على صحتها وقوة مبادئها، وبين التصريف الأمثل لشئون الدنيا بكل ما فيها من جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية على أساس من التوازن الأمثل بين تحقيق مطالب الفرد وتحقيق مطالب المجتمع فى ظل علاقة مثلى بين الفرد والله من ناحية، وبين الفرد وغيره من البشر من ناحية أخرى .

إن هذا الأمل «اليوتوبى» هو فى النهاية رهان «الإسلام» فى الانتصار على الحضارة الغربية أحادية الجانب . إن اعتناق فلاسفة من أمثال جارودى وغيره للإسلام إنما جاء بعد رحلة بحث عقلية طويلة مع كل العقائد والفلسفات المعاصرة غربية كانت أو شرقية . وانتهت رحلة البحث عند هؤلاء إلى أن العقيدة الأصح والأفضل والأشمل هى «الإسلام» فكان إيمانهم بالعقل قبل أن يكون بالعاطفة أو كسبًا لمصلحة . «فالإسلام» هو المؤهل فى



اعتقادى لأن يكون البديل اليوتوبى الأكبر والأعظم لكل الباحثين عن «يُوتوبيا» حقيقية يحتمون بها من تعسف الحضارة الغربية وظلم أنصارها وعقم المبادئ التى تقوم عليها، خاصة وأن «الإسلام» هو الدين الذى يتيح للمؤمنين به أكبر قدر من حرية التفكير والعقيدة، وهو الدين الذى لا يرى فى وجود الأديان الأخرى أو المذاهب الأخرى أى غضاضة، بل يرحب بها فى ظل قوله تعالى: **«من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر»** . فضلاً عن كونه الدين الوحيد الذى يدعو إلى العلم والعمل بموجب العقل إلى أقصى مدى إنسانى ممكن ، وهو لا يضع أى قيود على حرية البحث العلمى وفهم العالم من منظور المنفعة للإنسان .

إن هذه الأسس الصافية للعقيدة الإسلامية هى التى تحدى بها «الإسلام» عقل الإنسان الساعى إلى أفضل صورة ممكنة للحياة الإنسانية . وهى ذاتها التى ستجعل من «الإسلام» يوتوبيا المستقبل بالنسبة لكل البشر الساعين دومًا إلى إدراك الحقيقة بشقيها الدينى والدنيوى.

# رابعاً

# الغربيون

# و" صناعة" المستقبل

# (١)

مهما تبلغ الشعوب من رفاهة وتقدم فهى بحاجة لمراجعة النفس فيما تم من إنجازات وصولاً إلى إدراك النقائص وسد الفجوات لإدراك المزيد من التقدم فى المستقبل . والشعوب الحية الحريصة على الفعل فى التاريخ هى وحدها التى يتركز فكر مفكريها فى تأمل صورة المستقبل والحرص على القراءة الموضوعية له بحيث يمكنها المشاركة الفاعلة فيه .

من هنا كان الشغل الشاغل لفلاسفة الغرب المعاصرين هو استباق الأحداث ومحاولة قراءة المستقبل وعلى رأس هؤلاء كان الفيلسوف الفرنسى المسلم روجيه (رجاء) جارودى الذى جاءت قراءته للمستقبل فى كتابه «كيف نصنع المستقبل»(*) الذى نقله إلى العربية د. أنور مغيث ود. منى طلبه، قراءة مختلفة عن قراءات فوكويا ما وهتنجتون وغيرهما؛ حيث ركزت على قراءة المستقبل قراءة إيجابية من منطلق تحليل عقلانى موضوعى لأحداث الماضى والحاضر، كما وضع فيها جارودى مشروعًا يكاد يكون متكاملاً

* نشرة دار الشروق بالقاهرة، الطبعة الثانية ٢٠٠١م .



لصناعة المستقبل. ورغم أن الكتاب موجه بالطبع للمثقف الغربى وللقارىء الغربى إلا أنه حينما وضع خطته للمستقبل راعى مصالح كل شعوب العالم ولم يتوقف عند حدود المصالح الضيقة للشعوب الغربية وخاصة أوربا كما يفعل عادة المفكرون الأوربيون، أو مصالح أمريكا كما يفعل عادة المفكرون الأمريكيون الذى يروجون الآن لنظرية صدام الحضارات أو نهاية التاريخ ظنًا منهم أن الانتصار النهائى سيكون لحضارة الغرب الرأسمالية التى تقودها الآن بلا منازع الولايات المتحدة الأمريكية! وهو ظن خاطئ لا محالة لأننا لسنا بصدد نهاية للتاريخ، بل بصدد نهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة تتشكل الآن فى رحم الأحداث المتسارعة على الساحة العالمية.

والقارىء المدقق للأحداث، المتمتع بالرؤية الفلسفية الشاملة لن يتوقف عند ظاهر ما يحدث ويتنبأ من خلاله، بل هو الذى يقفز فوق هذه الأحداث متعمقًا جذورها وأبعادها حتى ينجح فى إزالة غشاوة زخم الأحداث الحاضرة وصولاً إلى رسم صورة المستقبل وتحديد معالمه من خلال المشاركة بالرأى والأفكار الجديدة التى

يمكنها أن تجعل من هذا المستقبل أكثر تقدمًا وأكثر خيرية وأكثر أمانًا للبشر ككل، وليس لأمة معينة من الأمم! وهذا ما يحاوله حقًا جارودى فى هذا الكتاب الهام.

لقد ترك جارودى كل ما يجرى على السطح من أحداث تشير إلى الهيمنة الغربية سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا وثقافيًا، وانشغل بتأمل الصور السلبية لهذه الهيمنة الغربية ودلالتها على انحطاط الحضارة الغربية المعاصرة وبداية احتضارها وهو يحدد ملامح هذا الانحطاط من الناحية الموضوعية فى ثلاث نقاط أساسية هى:

**أولاً** : أن رأس المال الذى تم تجميعه خلال خمسة قرون بالنهب الاستعمارى والمحدود بعد ذلك بالاستثمارات فى البلاد الصناعية الكبرى فى أوروبا العجوز والذى يخلق حاجات اصطناعية ومؤذية عبر الإعلان والتسويق، رأس المال هذا الذى يخلق أصوله بالاستثمار فى مؤسسات الإنتاج والخدمات الواقعية، أصبح رأس مال مضاربة أى أصبح طفيليًا خالصًا. النقود لم تعد تخلق السلع، ولكن تخلق النقود (ص١٩).



**ثانيًا** : أن العمل الخلاق لم يعد يفيد فى تنمية الإنسان (أى كل البشر) ولكن فى تضخيم فقاعة مالية لأقلية ضئيلة ليس لها من غاية سوى تكبير هذه الفقاعة وبذلك لم تعد مشكلات معنى العمل والإبداع والحياة تطرح للبحث (ص١٩-٢٠).

**ثالثًا** : أن معنى الكلمات نفسه قد تشوه؛ فنستمر فى أن نطلق كلمة "تقدم" على انحراف أعمى يؤدى إلى تدمير الإنسان والطبيعة ونطلق كلمة "ديمقراطية" على أشنع قطيعة عرفها التاريخ بين من يملكون ومن لا يملكون ونطلق كلمة "حرية" على نظام يسمح - بذريعة التبادل وحرية السوق - لأولئك الأكثر قوة أن يفرضوا الديكتاتورية عديمة الإنسانية تلك التى تسمح بابتلاع الضعفاء، ونطلق كلمة "عولمة" لا على حركة تؤدى إلى وحدة متآلفة الأنغام للعالم عن طريق اشتراك كل الثقافات ولكن بالعكس على انقسام يتنامى بين الشمال والجنوب نابع من وحدة امبريالية وطبقية.. ونطلق كلمة "تنمية" على نمو اقتصادى بلا غاية ينتج بإيقاع متسارع أى شىء سواء كان مفيداً أو غير مفيد، مؤذيًا أو حتى مميتًا كالأسلحة والمخدرات وليس تنمية الامكانات البشرية الخلاقة (ص٢٠).



وفى ضوء هذا التحليل الذى كشف عن الصورة المؤلمة للحضارة الغربية المعاصرة التى تتمثل فيما يسمى بالنظام العالمى الذى يعمل على حد تعبير جارودى «فى اتجاه واحد هو حماية السوق الأمريكية وفتح أسواق العالم كله أمامها» .. «خالقة بذلك مجالاً مشوهًا مكونًا من بعض مئات المختارين ومليارات المستعبدين وبين الاثنين كتلة بلا قوام من أولئك المحكوم عليهم بعمل يفتقر إلى المعنى كى يحصلوا عبر زيادة كمية الاستهلاك على سعادة السوبر ماركت كبديل لحياة حقيقية، حياة هى منذ الآن فصاعدًا بلا هدف» (ص٣١).

أقول فى ضوء هذا التحليل بدأ جارودى يفكر فى المستقبل مؤكدًا منذ البداية على أن بداية المستقبل "يعنى أن نحول اتجاه مساره بعيدًا عن الموت" وتحويل هذا المسار لا يكون إلا «بفتح المجال أمام ثروات الأرض وإبداعات الإنسان لا إمكانات المضاربة العقيمة ولكن بالاستثمار المنتج لتحقيق البنية التحتية اللازمة لتنمية الإنسان كل إنسان» (ص٣٠).

ولا شك أن هذا التحول لا يتوقف عند الاقتصاد بل يتعداه إلى السياسة والتعليم والدين ..إلخ. وهذا ما يتشكل عبره ملامح المستقبل الأكثر سعادة للبشرية.

## (٢)

ويبدأ جارودى فى الجزء الثانى من كتابه «كيف نصنع المستقبل» تحديد الملامح الأكثر تفصيلاً التى يراها ضرورية للحفاظ على وحدة الإنسانية ومنع انتحار كوكب الأرض بمن عليه من بشر وهذه الملامح تخص تحولات ضرورية لابد أن تجرى فى مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم والإيمان الدينى.

أما فيما يخص الاقتصاد فإنه يرى ضرورة تغيير الانحرافات الاقتصادية الراهنة :

**أولاً** : بتدمير الأسطورة التى تضفى كلمة ديمقراطية على حرية السوق؛ فالحقيقة التى يراها جارودى بهذا الصدد أن السوق الحر قاتل للديمقراطية لما فيه من تراكم الثروة فى قطب والبؤس والفقر فى القطب الآخر. ولذلك فهو يدعو إلى صدور قرارات سياسية داعية إلى التحرر من العولمة المزعومة للاقتصاد أى من الإدارة الأمريكية للاقتصاد التى تريد أن تجعل من أوربا ومن باقى العالم مستعمرة تفتح منافذ أمام اقتصادها الخاص فى جميع المجالات من المنتجات الزراعية والصناعية إلى المعلومات والسينما !.

**ثانيًا** : ضرورة إعادة تأسيس علاقات جديدة جذريًا مع العالم الثالث وذلك بإلغاء كامل للديون التى لا أساس تاريخى لها ولا مبرر، وإلغاء كل معونة مالية لحكومات العالم الثالث.

وفى ضوء هذا وذاك فهو يدعو إلى "باندونج" جديدة من أجل أن يكون القرن الحادى والعشرين علامة على نهاية عصر ما قبل التاريخ الحيوانى للإنسان وبعث حياة جديدة للإنسان تتم بواسطة تحالف لكل القوى الإنسانية حقاً من الاقتصاد إلى الثقافة إلى الإيمان (انظر ص١١٣ - ١١٦).

أما فى مجال السياسة فهو يسعى إلى خلق نظام سياسى ذى وجه إنسانى لا يقوم على ديمقراطية الغرب المزيفة التى تقوم على التلاعب بالرأى العام من خلال وسائل الإعلام المختلفة المملوكة للمحتكرين وبعض القوى العنصرية، كما تقوم على تحالفات اليمين واليسار وهما يمارسان نفس السياسة، سياسة الكذب الذى يسوغ كل الجرائم التى تحدث فى العالم باسم الديمقراطية وباسم التوحيد المنافق بين حرية السوق وحرية الإنسان (ص١٢٥ - ١٣١).



إن النظام السياسى الذى يدعو إليه جارودى ينبغى أن يقوم فى رأيه على إعلان عالمى جديد لواجبات الإنسان تقول ديباجته «أن الإنسانية فى تنوع عناصرها هى كل واحد لا ينقسم وأن الواجب الرئيسى للجماعات ولأعضائها هو خدمة هذه الوحدة وتطورها الخلاق بالتمييز بين الإنسان والحيوان ويكون هذا الواجب هو أساس كل الواجبات الأخرى . أن يُستبعد كل تسلط وتُضمن كل الحقوق، وأن يستبعد كل زعم فى الخصوصية وفى سيطرة معتقد أو أمة أو جماعة أو فرد، وأن تضمن حرية التعبير لكل نزعة إنسانية (ص١٣٢).

ويقوم هذا المشروع العالمى لواجبات الإنسان على أساس الإيمان بأن الإنسانية مجتمع واحد ولكن ليس بواسطة وحدة امبريالية قائمة على سيطرة دولة أو ثقافة معينة، وأن الملكية داخل هذا المجتمع الإنسانى الواحد سواء كانت عامة أو خاصة لا شرعية لها إلا إذا أقيمت على العمل وساعدت على تنمية المجتمع، وأن السلطة على أى مستوى كانت لا يمكن أن تمارس أو تسحب إلا بواسطة توكيل من قبل من يلتزمون التزامًا مكتوبًا للوصول إلى المواطنة ومراقبة الواجبات، كما أنه لا يجوز لأحد داخل هذا المجتمع الإنسانى الواحد أن يزعم امتلاكه المعرفة الكاملة والحقيقة المطلقة (ص١٣٦ - ١٣٧).

وبالطبع فإن هذا الإصلاح السياسي الشامل يحتاج لكى نؤسس له لتغيير النظم التعليمية الإيدلوجية القائمة، ولذلك فإن جارودى يركز أكثر على إصلاح النظم التعليمية من بداياتها الأولى؛ من تعليم القراءة ذاتها إذ أن مفهومه لمعرفة القراءة مختلف عما هو شائع؛ «فأن تعرف القراءة، فهذا لا يعنى فقط أنك تستطيع أن تقرأ الكلمات والعبارات وإنما يعنى أيضًا أنك تستطيع أن تقرأ العالم الواقع بكل تناقضاته ومقتضيات تغييره» (ص١٧٤).

ومن هنا فهو يرى أن التعليم منذ تعلم القراءة ينبغى أن يتيح للجميع وسيلة للتفكير فى الوقائع وتحقيق هذه الأفكار بدلاً من النظام الشائع فى التعليم الحالى الذى يغرق الطفل فى عالم غير واقعى ويرسخ فى ذهنه دائمًا أيدلوچيات مبررة للسلطات (نفسه).

وقد انتقد جارودى بشدة نظم التعليم الغربية التى تركز على تأكيد المركزية الغربية والتى جعلت العقل الغربى عمومًا محصورًا فى البحث عن الوسائل بوصفها غايات فى ذاتها وأوضح أن من شأن هذا أن يقود العالم إلى الدمار عن طريق استغلال العقلية الغربية للذرة والصواريخ والچينات بدون حكمة، وامتدح فى هذا الصدد المنهج الإسلامى فى المعرفة والعلم ذلك المنهج التجريبى الذى أتاح للعلماء اكتشاف كمًا هائلاً من المكتشفات فى الوقت

الذى ارتبط فيه هذا المنهج العلمى الرصين بالحكمة والإيمان، إذ أن الإيمان فى رأيه يعد البُعد الثالث لكل عقل متكامل بالإضافة إلى العلم والحكمة (ص٢٠٠).

ولعل أهم ما فى هذا المشروع الإصلاحى المستقبلى لجارودى هو إدراكه لضرورة ربط مشكلات التعليم بالإيمان بعضها ببعض بشكل حميم على أساس أن كلاً منهما فى رأيه تطرح قضية الغايات الأخيرة للإنسان وينطبق هذا الأمر على كل حضارات العالم (ص٢٣٧) .

ولذلك فهو يرى أن «عالمنا تلزمه صياغة جديدة لقيم المقدس، ويلزمه مفهوم جديد للدين يتطابق تمامًا مع أصول العبادة والصلاة ولكن يُعبر عنه بشكل جديد ومختلف، شكل يسمح لنا بالتعرف على وجودنا الخاص وعلى وجود الآخرين أيضًا بوصفهما مقدسين. ويطلعنا على مسئولية البعض إزاء البعض الآخر، ويكشف لنا عن قدرتنا على خلق عالم أكثر عدلاً فى ديننا الجديد هذا، سيكون على القادر والثرى والعالم مسئولية، وللفقراء حقوق . هذا هو الدين والاقتصاد والنظام الاجتماعى والحياة الخلاقة للفنون والتكنيك والتعليم . كل هذا لن يكون إلا شيئًا واحدًا يهدى تفكيرنا وحركتنا» (ص٢٦٦-٢٦٧).



إن جارودى بكلماته تلك فى الربط بين الإصلاح الدينى وكل صور الإصلاح الأخرى، إنما يدعو إلى وحدة الأديان، تلك الوحدة التى يعلو فيها المؤمنون بهذه الأديان على كل تعصب، ويؤمنون بأن الإخصاب المتبادل للثقافات التى تمثل مختلف الأديان فيه ثراء لا يصح التنازل عنه من أجل أن يفرض أحدنا على الآخر شكل التعبير الذى ورثه عن ثقافته ودينه.

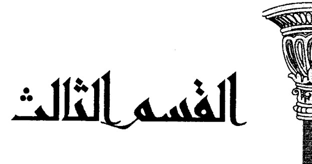
لقد تحلى جارودى بأقصى درجات الشجاعة التى ذكرتنى بشجاعة ڤولتير حينما قال بوضوح شديد «نحن بحاجة اليوم إلى أنبياء أكثر مما نحن بحاجة إلى ساسة، نحن بحاجة لبوذا ويسوع وغاندى أكثر من قيصر أو نابليون؛ وذلك أنه ما من شىء يبدأ من القوانين والامبراطوريات، كل شىء يبدأ من عقل البشر، ويبدأ مع المراجعة الجادة للأديان التقليدية» (ص٢٧١ – ٢٧٢) .

وحينما قال أيضًا «إن تهيئة هذا التحول الروحانى العالمى سياسيًا تعنى أننا يجب أن نضع نهاية لما يدعى بالعولمة التى هى مضادة للعالمية. إن العولمة مشروع امبريالى لتسوية أو إزالة الثقافة والإيمان لدى مختلف الشعوب حتى يفرض عليهم – علاوة على أسلحة ودولارات الولايات المتحدة الأمريكية – اللاثقافة واللامعنى التى يتحلى بها دين لا يجرؤ أحد على التصريح باسمه

ألا وهو دين وحدانية السوق، هذا الدين الذى لن يكون فقط نهاية للتاريخ بل سيكون موتًا للإنسان وللإله الذى هو كامن فيه» (ص٢٧٣).

وهكذا كشف جارودى فى النهاية عن أن صناعة المستقبل الأفضل للبشرية أساسها إعادة تأسيس النظم السياسية والتعليمية والاقتصادية والدينية لتكون فى مصلحة الإنسان كإنسان بصرف النظر عن لونه أو ثقافته المحلية أو دينه الخاص أو مقدار ثرائه أو انتمائه العرقى . وبالطبع فهى رؤية يوتوبية جديدة لعالم يمكن أن يولد غدًا أو بعد قرن أو بعد قرون، لكن السؤال الذى ألح علىّ طوال قراءتى للكتاب الذى هو موجه بالأساس للإنسان الغربى هو : أيمكن أن يثق جارودى فى أن هذا الإنسان الغربى الذى قاد ولا يزال يقود العالم إلى مزيد من الدمار والظلم هو الذى يمكن أن يقود هذا التحول اليوتوبى؟!





# القسم الثالث

## نحن والمستقبل

## موقفنا منه وآليات مشاركتنا فيه*

* يتكامل ما كتبناه فى هذا القسم مع ما سبق أن كتبناه فى المبحث الثالث من كتابنا «فى فلسفة الثقافة» الذى كان بعنوان «الثقافة والتقدم» وخاصة الجزء الأخير من هذا المبحث. كما يتكامل أيضًا مع معظم مقالات كتابنا: بين قرنين - معًا إلى الألفية السابعة . ولذا نرجو من القارىء العزيز أن يستكمل إذا شاء رؤيتنا للمستقبل وكيفية التحول من ثقافة التخلف والتخلص من عناصرها السلبية، إلى ثقافة التقدم وآليات ذلك ومضامينه بقراءة تلك الأجزاء ذات الصلة من هذين الكتابين ومن مؤلفاتنا الأخرى على وجه العموم.

# أولاً

## نحو "صنعٌ المستقبل . .

لعل أسوأ آفة من آفاتنا فى العصر الحاضر أننا مشدودون باستمرار للتفكير فى الماضى سواء الماضى البعيد أو الماضى القريب . ولا شك أن ذلك ليس عيبًا فى ذاته؛ فالتفكير فى الماضى ربما يكون دافعًا لأن نعيش حاضرًا أفضل ونحلم بمستقبل أكثر رخاء وازدهارًا . ومن لا ماضى له لا حاضر ولا مستقبل له كما يقولون!! لكن الحقيقة أن التفكير بل والعيش فى الماضى أصبح السمة الغالبة علي فكرنا المعاصر بشكل قد يبدو مَرضَيًا حقًا.

إن استعادة الماضى أصبح فى نظر الكثيرين منا هو الحلم الذى نحلم به وأصبح هو الواقع الذى نتمنى أن نعيشه وفى هذا يكمن الخطأ الكبير فى حياتنا المعاصرة فليس معنى أن ماضينا حافل بالإنجازات الحضارية الهائلة التى حققها الأجداد سواء فى العصور الأولى للتاريخ الإنسانى حيث نجحوا فى صنع أولى الحضارات الكبرى فى التاريخ، أو فى العصور الإسلامية الزاهية التى نجحوا فيها أيضًا فى استعادة الريادة الحضارية من جديد بفضل إيمانهم العميق بالدين الإسلامى وفهمهم الدقيق لدعوته إلى العلم والعمل بموجب إيمان قوى بالله لا يعرف حدودًا للاجتهاد ولا يضع قيودًا أمام أى إبداع فى أى مجال من مجالات الحياة. أقول ليس معنى أن أجدادنا قد حققوا تلك الريادة الحضارية أن نركن



نحن إلى اجترار ما أنجزوه ونظل نتغنى به إلا ما لانهاية فيكون التغنى بأمجاد الماضى بديلاً عن العيش فى الحاضر والتفكير فى المستقبل.

ولنتذكر دائمًا أن إنجازات هؤلاء الأجداد كانت بفضل جهدهم وفهمهم العميق لرسالة الإنسان فى الحياة، لقد تحلوا بأكبر قدر من الصبر والشجاعة حينما حولوا كل الظروف الطبيعية والبيئية غير الملائمة لحياة الإنسان إلى ظروف تخدم الإنسان وإلى عوامل تساعدهم فى بناء حياتهم المدنية التى أسسوها لأول مرة على ضفاف النيل ونهرى دجلة والفرات. ولقد تحلوا بأكبر قدر من التحدى الحضارى لتلك الظروف غير المواتية بما أبدعوه من علوم تحدت الزمن وتحدوا بها الواقع بل واخترقوا بها حاجز المستقبل . ولا شك أن ما خلفوه لنا من شواهد حضارية؛ من مبان عملاقة وأثار لا تزال تتحدى الزمن هو خير ما يؤكد أنهم إنما نجحوا فى اختراق حاجز الزمن والمستقبل، ولذلك صنعوا ما صنعوه آملين أن تراه الأجيال التالية جيلاً بعد جيل وتندهش عقولهم أمام إنجازات هؤلاء الأجداد!!

ونفس الشيء فعله أجدادنا من المسلمين الأوائل، أولئك الذين فهموا دينهم خير فهم وأدركوا أن إعجاز القرآن جاء من تحدى

العقل الإنسانى وكَمُن فى دعوته إلى إعمال العقل واستخدام العلم إلى أقصى حد ممكن فانطلقوا يبنون فى كل مجالات الحياة، فمن إبداع العلوم الشرعية والدينية إلى إبداعات شتى فى مختلف العلوم طبيعية كانت أو إنسانية، إلى إبداعات فنية وأدبية ومعمارية، إلى إبداعهم الأهم والأشمل وهو تلك الريادة الحضارية التى حققوها من خلال هذه الإبداعات الجزئية فكونوا تلك المنظومة الحضارية الفذة التى صدروها إلى العالم الغربى فى يسر وبساطة وبغير افتعال أو غرور.

إن تحدى ظروف الواقع هو ما يخلق الإبداع فى الحاضر ويصنع لدى الأمم والشعوب الحافز لاختراق حاجز الزمن والريادة فى المستقبل . ومن ثم فإنه إذا كان لنا بحق ماضى نزهو ونفتخر به فليكن منه ذلك الزاد الذى نهضمه درسًا يدفعنا لتفهم كيف يكون تحدى ظروف الواقع المعاش، وكيف يمكن استثمار كل الامكانيات المتاحة لصنع الريادة والتقدم الآن وفى المستقبل.

وإذا نظرنا حولنا لنر كيف يصنع الرواد والمتقدمون فى هذا العصر ريادتهم وتقدمهم، فلن نجد لديهم إلا أمرين لا ثالث لهما: علم وعمل، تفوق علمى مطرد يدفعهم باستمرار إلى مزيد من تهيئة ظروف الإبداع العلمى فى مختلف ميادين العلم ثم استثمار لهذا

الإبداع العلمى وتحـويله إلى تكنولوچيـا تحل مـشكلات الواقع وتواجهها بكل حسم. ومن ثم تتحسن حياة الإنسان الغربى عامًا بعد عام وقرنًا بعد قرن. واطراد هذا التقدم العلمى بشقيه النظرى والتطبيقى يستند على عقول لا يقف أمام إبداعها أى عوائق مادية كانت أو سياسية أو اجتماعية؛ فالكل هناك يدرك أن إبداع المفكرين والعلماء هو طريقهم إلى التقدم ومن ثم فلا سلطة أيًا كانت تَحُد من إبداع هؤلاء بل كل الإمكانيات متوفرة لهم ولديهم بحيث لا يعودوا يفكرون إلا فيما يبحثون فيه وفى مكتشفاتهم الجديدة.

وتخرج نتائج هذه الأبحاث فى مختلف مجالات الفكر والعلم من عقول ومعامل أصحابها لتجد طريقها فورًا إلى حياة الناس، فيتم على أساسها تطوير المصانع والمزارع وطرق الحياة المختلفة فيزداد إيمان الناس بأهمية العلم والتكنولوچيا فى تطوير حياتهم وتحسين ظروفها بل وحل كل المشكلات التى يعانون منها أيًا كان حجمها ومجالها . على هذا تبدو سيمفونية التقدم فيما يلى : علماء ومفكرون يعملون ليل نهار على اكتشاف المزيد من الأفكار والنظريات العلمية الجديدة، وأناس يتلقون هذه الأفكار والنظريات ويحولونها إلى تكنولوچيا تسير حياتهم وتحل مشكلاتهم فتندفع بهم الحياة دومًا إلى مزيد من التطور والتقدم.

ومن هنا يبدو أن سيمفونية التقدم هذه تسير على رجل واحدة، وأنهم -أى الغربيون- إنما يصنعونها من خلال تفكير يركز على بُعد واحد للتقدم هو التقدم العلمى - المادى .

ولذلك بدأ المفكرون الغربيون يفكرون فى حل لهذه المعادلة الصعبة، فرفاهية الإنسان لا تكتمل بمجرد إشباع غرائزه المادية وتحسين ظروف حياته العملية فقط، فبدأوا يفكرون فى إعادة التوازن المفقود إلى حضارتهم التى غلب عليها المادية، بمزيد من الإصلاح الدينى والروحى والأخلاقى . ولما اكتشفوا أن زاد حضارتهم هو فى الغالب لا يتجاوز هذا الزاد المادى - التقنى ، فكروا فى إقامة الحوار مع الحضارات الأخرى وخاصة الشرقية منها باعتبار أنها حضارات روحية - أخلاقية فى الأساس. وعلى هذا النحو بدأت أفكار مثل «حوار الحضارات»، «حوار الأديان» «العولمة» تظهر على السطح. وكل ذلك كان ولا يزال من أجل بث روح جديدة لحضارتهم التى أوشكت على الانهيار بفعل تركيزها على التطرف فى الإشباع المادى.

على كل حال، فإننا إذا تأملنا هذه الصورة للحضارة الغربية المتقدمة - الرائدة فى هذا العصر جيداً لوجدنا أن التفكير العلمى فى تجديد وتطوير الحاضر وتحسينه من أجل مستقبل أفضل هو



سمتها الأساسية. ونحن لا نطالب إلا بأن نلتقط هذه السمة ونتأثر بها فى حياتنا وهى ليست سمة تتميز بها المجتمعات الغربية فقط، بل هى سمة كل أمة وكل شعب يريد أن يتقدم؛ فبالتفكير العلمى فى مشكلات الحاضر والتوجه نحو المستقبل خطت شعوب شرقية عديدة خطوات رائدة نحو السيادة فى المستقبل مثل اليابانيين والصينيين والكوريين، بل والهنود والباكستانيون، بل وشعوب أخرى صغيرة العدد أصبحت كبيرة القدر والقيمة مثل شعب سنغافورة وشعب تايوان وهونج كونج.

إننا لسنا أقل من هذه الشعوب أملاً فى صنع الحياة الأفضل لأنفسنا وللآخرين، وكل ما ينقصنا كما قلت مراراً وتكراراً وفى كتب ومقالات أخرى عديدة هو امتلاك إرادة التقدم وأن يأتى الفعل مساوقًا للإرادة ومكافئًا لها. إن الإرادة بلا عمل لا شيء، إذ تبقى مجرد أحلام غير قابلة للتحقق، وعمل بلا إدراك لإرادة التقدم وآلياته التى على رأسها التفكير العلمى القائم على التخطيط الواعى بمتطلبات المستقبل القائم على الامكانيات الفعلية والذاتية، إنما هو عمل غوغائى فوضوى لا يأتى بأى نتيجة مما ننشده ونطمح إلى تحقيقه.



إننا نملك من امكانات التقدم البشرية والمادية ما لا تملكه هذه الشعوب، ونملك من الدافع الدينى والتاريخى ما ليس لدى هذه الشعوب ومع ذلك نتقاعس عن استغلال كل هذه الامكانيات المدفوعة بكل الدوافع الدينية والتاريخية ولا نزال نقف محلك سر! وقد يقول قائل: كيف ذلك وحكومتنا تملك خططًا خمسية عديدة كلما انتهت إحداها بدأت فى تنفيذ الأخرى؟!

إن الحقيقة التى أود أن ألفت الإنتباه إليها هنا أن حديثى هنا ليس حديثًا عن سياسات حكومية اقتصادية كانت أو اجتماعية بل الحديث عن سيمفونية شاملة يتكامل فيها آداء العلماء والمفكرين بابداعاتهم مع أداء الحكومة والشعب، كلٌ فى ميدان عمله وتخصصه.



إن إرادة التقدم لا ينبغى أن تقتصر على حكومة بل ينبغى أن تكون إرادة الحكومة نابعة من إرادة الشعب، وإرداة الشعب لا يوقظها ويكسبها عناصرها إلا أداء المفكرين والعلماء والمثقفين عامة. إن النغمة السائدة ينبغى أن تكون هى نشيد التقدم: دوافعه وآلياته ونتائجه التى ستعود على الجميع بالمزيد من الرفاهية والطمأنينة والخير.

إن مـا نلمـسـه من تناقض وعـدم تناغم فى الأداء الحـضـارى لشعوبنا العربية وحكوماتها سر من أسرار تخلفنا، وعائق يعوق التقدم . وهذا التناقض نابع من انفصام الأقوال عن الأفعال؛ فنحن قد نفكر ونتحدث وندلى بالآراء الصائبة فى مجالات عديدة لكننا لا نحول هذه الأقوال والأفكار والآراء الصائبة إلى واقع نحياه . ومن ثم تتملك الشعوب اليأس من قادتها سواء كانوا من رجال الفكر والعلم أو من رجال السياسة والاقتصاد وينعكس هذا على أداء الفرد العادى فيتملكه اليأس والإحباط فلا يعمل إلا بقدر ما يأخذ، ولا يستهدف فى عمله الإجادة والإبداع لأن البيئة التى يعيشها لا تدفعه إلى الإبداع ولا توفر له إمكانياته ودوافعه!!

ومن ثم يكون السؤال الكبير الذى يتملكنا التفكير فيه صباح – مساء : متى تبدو حياتنا فعلاً جميلة وواقعنا أفضل مثل أقوالنا وأحلامنا؟! وتأتى الإجابة التي نعرفها أيضًا من ديننا الحنيف «أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» ولا شك أن التغيير المطلوب فى حالتنا هذه إنما هو تغيير نمط التفكير السائد من نمط يفكر محكومًا بتقديس الماضى واجتراره، إلى نمط لا يفكر إلا فى المستقبل بشكل يتوافق فيه علمية التفكير مع الحفاظ على التوازن بين تحقيق مطالب الروح وتلبية حاجات الجسد. إنه التفكير فى المستقبل بعيون غربية وروح شرقية – دينية.

# ثانياً

# ثقافتنا المصرية

## بين

## الثقافتين : العربية والمتوسطية

شغلت قضية «الثقافة المصرية» وعلاقتها بالثقافتين العربية والمتوسطية العقول منذ فجر النهضة المصرية الحديثة ولاتزال تشغل عقول الباحثين والمفكرين. وبالطبع فهى قضية جديرة بالاهتمام والتأمل من قبل الجميع، لكن هذا الاهتمام قد تزايد فى الفترة الأخيرة خاصة بعد أن تزايدت الدعوة إلى ضرورة الحوار الحضارى، وإلى ضرورة مواجهة الدعوة الخبيثة التى أطلقها البعض وروجوا لها فى أرجاء العالم أجمع حول صراع الحضارات وصدامها المرتقب!!

ورغم وضوح مواقف الداعين إلى الحوار الحضارى، وكذلك الداعين إلى الصراع والصدام، فإننى لست مع هؤلاء ولا مع أولئك؛ لأن ذلك الوضوح فى عرض المواقف وتقديم الأدلة والأسانيد العقلية النظرية على صدق هذه الدعوة أو تلك إنما هو فى اعتقادى «وضوح زائف» مبنى على رؤى مسبقة كلها تصب فى مصلحة الحضارة الغربية عموماً، وفى مصلحة الزعامة الأمريكية المفروضة على العالم فرضًا تضمنه هيمنتها الوقتية على العالم سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا!!

إن الحضارة فى اعتقادى أشبه بالكائن الحى الذى يتغذى على كل العناصر الغذائية ليمكنه النمو والتطور المطرد. وبقدر ما تنجح

الحضارة أى حضارة من الاستفادة من كل العناصر الإيجابية فى الحضارات الآخرى سواء السابقة عليها أو المعاصرة لها، بقدر ما تستطيع البقاء فى السلم الأعلى وفى المكانة العليا بين الحضارات.

ولو أننا نظرنا إلى داخل أى كائن حى بحسب ما يقوله العلماء لوجدنا أن ثمة صراعًا دائرًا داخله بين العناصر المكونة له، وعادة ما ينسجم هذا الصراع ويتمخض فى النهاية عن مصلحة لهذا الكائن وهى كما قلت نموه وتطوره. وهكذا الأمر عادة؛ فحياة الإنسان، وحياة الحضارة إنما هى مزيج من الحوار والصراع، وكلاهما يتولد عن الآخر ويضيف إليه، يتغذى من الآخر ويستفيد منه وقديمًا قال الفيلسوف اليونانى هيراقليطس «إنه الضد مصدر الخير لنا» فإن كان السائد على الساحة الفكرية والسياسية للعالم الآن الدعوتان معًا، فلنختر منهما أى جانب لنصل حتمًا إلى الجانب الآخر، فما لا تفرضه الضرورة النظرية، تفرضه الضرورة الواقعية!

أعنى أننا حينما نسلم مع الداعين إلى الحوار الحضارى بضرورة الحوار الإيجابى البناء بين حضارات الشرق والحضارة الغربية سنجد أنفسنا فى مواجهة مع ما يحدث على أرض الواقع من صراع مدو بين أمريكا وحلفائها الغربيين من جهة وبين أجزاء

عديدة من العالم العربى والإسلامى من جهة أخرى، كما سنجد أنفسنا غارقين فى متابعة ما يجرى على أرض الواقع الفلسطينى من صراع إبادة تفرضه إسرائيل وهى المحتل، الغازى على شعب أعزل احتلت أراضيه وانتهكت حقوقه كاملة بما فيها حقه فى الدفاع عن نفسه ولو باستخدام الحجر !!

وإذا سلمنا بمقولة الصدام الحضارى كمقدمة لفهم ما يجرى سنجد أن الضرورة الواقعية ألا وهى واقعية الصراع والصدام سواء كان مفتعلاً ومقصوداً أم أتى صدفة وبلا غرض كما يدعى صباح - مساء من فرضوه على الواقع منذ اخترعوا مصطلح «الاستعمار» حتى زرعوا بديلاً عنه كيانًا غريبًا هو ما سمى «إسرائيل» فى الأراضى العربية - الإسلامية وتركوا لها العنان لكى تعربد وتتوسع كيفما تشاء دون رادع أو حتى دون مراعاة لأدنى حقوق الآخرين الآدمية والإنسانية!!

أقول سنجد أن هذه الضرورة الواقعية بما فيها من طغيان وجبروت غربى معروف منذ فجر التاريخ ، ستقودنا إلى الدعوة إلى مائدة مفاوضات حوارية تحل المشكلة من خلالها بدلاً من حوار القتل والدم الذى يسال كل يوم على الأرض سواء فى فلسطين أو فى أفغانستان أو فى غيرهما من الأراضى العربية أو الإسلامية .



ولكن السؤال الذى أجده يفرض نفسه فرضًا علينا حينئذ هو : أيمكن أن نسمى الإذعان بالجلوس عنوة إلى مائدة مفاوضات لحوار لا تعرف نتيجته بعد، حوارًا حضاريًا ؟!، ومن نفس المنطلق أيمكن أن نسمى ما يجرى فى أماكن مختلفة من العالم من حوارات فى صور مؤتمرات وندوات ولقاءات فكرية بين بعض المفكرين العرب والمسلمين ، وبين نظرائهم من الغربيين ، أيمكن أن نسمى هذا حوارًا حضاريًا ؟!

إن الحوار لا يمكن أن يكون حضاريًا ولا مثمرًا إلا إذا تم بين طرفين كلاهما يؤمن بأن الآخر ند له ، وأنه يمكن الاستفادة منه والوصول إلى نتائج مثمرة يرضى عنها الطرفين على الصعيدين النظرى والعملى. وهذا الشرط المبدئى لم ولا يتوافر لأى لقاء بين طرف غربى وطرف شرقى أو مسلم أو عربى !! فالآخر الغربى عادة ما يحركه «عقدة» أنه «الأفضل والأقوى والأرقى» !! وفى ظل هذه «العقدة» المتأصلة الكاشفة عن عنصرية الإنسان الغربى منذ العصر اليونانى وحتى الآن لا يمكن أن يتم الحوار إلا عبر الصراع ، ولا يمكن تحقيق أى نتيجة مباشرة للحوار لصالح الطرف العربى أو المسلم أو الشرقى عمومًا إلا من خلال خلق أى نوع من الندية والتفوق على الآخر الغربى!! ففى هذه الحالة فقط يمكن أن يستمع

إليك باهتمام ويمكن أن يقتنع ببعض ما تقول حتى يحقق بعض أهدافه العملية عن طريق مثل هذا الحوار . ولأقولها بعبارة واضحة وموجزة :

إن الحوار بين "الأنا" و"الآخر" لن يكون إلا حوار الطرشان إن لم يكن الآخر مدركًا قوة الأنا وقدرته على التحدى والانتصار فى الصراع إذا ما نشب!!

ورغم إدراكى كمثقف ومفكر مصرى لهذه الحقيقة، فإننى لم أفقد الأمل بعد فى إمكان أن يعى الآخر الغربى أهمية الحوار انطلاقًا من الاعتقاد المسبق بالتكافؤ الحضارى وبأهمية التلاقى بين الثقافات بدون أن تتعالى إحداها على الأخرى أو يتصور أهلها أنها أكثر أهمية أو أكثر تفوقًا أو أكثر تقدمًا؛ فمعايير الأهمية والتفوق والتقدم قد تتفاوت ، بل هى تتفاوت بالفعل من حضارة إلى أخرى. ومن ثم فإذا وعى الجميع هذه الحقيقة أصبحت كل الحضارات فى نظر جميع الشعوب على قدم المساواة فى تقديم ثقافتها المتميزة أيا كانت صورة هذا التميز لجميع الشعوب والحضارات الأخرى، وبالطبع تكون النتيجة الحتمية لكل ذلك هو الرقى للبشر جميعًا والتطور والتقدم للحضارة الإنسانية ككل، ويحل السلام والحوار محل الحروب والصراعات.

إن ذلك كان هو طابع "الثقافة المصرية" وأحد أهم معالمها طوال تاريخها الذى يمتد كما هو معلوم لأكثر من سبعة آلاف عام؛ فرغم أن الثقافة والحضارة المصرية كانت الأصل والأم الذى تولدت عنها الحضارة الإنسانية ككل، فلم يسخر المصريون من أى شعب ولم يأنفوا ولم يتعالوا على الشعوب والحضارات الأخرى؛ بل درجوا على أن يتقبلوا الآخر ثقافة وحضارة، بل ووجودا وكم من غزاة غزوا، وكم من مستعمرين استعمروا مصر ومع ذلك استوعبتهم وتشكلوا بداخلها وهضمتهم قدرة الحضارة المصرية غير المحدودة على الاستفادة من الحضارات الأخرى وافرازها بشكل جديد ومختلف يتلاءم داخله الغازى والمواطن لدرجة أصبح معها الغازى - المستعمر مواطنًا له كل حقوق المواطنة حتى الوصول إلى حكم البلاد ملقبًا بألقاب مصرية وصانعًا للمجد مع المصريين سواء بسواء فلم يحس معهم بأنه أجنبى ولم يلفظوه هم طالما أنه راعى التقاليد والآداب وقيم الثقافة المصرية فى ذلك العصر أو ذاك .

إن التاريخ المصرى عبر العصور يقف خير شاهد على مصر رغم اعتزاز أبناءها بانتمائهم، قد تقبلوا الأجنبى واستوعبوه ثقافة ووجودا حتى صار منهم كما قلت . فقد وصل إلى حكم مصر القديمة فراعنة من أصول أفريقية سوداء، وفراعنة من أصول

أسـيـوية، ونفس الشـىء حـدث فى العـصـر الحـديث مع المـاليك والأتراك والأوروبيين وأعطت مصـر جُل ثقـافـتـهـا وأهـم ابداعـاتـهـا الحضارية لكل من تقرب إليها وقبل الاستفادة منها، فكانت أصلاً نبتت منه وتسلقت عليه الحضارة اليونانية، ثم كانت هى التى تقبلت ناتج الحضارة اليونانية - العقلية - العلمية بعد غزو الإسكندر لها وهضمت كل نواتج التراث اليونانى وأفرزته للعالم صورة جديدة لحضارة متوسطية كانت الإسكندرية بجامعتها القديمة ومكتبتها العريقة عاصمتها الأولى. لقد تبنت الحضارة المصرية الديانة المسيحية مع بداية التا ريخ الميلادى، كما تبنت من قبل حماية الديانة اليهودية أيام كان العبرانيون مسالمين وطيعين ، كما تبنت هذا وذاك فى فكر عصر الإسكندرية الحضارى ونشرته فى العالم الغربى فأصطبغ العالم كله آنذاك بصبغة سكندرية شرقية لم تكن يونانية خالصة - رغم أن اليونانيين كانوا الغزاة والحكام - كما لم تكن مصرية خالصة رغم أنها قامت على أكتاف المواطن المصرى وعلى أرض مصرية!

وهكذا كانت الحضارة المصرية هى الحضارة الأم للحضارات البشرية جميعًا، ومع ذلك فقد قبلت التراث اليونانى وهضمته فى عصر الإسكندرية ومزجته بالديانة المسيحية الوليدة وصدرته للعالم



الغربى تراثًا فكريًا ودينيًا جديدًا تلقفوه واستفادوا منه كما استفاد منه عرب الجزيرة العربية حينما نزل بها الوحى وبدأت الديانة الإسلامية تنتشر شيئًا فشيئًا حتى وصلت مصر، وفتحت مصر أبوابها واسعة أمام الإسلام وسرعان ما تلقفت تعاليمه وصبغتها بصبغة مصرية أصبحت منذ ذلك التاريخ وحتى الآن رمزًا للاعتدال والوسطية الدينية، بل سرعان ما تحول المصريون من لغتهم المصرية القديمة والقبطية إلى اللغة العربية إمعانًا فى حب هذا الدين الذى نزل الوحى فيه بلغة عربية رصينة ودخلت مصر حظيرة الحضارة العربية الإسلامية، وأصبحت بعد وقت قليل قلبًا نابضًا للعالم الإسلامى ومنطلقًا انطلق منه الدعاة والعلماء والحكماء من حملة الدين والعلوم الإسلامية إلى كل بقاع العالم الإسلامى والغربى.

قبل المصريون إذن الإسلام كديانة كما قبلوا من قبل المسيحية وتفاعلوا معهما مشكلين نسيجا حضاريًا واحدًا سواء اعتنقوا الإسلام أو ظلوا على عقيدتهم المسيحية ولم يتزعزع أو يبلى هذا النسيج لحظة واحدة من لحظات التاريخ رغم مرور أكثر من أربعة عشر قرنًا كاملة.

كان المصريون أذن ولا يزالون رمزًا للسماحة الحضارية وقدوة تحتذى فى التفاعل مع كل الحضارات والديانات والثقافات الأخرى. ولم يجعلهم كونهم صناع الحضارة الأم يتعالون على أى شعب آخر وأى حضارة أو ثقافة أخرى، بل تفاعلوا مع كل هذا وشاركوا فى صنع الدورات الحضارية المتتالية؛ سكندرية - يونانية كانت ، أو مسيحية أو إسلامية أو حديثة وكان لديهم القدرة الفذة على تمصير كل ما هو غير مصرى الأصل دون افتعال ودون إغفال لأى جانب من جوانب تأثرهم بالثقافات الأخرى وحضارات شعوبها.

وأعتقد أنه فى ظل هذه السماحة الحضارية التى اتسم بها المصريون طوال تاريخهم، لا يستطيع أن يغالى أحد ويتهم الثقافة المصرية بأنها تحجرت ذات يوم أو بأنها انغلقت على نفسها. كما لا يستطيع أن يغالى أحد فى اتهام الثقافة المصرية بأنها وقفت ذات يوم موقف العداء مع ثقافات أخرى سواء فى الزمن القديم أو فى العصر الوسيط أو فى العصور الحديثة؛ فكما حمل المصريون مشعل بناء الحضارة الأولى ذات الثقافة المصرية الأصيلة التى بنت نفسها بنفسها على أساس من العدالة والنظام (ماعت) بصورها الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، حمل المصريون لواء ما سمى بالثقافة المتوسطية سواء فى عصر الإسكندرية أو فى العصور التالية فى الوقت الذى لم تغفل فيه مصر خصوصيتها

الثقافية الممتدة فيما قبل التاريخ. كما حملوا ولا يزالون لواء الثقافة العربية الإسلامية فى صورتها المعتدلة النقية البعيدة عن أى غلو أو تطرف رغم ما ظهر على السطح أحيانًا من غلو لدى البعض أو تطرف لدى البعض الآخر فى هذا العصر أو ذاك منذ دخول الإسلام مصر. ولم يكن ظهور هذا التطرف أو الغلو إلا نتيجة لظروف خارجية أو لعوامل استثنائية داخلية سرعان ما كان ينبذها المصريون ويعودون إلى سابق عهدهم فى التمسك بوسطية الإسلام واعتداله ونشر مبادئه السامية فى مختلف المجالات.

وفى ضوء هذه الحقائق المدعمة بأسانيد التاريخ ووثائقه ، فإن الثقافة المصرية هى المؤهلة ليس فقط للتفاعل مع أى دعوة معاصرة للحوار الحضارى بين الثقافات أو بين الديانات المختلفة، بل هى المؤهلة أكثر من غيرها من بين ثقافات العالم المعاصرة لأن تقود مثل هذا الحوار الحضارى بصورتيه النظرية والعملية حتى يتبلور أمام شعوب العالم المعاصر صورة أكثر إشراقًا للمستقبل بدلاً من هذه الصورة القاتمة التى تبدو أمامنا الآن فى شتى بقاع الأرض نتيجة لسيادة مفتعلة ومغتصبة لحضارة نفدت كل قواها الفاعلة ولم يعد أمامها إذا ما أرادت الحياة إلا أن تتقبل التفاعل الإيجابى مع الحضارات الأخرى وخاصة الحضارة العربية الإسلامية.



ثالثًا

# فى التحديث السياسى . . .

(١) السلطة التشريعية أم السلطات

(٢) إطلاق « الحريات » و« طاقات الشباب »

# (١)
# السلطة التشريعية أم السلطات

أدرك الفلاسفة منذ أرسطو فى القرن الرابع قبل الميلاد أن «السلطة التشريعية هى السيد الحق للدولة» وكان هذا المبدأ السياسى الهام ولا يزال هو محور العمل السياسى فى النظم السياسية الأخذة بنظام الفصل بين سلطات الدولة. والتى تميز تمييزًا واضحًا بين الدولة والحكومة؛ فالدولة كما أدرك الناس منذ أيام أرسطو أيضًا هى مجموع المواطنين الذين يعيشون على أرض واحدة وارتضوا التعايش معا فى ظل نظام سياسى معين، أما الحكومة فهى مجرد أداة لتنفيذ ما يراه هؤلاء المواطنون. وهى إحدى سلطات الدولة وليست هى بحال الدولة ككل كما لا يزال يتصور البعض خطأ حتى يومنا هذا!!

ومن هنا فإن السلطة التشريعية هى التى تنوب عن عامة المواطنين فى إصدار التشريعات اللازمة لصنع الحياة الأفضل لمواطنيها، وهذه التشريعات ملزمة لأى حكومة يختارها الشعب.

وإذا ما قصرَّت هذه الحكومة فى تنفيذ هذه التشريعات وجب على المجلس التشريعى الذى من مهامه أيضًا مراقبة التنفيذ أن يسحب منها الثقة، بل وأن يطالب السلطة القضائية بمعاقبة المقصرين من أفرادها!!

والحقيقة أن من يتابع الآداء السياسى فى مصرنا العزيزة يجد أن الأدوار قد اختلطت بين دور الحكومة، ودور مجلس الشعب، ويجد أن دور نواب الشعب قد اقتصر على مناقشة ما تقدمه لهم الحكومة من مشروعات القوانين فى المجالات المختلفة. ولا ضير فى ذلك طالما أن التعاون قائم بين الحكومة ونواب الشعب، وطالما أن الحكومة قد وجدت أنه من الضرورى تقديم مشروع لوضع تشريع جديد يساعد فى دفع العمل فى مجال ما من مجالات الحياة على أرض بلدنا.

لكن ما أود أن ألفت الانتباه إليه أن هذا ليس هو فقط دور المجلس، لأنه بذلك إنما يقصر دوره على السير فى فلك ما تريده الحكومة، ومن ثم يكون دوره دور المنفعل وليس الفاعل، بينما الصحيح هو العكس!!

إن المطلوب من نواب الشعب أن يكونوا أكثر إيجابية، وأن يطرحوا هم بموجب ما يحسونه من نبض الشعب الذى يمثلونه مشاريع لقوانين جديدة ترفع الظلم عن كاهل المظلومين، وتدفع العمل بصورة أكثر تسارعًا عما هو عليه الآن نحو تحديث بلدنا ورفع القيود التى تكبل الطاقات المبدعة من شباب مصر حتى يمكنهم المشاركة الإيجابية فى صنع تقدمها وإزدهارها.

ففى قضية مثل قضية تحديث التعليم على سبيل المثال لا ينبغى أن يقتصر دور المجلس على تقديم الاستجوابات حول الدروس الخصوصية وحول سياسات الوزارة التى أدت إلى هذا الوضع المتدهور الذى يدركه الجميع. بل ينبغى أن يتجاوز دوره النقد والرقابة إلى وضع التشريعات التى تكفل إصلاح حال النظام التعليمى وإلزام الحكومة بتنفيذ هذه التشريعات وتضمينها الخطة المزمع تنفيذها.

إن وراء هذه الظواهر السلبية التى تفشت فى نظامنا التعليمى أسباب ينبغى علاجها؛ **وأول** هذه الأسباب الوضع المادى المتدهور لأعضاء هيئة التدريس سواء فى التعليم قبل الجامعى أو التعليم

الجامعى ولن يتم إصلاح حال التعليم بدون إصلاح حال القائمين عليه أولاً.. وليس من المنطقى أن ترتفع أجور ومرتبات القضاة والعاملين فى بعض حقول العمل العام المختلفة كالبورصات وغيرها، وتظل أجور من يخرجون هؤلاء فى المدارس والجامعات دون الحد الأدنى الذى يكفل لهم الحياة الكريمة!! **وثانى** هذه الأسباب عدم توافر الإمكانيات المادية والوسائل التكنولوچية الكفيلة بتحسين العملية التعليمية ذاتها فلا تزال معظم الأبنية التعليمية متهالكة ولا تحتمل طاقتها تخفيف كثافة الفصول، فضلاً عن عدم توافر الأماكن التى يمكن أن تخصص للأنشطة الابتكارية للطلاب وتنميتها بحيث يكتسبوا مهارات التفكير المستقل، ناهيك عن عدم توافر الأجهزة الحديثة وامكانات تشغيلها حتى ان توافرت هذه الأماكن!!

كل ذلك وغيره يستلزم تشريعات جديدة ينبغى أن يسنها نواب الشعب بالتعاون مع الحكومة وأن تلتزم الحكومة بتنفيذها، وأن يراقب التنفيذ نواب الشعب الذين سنوا التشريعات ووافقت عليها الحكومة بكل أمانة ودقة واخلاص.

إنه لم يعد يخفى على أحد الوضع المتردى لموظفى الدولة فى ظل تنامى طبقات رأسمالية جديدة ناشطة ومستفزة، وفى ظل اتساع حجم مطالب الأسر المصرية فى عصر الانفتاح الاقتصادى الذى شجعته الحكومة نفسها، وهذا يتطلب إذا ما أردنا حقًا تحديث بلدنا أن نرفع الظلم الواقع على بعض فئات الشعب وخاصة أن أولئك هم الذين يتحملون العبء الأكبر فى تنفيذ خطط تحديث مصر وصنع مستقبلها الزاهى إن شاء الله . ولاشك أن النواب الذين اختارهم الشعب هم أقدر الناس على تحمل هذا العبء وتلك مسئولية ينبغى أن يضطلعوا بها حتى يظلوا محط ثقة الشعب الذى اختارهم لينوبوا عنه. وليتذكروا دائمًا أن النائب اليوم هو مواطن عادى غدًا يسرى عليه ما يسرى على الجميع.

# (٢)
# إطلاق "الحريات" و"طاقات" الشباب

إن من بديهيات الإصلاح السياسى والاجتماعى فى أى أمة اطلاق حريات الأفراد ليتمكنوا من التعبير عن آرائهم وليشاركوا فى بناء دولتهم كل حسب إمكانياته ومؤهلاته.

وعلى ذلك يكون من الضرورى إذا ما أردنا أن نعيش العصر وأن نتطلع بحق إلى مستقبل أفضل، أن نعيد النظر فى نظامنا السياسى؛ فلم يعد مقبولاً ولا معقولاً أن يسيطر حزب واحد على مقاليد الأمور كل الوقت بنفس الوجوه وبنفس العقول! فمهما كانت عبقرية تلك العقول التى يحملها هؤلاء المسئولين عنه فلا يمكن - بالبداهة - أن تكون عقولاً صالحة لكل عصر؛ ومهما امتلك أصحابها من ديناميكية فى التفكير والقدرة على الإبداع والتغيير ، فإن العمر الافتراضى لديناميكية هذه العقول لمتابعة التغيرات المتلاحقة فى عصرنا هذا قد انتهى !! ولابد من أن يتولى الأمر قيادات شابة أكثر قدرة على الإبداع وفهم متطلبات العصر ومواجهة مشكلاته بروح جديدة ومختلفة.



والحقيقة أيضًا أنه مهما كانت قدرة أى حزب على التشكل وفقًا للمتغيرات السياسية المحلية والدولية، ومهما امتلك من شعبية - حتى ولو كانت حقيقية - فهو لا يمكن أن يعبر عن الإرادة الشعبية الكاملة لأى دولة لفترة تزيد على خمسين عامًا. والحق أن طليعة أمتنا منذ ثورة يوليو المباركة قد نجحت إلى حد كبير فى خلخلة البنية الاجتماعية وطورتها لصالح طبقات الشعب التى حرمت من الحقوق السياسية والمدنية الكاملة تحت الاحتلال. كما نجحت فى أن تحقق لمصرنا العزيزة رغم الهزائم والانكسارات حلم التحرير الكامل للأرض، كما أنها قد نجحت فى السنوات الأخيرة فى اقتحام الصحراء لتغيير خريطة مصر الزراعية والصناعية كمقدمة لتغيير خريطتها السكانية بشكل كامل حينما يتم تعمير تلك المدن الجديدة التى بنيت فى هذه السنوات القليلة الماضية.

كل هذا وغيره نجحت فيه القيادة السياسية لمجتمع ما بعد الثورة وحتى الآن، لكن لابد من التطلع إلى مرحلة جديدة يتم فيها تحرير الإرادة السياسية للمصريين، كما تم تحرير اقتصادهم، إذ



لابد من أن يسمح بتشكيل أكبر عدد من الأحزاب المصرية ذات القاعدة الجماهيرية والمعبرة عن طموح هذا الشعب للتغيير وكسر حاجز التصلب الديمقراطى الحالى! كما لابد من اطلاق طاقات الشـبـاب وإزالة كل العـوائق التى تحـول بينهم وبين توظيف إمكانياتهم وخبراتهم الجديدة لمصلحة بلدهم دون وسـائط أو محسوبيات؛ إذ أن أكبر الدلالات على جمود أى أمة هو الجمود عند جيل معين من السياسيين والإعلاميين، والمفكرين، والمبدعين فى شتى المجالات!!

وبالطبع فإن بشائر التقدم الحقيقى تبدو بوضوح حينما نجد أن الفرصة سانحة بحق أمام الجيل الجديد وأعنى بالجيل الجديد ذلك الجيل الذى يتخرج الآن من الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة والذى تخرج منذ عشر سنوات أو يزيد ولا يزال إلى الآن لا يجد العمل المناسب لمؤهلاته وتخصصه!

أقول إن بشائر الأمل فى التقدم تكون حقيقية حينما يسمح لهذا الجيل أن يعبر عن ذاته دون قيود الواسطة والمحسوبية وقلة الإمكانيات...إلخ!! فهذا الجيل هو بحق جيل القرن الواحد



والعشرين، فهو - إن أحسنا فتح الطرق أمامه وسلحناه بالامكانيات المادية وبالقيم الخلقية والدينية المناسبة لصنع التقدم والتحديث - سيكون هو صانع المستقبل بحق !

ولا يمكن بالطبع أن يتم هذا بدون إرادة سياسية واعية بمتطلبات مرحلة التحول نحو الديمقراطية الحقيقية ، لا ديمقراطية الكلام والكلام فقط!! وإنما الديمقراطية التى تسمح - حسب الإرادة الشعبية - بتداول السلطة بين الأحزاب التى تعبر عن مبادئ أكثر ليبرالية وأكثر إيمانًا بالتقدم والتى تكون أكثر قدرة على إفراز زعامات جديدة واعدة متسلحة بالإيمان بقضية الشعب المصرى الطامح إلى صنع الغد الأفضل لمواجهة التحدى الحضارى الذى لا نزال فيه - رغم كل ما تحقق من انجازات - محلك سر !!

إن عمر الإبداع أيها السادة هو السنوات العشرون ما بين الثلاثين والخمسين وقد يكون قبل ذلك بقليل أو بعده بقليل، لكنه فى كل الأحوال يكون فى قمة التوهج فى حوالى الثلاثين أو الأربعين من العمر! فبالله عليكم أين تجد هؤلاء الآن!! إنهم إما يعانون البطالة وإما يعملون فى غير ما هم مؤهلين له من مهن ووظائف وأعمال !!

ومن ثم يمكن القول دون خوف الوقوع فى الزلل: أننا نفتقد القدرة الحقيقية القادرة على صنع التقدم فى مختلف مجالات الحياة ! علمية كانت أو ثقافية أو تكنولوجية أو سياسية ... إلخ.

إذن يتطلب الأمر سرعة اتخاذ قرارات استراتيجية لصالح مستقبل مصر وما ينطبق على مصر ينطبق بصورة عامة على كل أرجاء عالمنا العربى وربما الإسلامى أيضًا ! أقول يتطلب الأمر إتخاذ قرارات استراتيجية نحو إصلاح المسار السياسى ؛ بالمزيد من اعطاء الحقوق والحريات للمواطنين عبر ديمقراطية حقيقية تتيح لكل فرد المشاركة السياسية الحقيقية فى صنع اتجاه دولته وفى صنع مستقبلها.

يتطلب الأمر كذلك اتخاذ قرارات استراتيجية نحو إصلاح مسار التعليم فى مصر والوطن العربى ليركز على تخريج الأجيال القادرة على العمل مسلحة بكل آليات التكنولوجيا والعلم الحديثة؛ الأجيال التى تملك عقولاً مفتوحة تفكر تفكيرًا علميًا ومنطقيًا، التى تفكر بشكل موضوعى مستقل، تفكيرًا يقودنا نحو المواءمة بين متطلبات العصر الذى نعيشه واستغلال كل الخامات المحلية والاعتماد على الإمكانات الذاتية قدر المستطاع؛ فلم يعد مقبولاً أن



نظل معتمدين على الخبرات الأجنبية فى كل شىء ونعطيها كل الثقة بينما لا نعطى الخبرات العلمية المحلية أى ثقة أو أى فرصة حقيقية نحو استغلال كل طاقاتها فى خدمة الوطن فى كافة مجالات التكنولوچيا الحديثة !

ومن ثم فعلى نظمنا التعليمية الحالية أن تزول بما جبلت عليه من تلقين وترديد وتلقى، وبما درجت عليه من جمود! وعلى المخططين للسياسات التعليمية أن يتيحوا الفرصة لقيادات شابة قادرة على التعامل مع متطلبات العصر لقيادة هذا التحول نحو نظام تعليمى جديد يكفل تفجير طاقات الإبداع العلمى والأدبى والثقافى عند تلك الأجيال القادمة بحيث تتخرج تلك الأجيال أكثر قدرة وكفاءة، وأكثر إيمانًا بقدرتها وثقة بنفسها، ومن ثم يحدث - حين تتولى هذه الأجيال الجديدة ذات القدرة والكفاءة والثقة فى النفس مهامها فور تخرجها - هذا التحول الكبير الذى نطمح إليه فى التقدم والحياة الأفضل .

إن الطاقات الخلاقة وخاصة طاقات الشباب لا تتفجر إلا فى جو يسوده الحرية بكافة صورها، إلا فى جو يحترم قدراتهم ويقدر تطلعاتهم ويمنحهم الثقة فى النفس والقدرة على الإنجاز، إلا فى

بيئة علمية مواتية، وفى مجتمع يقدر الكفاءة ويتعامل معها بموضوعية ودون تحيز ودون اعتبار لأى شىء آخر إلا تقدير الموهبة والخبرة، وفى مجتمع يثمن الخبرة العلمية والكفاءة جيداً ولا يتركها تتسول جنيهًا من هنا وعشرة من هناك لسد الحاجات الضرورية!

إننا كقيادات وكمجتمع لو امتلكنا إرادة التغيير أو تنفيذ هذه القرارات الاستراتيچية نكون بحق قد وضعنا أقدامنا على أول طريق التقدم الحقيقى، الذى هو بلاشك طريق الاستقلال الحقيقى وطريق تنمية القدرة الذاتية التى تجعلنا نصنع كل ما نطمح إلى صنعه لمواجهة كل التحديات الحضارية القادمة.

إنهما إذن شرطان لازمان للمستقبل : كفل كل الحريات للمواطنين واستثمار طاقات شبابنا المبدع وتوظيفها لخدمة نفسها ومجتمعها. فهل نحن حقًا ننوى صناعة المستقبل ؟! إنه مرهون بهذين الشرطين الأساسيين وما يترتب عليهما مما سبق أن فصلنا الحديث عنه من شروط عامة لازمة لتكوين بيئة تساعد على الإبداع وتقدر المبدعين.



# رابعاً

## فى تحديث التعليم

(١) ولكم فى الحوار . . حياة

(٢) التفكير العلمى أساس التقدم

# (١)
# ولكم فى الحوار .. حياة

لاحظنا فى العقد الأخير من القرن الماضى ومطلع هذا القرن الجديد شيوع ظاهرة ملفتة للنظر فى حياتنا الثقافية عمومًا وفى الحياة الجامعية وخاصة بين الطلاب على وجه الخصوص ، ألا وهى ظاهرة رفض الحوار ورفض الرأى الآخر والانكفاء على الذات والتحصن داخل ذلك الرأى الذى يؤمن به الواحد منا حتى لو كان هذا الرأى خاطئًا أو معوقًا للتقدم بكافة أشكاله وصوره !!

والحقيقة التى ينبغى أن ندركها جميعًا هى أن علامة صحة أى مجتمع والدلالة الأولى على تقدمه وتفوقه الحضارى هى إيمان أفراده بأهمية الحوار وتعدد الآراء كأساس إيجابى بناء يصل الجميع بموجبه إلى التماس أفضل الطرق للنهضة فى كافة مجالات الحياة : سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية .. إلخ .

إن الإنسان أيها السادة قد خلق فردًا وأشدد على كلمة «فرد»، والفرد ليس فقط فردًا فى شكل بصمته أو بلون شعره أو عينيه أو ما شابه ، بل هو فرد فى عقله وفى طريقة تفكيره وفى كيفية

تصوره للأشياء من حوله . ومن ثم فإن كلا منا شاء أم أبى هو صاحب رأى أو موقف متفرد تجاه كل ما يحدث حوله وكل ما هنالك أن بعضنا يملك القدرة على التعبير عن هذا الرأى أو هذا الموقف وبعضنا الآخر يفضل الصمت ولا يعلن هذا الموقف أو ذلك الرأى مؤمنًا بالحكمة التى تغلغلت فى ثقافتنا منذ فجر حضارتنا فى مصر القديمة «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب»!!

ولا شك أن الأفضل أن يعبر كلا منا عن رأيه تجاه كل أمور الحياة من حوله وأن يقف موقفًا إيجابيًا فعالاً تجاه الأحداث فيشارك فيها مشاركة تكسبه حق المواطنة فى هذا البلد الذى هو بلدنا جميعًا مهما كانت الانتماءات الفكرية أو السياسية . ومهما كانت الطبقة التى ننتمى إليها أو الفئة التى تضمنا.

وإذا كان ذلك كذلك ، فإن إبداء الرأى ينبغى أن يكون على أساس من المعرفة الصحيحة بحقائق الأمور وليس على أساس ترديد المقولات أو الآراء الشائعة أو بترديد وتكرار ما يقوله الآخرون لا لشىء إلا لأننى أو لأنك واحد ممن ينتمون إلى هذه الجماعة أو هذا الحزب أو من المدرسة الفكرية لهذا الأستاذ أو ذاك الشيخ!!



إن من بديهيات التفكير العقلانى - العلمى الذى ينبغى أن نؤمن به جميعًا أن اتخاذ أى موقف أو تبنى أى رأى تجاه موضوع ما ينبغى أن يبنى على معرفة موسعة ودقيقة لكل الآراء التى قيلت أو تقال حول هذا الموضوع شريطة أن تكون هذه الآراء قد جاءت أو تبلورت نتيجة بحث علمى دقيق أو نتيجة تأملات حكيمة لأصحابها .

والسؤال الآن هو : كيف يتسنى لى أن أتعرف على هذه الآراء المختلفة حول هذا الموضوع أو ذاك ؟!

إن بداية هذا التعرف تكون بلا شك من خلال إيمانى المسبق بأن هذه الآراء الأخرى قد تكون مفيدة وقد يكون لها وجاهتها أو قد تكون أكثر صوابًا من رأيى أنا ، ذلك الرأى الذى أتمسك به ، والذى قد أكون بتمسكى به قد وقعت فى الخطأ أو على الأقل قد أكون من خلال تمسكى به قد أصبت بالجمود أو التحجر الفكرى!!

وعلى ذلك فإن قبولى المسبق لأهمية الآراء الأخرى هو ما يدفعنى دفعًا لأن ألتقى بأصحابها وأن أناقشها معهم وأتحاور معهم حولها . إن قبول الرأى الآخر والاستعداد المسبق للاستفادة منه بعد تفهمه وفحصه إذن مسألة ضرورية للإنسان الذى يريد أن

يصل إلى إدراك كنه الحقيقة فى موضوع ما، إذ لا يمكن أن أقبل رأيًا أو أرفضه إلا بعد الاستماع إلى صاحبه والتحاور معه . فالحوار إذن يبقى هو بوابة الإنسان الذهبية للمعرفة والعلم . ويبقى هو الطريق الحقيقى للتقدم الإنسانى ليس فى مجال الفلسفة أو العلوم فقط، بل فى كل مجالات الحياة.

وإذا لم نكن قد اقتنعنا بَعدُ بهذا الكلام النظرى المجرد ، فلنعد إلى تراثنا الفكرى الإسلامى لنتعلم الدرس من أصحابه ، أولئك الأجداد الذين نتغنى بانجازاتهم صباح – مساء دون أن نحاول ولو مرة واحدة الاستفادة من طريقتهم فى التفكير أو من عقلانيتهم العلمية المعطاءة – المبدعة . لننظر مثلاً فى تراث الإمام أبو حامد الغزالى ؛ ذلك الرجل الذى حصل علوم عصره من كل صوب وحدب وحفظ عن المتكلمين كلامهم ، وعن الفلاسفة آرائهم ، وعن المتصوفة مواجدهم وأشواقهم، فارتضى فى النهاية موقف أهل التصوف وإن كان قد خط لنفسه طريقًا جديداً بينهم يلتزم بالقرآن والسنة النبوية هاديًا ومرشدًا ، وبالنهج العقلى الذى لايخرج عن حدود الله أساسًا يبنى عليه كل ما يعلنه أو كل ما يؤمن به.



إن ذلك الرجل الذى رسم لعامة المسلمين حدود شريعتهم الإسلامية فى كتابه الشهير «إحياء علوم الدين» بالقلم والفرجار ، على حد تعبير أستاذنا زكى نجيب محمود ، ذلك الرجل هو نفسه الذى لم يسمح لنفسه أن يهاجم الفلاسفة إلا بعد أن يدرس كل ما كتبوه ، وبعد أن برهن لهم على أنه يعرف كل ما حصلوه من معارف وكل ما أعلنوه من آراء من خلال كتابه «مقاصد الفلاسفة» الذى برهن للجميع من خلاله أنه يعى تمامًا تاريخ الفلسفة بكل جوانبه من الفلسفة اليونانية حتى الفلسفة الإسلامية ، أقول بعد ذلك بدأ يحاورهم فيما كتبوه من آراء ظن أنها خارجة عن حدود الشريعة الإسلامية ومخالفة للنص الدينى وذلك فى كتابه الشهير أيضًا «تهافت الفلاسفة» . وكان حريصًا كل الحرص على أن يوضح للجميع أنه لا يقصد الهجوم على الفلسفة ككل، لأن كل جوانب الفلسفة فى رأيه مفيدة من الطبيعيات والرياضيات حتى الإلهيات ، لكن بعض الفلاسفة ولاحظ كلمة «بعض» وكلمة «فلاسفة» -من المسلمين قد خدعوا بما تأثروا به عن فلاسفة اليونان فانحرفوا قليلاً عن جادة الصواب وخص بالذكر الفارابى وابن سينا وطالبهم وتلاميذهم ، بأن يعدلوا عن هذه الآراء وخاصة



تلك المسائل الثلاثة التى رأى أنها تعد منهم مروقًا عن الدين وخروجًا على أصوله الثابتة !

ذلك كان درس الغزالى لأولئك الفقهاء الغلاة الذين قالوا «من تمنطق فقد تزندق» ، وحرموا المنطق والفلسفة لأنهم من اليونان وبلسان اليونان ولا حاجة بنا لما هو يونانى يخص أمة اليونان !! لقد كشف لهم الغزالى من خلال كتابه «القسطاس المستقيم» أن أسس التفكير المنطقى التى يهاجمونها لأنها من تأليف أرسطو فيلسوف اليونان ومبدع علم المنطق ، كشف لهم أن هذه الأسس المنطقية فى التفكير إنما هى لدينا فى قلب النص الدينى، فى «القرآن الكريم» . فنحن بذلك أحوج ما نكون إليها وإلى استخدامها فى الدعوة الدينية وفى التأليف الإسلامى فى علم أصول الفقه وفى غيره من العلوم الشرعية وخاصة أن الاجتهاد ضرورة، ولا اجتهاد إلا باستخدام العقل ولا استخدام للعقل إلا باستخدام الاستدلالات المنطقية وأساليب الحجاج المختلفة .

وإذا كان ذلك كان درس الغزالى للفقهاء والفلاسفة، فإن ابن رشد الفقيه والفيلسوف الأندلسى الشهير قد أكمل لنا درس الحوار كأساس للتقدم الحضارى وكأساس للحياة البناءة للإنسان

حينما رد على «تهافت الفلاسفة» للغزالى بكتابه «تهافت تهافت الفلاسفة» ذلك الذى اشتهر فى تاريخ الفكر الإسلامى بتهافت التهافت . ففى هذا الكتاب رد ابن رشد على حجج الغزالى ضد الفلاسفة، وفى كتابيه الشهيرين «فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال» و«الكشف عن مناهج الأدلة فى عقائد الملة» أوضح للمسلمين بشكل نهائى أنه لا غنى للشريعة عن العقل والتفكير المنطقى ، ولا غنى للفيلسوف المسلم عن أن يكون متدينًا حق التدين متمسكًا بعقيدته وبحدود شريعته .

إن هذا الدرس الإسلامى فى أهمية الحوار بين الفلاسفة والفقهاء ورجال الفكر والعلم دون أن يدعو أحدهم لقصف قلم أو مصادرة فكر ، هو الدرس الذى ينبغى أن يعيه كل واحد منا وأن يحييه فى نفسه وأن يتمسك به فى تفكيره . فالحوار وقبول الرأى الآخر حتى لو كنت اختلف معه هو سبيلنا الحقيقى لحياة التقدم التى نطمح إليها جميعًا ، وهى شرط من شروط المواطنة الحقيقية فى هذا البلد العريق وفى هذه الألفية السابعة الجديدة التى نعيشها على أرضه .

إن المصرى والعربى معه قد قبلا الحوار مع كل الشعوب وحضارات الدنيا فى مختلف العصور واستفاد من نتاجها الفكرى والعلمى بقدر ما استطاع، كما أعطى لكل الشعوب والحضارات فى كل العصور برحابة صدر وسعة أفق يحسد عليها كل ما أنتجه من فكر أو علم دون أن يبخل بها على أحد أو يضيق بها على غيره كما تفعل الآن شعوب الغرب المتقدمة! فكيف بنا الآن أصبحنا نضيق من الرأى الآخر حتى إذا كان هذا الرأى هو رأى من يشاركنى فى الأرض والوطن!!

إن هذا لم يعد أمرًا يليق بنا خاصة وأننا قد علمنا - كما قلت - شعوب العالم الحوار وقبول الرأى الآخر سواء فى الزمن القديم أو فى عصر الإسلام الزاهر . إن الحق أحق بأن نعود إليه - والحق الذى أراه أن الحوار وقبول الرأى الآخر فى كل نواحى الحياة هو سبيلنا إلى تلك الحياة الجديدة التى نطمح إليها فهل نحن فاعلون ؟! أتمنى ذلك .



## (٢)

# التفكير العلمى . . أساس التقدم

كثر الحديث فيما مضى ، ويكثر الآن أكثر من أى وقت مضى عن تحديث مصر وعن ضرورة الإمساك بسبل التقدم واللحاق بالركب العالمى فى كل المجالات .

والحقيقة التى ينبغى أن نعترف بها بداية هى أنه لا يمكن أن يتم التحديث أو صنع التقدم ونحن نعيش واقعًا يسوده حقيقة معظم قيم التخلف . والاعتراف بهذه الحقيقة وإدراكها هو البداية الحقيقية لصنع التقدم . ويتلوها بالطبع التساؤل عن قيم التحديث وصنع التقدم وكيف يمكن أن نعيش بالفعل هذه القيم؟!

وفى اعتقادى أن أهم هذه القيم هى **التفكير العلمى** الذى لا بد أن يسرى بين جميع أفراد المجتمع سريان الدم فى الأجساد . وفى اعتقادى أيضًا أنه قد فات أوان ذلك بالنسبة للأجيال التى تعدت العشرين عامًا من عمرها الآن. فالتفكير ليس مجرد حالة يعيشها

الإنسان أو يمكن أن يعيشها إذا ما قرر ذلك!! بل هو نمط فكرى ينبغى أن يغرس فى الإنسان منذ نعومة أظافره ؛ فكما أننا نحرص على تربية أبنائنا على قيمنا الدينية والاجتماعية والخلقية ينبغى أن نحرص فى ذات الوقت على تربيتهم تربية علمية .

وهذه التربية العلمية التى أعنيها ليست مجرد تعليمهم العلوم المختلفة نظرية كانت أو تطبيقية ، بل أعنى تعويدهم على التفكير بشكل علمى بحيث إذا ما واجهتهم أى مشكلة أو إذا ما فكروا فى أى موضوع يفكرون فيه بشكل علمى يستند على النظر إلى هذه المشكلة أو ذلك الموضوع نظرة واقعية وتحليلها أو تحليله إلى عناصره الأولية (الجزئية) وتحليل كل عنصر تحليلاً علميًا موضوعيًا . وليتعودوا فى هذا التحليل العلمى لتلك المشكلة على أن يبعدوا بقدر الإمكان عواطفهم وانفعالاتهم وتحقيق مصالحهم الشخصية وليتعودوا فى هذا التحليل العلمى لعناصر أى مشكلة على الاستماع إلى آراء الآخرين حول الموضوع وتفهم هذه الآراء والاستفادة منها بقدر الإمكان ولا مانع يمنع من أن يتعودوا فى إطار ذلك على كيفية نقد الرأى المخالف بصورة مبسطة ودون تجريح لصاحبه .

إن بث هذه العناصر المختلفة من عناصر التفكير العلمى بشكل تلقائى تطبيقى مبسط لأبنائنا منذ أن يبدأوا رحلتهم التعليمية حتى فى مرحلة الحضانة وما قبل المدرسة والتدرج بها إلى مرحلة الدراسة الإلزامية هو العامل الحاسم فى تربية شخصيتهم على التفكير العلمى المستقل فى كل ما سيعرض لهم مستقبلاً من مشاكل حياتية كانت أو بحثية .

إن من الأفضل ألف مرة أن تركز مناهجنا التعليمية فى المدارس على تدريب الطلاب على التفكير العلمى وأساليب البحث العلمى، من أن تركز على حشو أدمغتهم بمعلومات فى شتى العلوم!! إن تدريبهم على أساليب البحث العلمى وتوفير الامكانيات المادية والتكنولوچية من مكتبات وأجهزة الكمبيوتر والتدريب على استخدام الانترنت .. إلخ هو سبيلهم الأهم والأفضل للحصول على هذه المعلومات بأنفسهم .

وفى يقينى أن تطوير نظامنا التعليمى هو الأساس المنشود فى ثورة التحديث وصنع التقدم التى نطمح إليها . وإذا ما أردنا حقًا أن يكون هذا التطوير أساس هذه الثورة فلا بد أن نتخلى عن كل هذه المناهج التقليدية التى لا تزال تعتمد على التلقين والكتاب

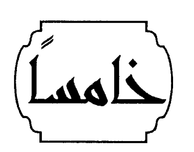
المدرسى التقليدى والمدرس التقليدى والأساليب التدريسية التقليدية. إن كل ذلك ينبغى أن يتغير لنركز على تقديم المعلومات لهؤلاء التلاميذ عبر هذه الوسائل الحديثة ومن خلالها يمكن لهم أن يتعودوا تلقائيًا على استخدامها. وإذا ما أضفنا إلى ذلك تلقينهم تاريخ بلدهم وجغرافية هذا البلد مع مبادئ الرياضيات والعلوم المختلفة بشكل مبسط ومتدرج دون حشو ودون أثقال عليهم نكون بذلك على بداية الطريق الحقيقى لتربية جيل جديد لا يكون التعليم بالنسبة له عبئًا ثقيلاً بل متعة يستمتعون بها ويخدمون بها أنفسهم ووطنهم.

وقبل كل ذلك وأثناءه وبعده أعود لأقول أن تدريبهم على عناصر التفكير العلمى بشكل مبسط وتدريجى نظريًا وتطبيقيًا هو التحدى الأكبر لصنع جيل جديد يفكر بشكل علمى دون إغفال لقيم مجتمعه، ويبحث حل أى مشكلة بالطرق العلمية دون أن يتعارض ذلك مطلقًا مع مبادئه الدينية التى يؤمن بها .

وإنى لأنظر فى مقرراتنا الدراسية فى المرحلة قبل الجامعية فلا أجد من بينها مقررًا واحدًا يعالج هذا الموضوع؛ فقد خلت هذه المقررات من مادة يدرس فيها هؤلاء التلاميذ مبادئ التفكير العلمى

سواء على المستوى النظرى أو على المستوى التطبيقى . إن خلو هذه المقررات الدراسية على كثرتها من منهج معد إعدادًا جيدًا ومتدرجًا عبر هذه المراحل التعليمية قبل الجامعية فى نظرى يعد نقصًا فادحًا ينبغى سده فورًا إذا ما أردنا تحويل كلامنا النظرى المعاد والمكرر عن التحديث والتقدم إلى واقع ملموس نعيشه عبر أجيالنا القادمة إن شاء الله.






# فى تحديث القيم الأخلاقية والدينية

(١) تحديث الخطاب الدينى . . ملاحظات مهمة .

(٢) الأمانة والصدق من قيم الحداثة والتقدم .

(٣) أداء الواجب والولاء للوطن .

# (١)

## تحديث الخطاب الدينى . . ملاحظات مهمة

منذ أشار الرئيس محمد حسنى مبارك فى إحدى خطبه الهامة إلى ضـرورة تجـديد الخطاب الدينى كـثـرت المقـالات وتعـددت الاجتهادات حول الأمر ، وكأن الكل كان فى انتظار هذا التوجيه من الرئيس نفسه حتى يكتبوا فى هذا الموضوع الهام .

والحقيقة أن الدعوات إلى إصلاح وتحديث الخطاب الدينى لم تنقطع طوال القرن الماضى وحتى الآن ؛ فمنذ جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ومدرستهما فى التفكير الدينى وتلاميذ هذه المدرسة التنويرية - الدينية يقومون بهذه المهمة خير قيام. لكن ما حدث من تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية على مصر منذ منتصف القرن الماضى وحتى الآن جعل هذه الدعوة المعتدلة إلى الاجتهاد والتحديث فى التفكير الدينى تتضاءل وتضمحل أمام القيود التى فرضت عليها سواء من السلطة التشريعية التى جعلت مشيخة الأزهر بالتعيين، أو من المثقفين اليساريين الذين مدوا الخيط إلى آخره فى التطرف نحو الشيوعية ومحاولة تهميش دور رجال الدين والدعوة، فكان من الطبيعى والحال هذه أن تنمو تحت السطح

ظاهرة التطرف الإسلامى فى ظل تنامى الصحوة الإسلامية المضادة التى قادها «الإخوان المسلمون» .

وبين هؤلاء وأولئك ضاع صوت الاعتدال إزاء التحزب الفكرى الصارم الذى صار عليه أتباع هاتين الفئتين المتناطحتين منذ ذلك التاريخ وحتى الآن؛ فقد اتبع كلاهما قاعدة «من ليس معنا فهو ضدنا»!! وأخذ كل منهما يغذى التحزب والشللية بين أوساط المثقفين المصريين حينما يكون الأمر بيدى أى منهما بشكل كاد يقضى على صوت الاعتدال تمامًا. وتعدى الأمر حدود الكتابة فى الصحف والمجلات إلى أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة.

وغير خاف على أحد ممن يعنيهم الأمر الآن أن هذه الحالة لا تزال هى السائدة حتى اليوم . فإن كان السائد فى الخطاب الإعلامى المعاصر اليوم نغمة التنوير، فإن القائمين على هذا الخطاب التنويرى يوحدون بينه وبين العَلْمانية بمفهومها الغربى الذى يفصل بين الدين والدنيا. ولما كان معلومًا لهم وللجميع أن ديننا الإسلامى الحنيف يرفض هذا الفصل ، ويزاوج فى تعاليمه بين أمور الدين والدنيا بشكل تنصلح معه حياة البشر ولا يقف عائقًا بأى شكل من الأشكال أمام تحقيقهم للتقدم المادى فى الحياة الدنيا . فمن الطبيعى أن يصدم هذا شعور الأغلبية الغالبة من



شعبنا المتدين بفطرته ومن ثم بدأ التعاطف مع الجماعات الإسلامية يطفو على السطح فى غمرة جهل هذه الأغلبية بالأهداف السياسية لهذه الجماعات .

ولما كنا اليوم أمام مرحلة جديدة اتضحت فيها الغايات وتكشفت الأهداف والوسائل وخاصة بعدما مر على مصر من أحداث إرهابية أقلقت المجتمع بكل فئاته، وبعدما حدث بعد ذلك فى مناطق مختلفة من العالم الإسلامى والولايات المتحدة الأمريكية صار الأمر يحتاج لهذه الوقفة التى ألح إليها الرئيس مبارك من زاويتين لا يخفى على المتابع المدقق الصلة بينهما؛ الأولى دعوته لعقد مؤتمر دولى للإرهاب والثانية دعوته لتجديد الخطاب الدينى. ففى الوقت الذى على العالم أن يضع يده على أهداف المنظمات الإرهابية - التى لم يعد يخلو منها مجتمع ولم تعد تخلو منها ديانة من الديانات العالمية - ويجتث جذورها ويجفف منابع تمويلها وتسهيل أعمالها الذى كان يتم لها تحت غطاء «اللجوء السياسى» و«الحفاظ على حقوق الإنسان» و«حرية تنقل رؤوس الأموال» إلخ..

أقول أنه فى هذا الوقت الذى على العالم أن يتنبه فيه إلى خطورة هذه المنظمات الإرهابية سواء تمت أعمالها تحت غطاء العمل الأهلى - التطوعى، أو تحت غطاء حكومى كما يحدث من

الحكومـة الإسـرائيليـة التى تمارس إرهاب الدولة، فى هذا الوقت تأتى الدعوة فى ذات اللحظة إلى تجديد الخطاب الدينى الذى يمثل ضـرورة قومـيـة وإسـلاميـة لا بد منهـا فنحن أمـة مـتـدينة بطبـعـهـا وجوهر حضارتنا عبر العصور هو القيم الدينية السامية الداعية إلى المحبـة والسـلام والإخـاء بين الشـعـوب والحـاضـة على العـمل بإخلاص لصنع تقدم الإنسانية جمعاء.

والحقـيقة الأولى التى ينبـغى أن نتنَّبه إليهـا هـى أن تحديث أو تجـديد الخطاب الدينى لا بد أن يـأتى مـسـاوقًـا لتـجـديد الخطاب الإعلامى المصرى والعربى ككل. فالصورة الأكثر انتشارًا والأكثر تأثيرًا من الخطاب الدينى هى التى تتم ليس فـقط عـبـر المسـاجـد والندوات الدينية المتخصصة ، بل تلك التى تتم ويجرى تداولها عبر وسائل الإعلام المختلفة . وعلى ذلك فإن زيادة كم البرامج الدينية عبر الإذاعات والقنوات التليفزيونية المحلية والفضائية يمثل ضرورة بشرط أن يقوم على هذه البرامج أشخاص من ذوى الثقافة الدينية - العلمـيـة الرفـيـعـة وأن يبـاح فـيـهـا الإجـتـهـاد ومـعـالجـة القضـايا المعاصرة بشفافية وجرأة .

أمـا الحقيقة الثانية فـهى تتمثل فى أن تجديد الخطاب الدينى ليس وحدة واحدة تؤخذ ككل ، بل ينبغى تناول الموضوع عبر ثلاث

تساؤلات رئيسية هى : ما هى آليات هذا التجديد ؟ وما هو المضمون المطلوب فى هذا التجديد ؟ وما هى الأهداف التى يراد تحقيقها من وراء ذلك؟!

وقبل الإجابة على هذه التساؤلات ينبغى الإعداد الجيد لمن يوكل إليهم فى كل الأحوال مهمة هذا التجديد حتى يأتى متوافقًا مع أسس الاجتهاد فى الشريعة الإسلامية ومن داخل «الكتاب» و«السنة» ، وحتى يكون ذلك التجديد فى الخطاب الدينى إيذانًا ببدء نهضة شاملة يتواكب فيها التجديد الدينى مع التحديث السياسى، مع تحديث نظمنا التعليمية ككل . ومن ثم نكون قادرين على مواجهة التحديات الحضارية القادمة .

# (٢)
# الأمانة والصدق .. من قيم الحداثة والتقدم

يسود مجتمعنا الآن موجة عارمة من الانحلال الأخلاقى الذى تعبر عنه عشرات من الألفاظ السوقية وكثرة الحديث عن «الفهلوة» و«تكبير الدماغ» تحت ستار من النفاق والكذب وخيانة العهود والمواثيق والإخلال بالعقود والمواعيد.. كل ذلك وغيره بدعوى أن هذا هو طريق «الوصول» إلى الثراء والجاه والمناصب وأصبح ذلك الانحلال الخلقى وسلوك طريقه هو المرادف للحداثة ويعبر أصحابه عن ذلك بقولهم لمن لا يزال يتمسك بقيم الأمانة والصدق «خليك مودرن»!!

ولو أن الأمر توقف عند حدود طبقة معينة من طبقات المجتمع لكان هينا، لكن الغريب والمؤسف أنه صار نغمة يرددها الجميع ويتردد صداها لدى الكبير والصغير، الشباب والشيوخ ، الرجال والنساء!!



والحقيقة التى ينبغى أن يعيها الجميع أن تلك آفة إذا ما أصابت أى أمة كانت وحدها كفيلة بانهيارها وضياع أملها فى التقدم والرقى. فما من أمة وما من شعب من شعوب الدنيا تقدم وارتقى بسيادة الانحلال الخلقى بين أفراده بالدرجة التى تفشت فى مجتمعنا الآن!! بل على العكس من ذلك تمامًا فالتقدم والرقى و«الحداثة» و«التحضر» أساسها جميعًا قيم الأمانة والصدق. وليعرف من لم يعرف بعد أن قيمتى الأمانة والصدق هى القيم التى كانت ولا تزال أساس الأسس التى قامت عليها حضارتنا العربية - الإسلامية فى عصرها الزاهر فى الماضى، وهى التى تقوم عليها الحضارة الغربية منذ عصر نهضتها حتى الآن.

وبالطبع فلا شك لدى المتدين منا أيا كانت عقيدته ، أن قيمتى الأمانة والصدق من أسس الإيمان الدينى و«لا دين لمن لا أمانة له» ومن عناصر الأمانة بلا شك الصدق فى القول والفعل فمن «غشنا فليس منا». ولعل هذا كان السر وراء قول الإمام محمد عبده بعد زياراته لأوربا : لقد رأيت مسلمين بلا إسلام!! إن هذه المقولة لأحد أئمة التجديد والإجتهاد فى تراثنا الإسلامى المعاصر تكشف عن اعتقاده بأن ما شاهده من أمانة وصدق فى التعامل بين الأوربيين

يستحق كل التقدير والاحترام ؛ فهم بذلك قد تمسكوا - دون أن يشعروا - بأخص خصائص الدين الإسلامى حيث أن الأمانة والصدق هما جناحا التقوى والإخلاص لدى المؤمن .

أما إذا كان الشخص منا من أنصار التغريب ومن الداعين إلى المعاصرة والتحديث عن طريق التقليد لكل ما هو غربى، فبدون الدخول معه فى حوار حول جوهر الحضارة الغربية وموافقتها لجوهر الحضارة الإسلامية من حيث الدعوة إلى العلم والعمل والإخلاص فيهما معًا . فإنى لأدعوه أن ينظر بشكل عملى إلى كل ما يحدث فى الغرب من تعامل بين الأفراد والشركات، بين الأفراد بعضهم البعض، بين الأفراد وبين حكامهم وحكوماتهم، وهو إن نظر وتأمل فسيجد أن تعاملاتهم اليومية حقيقة تتسم بالأمانة والصدق فهم يتقنون العمل ويوفون بالوعد، ويردون الدين ويصدقون فى القول والفعل . وليفكر بعد ذلك : هل هذه حقًا هى قيمهم التى كانت سببًا فى تقدمهم واطراد هذا التقدم؟! وهو بلا شك سيجد أن الإجابة هى : نعم ! فكل دولاب الحضارة الغربية يسير - باستثناء السياسة التى تقوم على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة - وفق تلك القيم السابقة . وهم فى حقيقة الأمر يعجبون

ويتعجبون حينما يقرأوا عن ديننا الحنيف فيجدونه يدعو لكل هذه القيم فى الوقت الذى يجدوننا فيه نفعل عكس ما ينبغى أن نفعله إذا كنا حقًا مؤمنين بهذا الدين الخاتم!!

أيها القارئ العزيز شابًا كنت أو شيخًا ، رجلاً كنت أم امرأة أيا كانت وظيفتك وأيا كانت طبقتك ، وأيا كانت عقيدتك .. إننا بحاجة ماسة لأن نعيد النظر فى سلوكنا اليومى ، وفى ما نستخدمه من ألفاظ سوقية تعبر عن هذا السلوك الذى افتقد - ولعلك تتفق معى فى هذا - إلى الكثير من القيم الإيجابية وعلى رأسها قيمتى الأمانة والصدق .

وإذا ما أمعن كل منا النظر وأحسن التأمل سيجد أنه من الضرورى أن يعدل من سلوكه قبل أن يطلب من الآخرين تعديل سلوكهم نحوه، وإذا ما بدأ كل واحد منا بنفسه فتعامل مع الآخرين بأمانة وصدق فسيتغير حالنا بلا شك إلى الأفضل . وسنكون بذلك على أول طريق تحديث مجتمعنا وصنع تقدمه . فالأمانة والصدق سيدفعان الجميع إلى إتقان العمل ، وإذا أتقن الجميع العمل سيعود النفع على الجميع .

# (٣)

# آداء الواجب . .
# والولاء للوطن .

يبدو بوضوح لمن يتابع آداء القائمين على الوظائف العليا فى بلادنا ومرؤسيهم فى كل قطاعات الدولة أنهم يقومون بوظائفهم حسب المرسوم لهم بشكل روتينى وبمعدل بطئ يضمن لهم الحفاظ على هذه الوظائف لتحقيق أكبر قدر من المصلحة الشخصية من ناحية، وبما يتيح لهم من ناحية أخرى البقاء فى هذه الوظائف أطول مدة ممكنة . فكأن الواحد منهم يؤدى دوراً محدداً له من قبل وعليه أن يؤديه بالضبط كما أداه من سبقوه بلا زيادة أو نقصان . وإن كان ثمة فكرة جديدة أو مشروع جديد ينفذه هنا أو هناك ففى أضيق الحدود الممكنة وتنفيذاً أيضاً لتوجيهات من هم أعلى منه فى هذا الكادر الوظيفى .

والحقيقة أن هذه آفة من آفات ثقافة التخلف ، وهى تمثل أحد العوائق الرئيسية أمام ما نطمح إليه من تحديث وتطور . فالمفروض أن كلا منا لديه طاقة إبداعية وقدرات ابتكارية وأفكار جديدة ينبغى أن يضعها موضع التنفيذ حال توليه أى منصب إدارى فى دائرة اختصاصه ، ولا يعنى هذا بالضرورة الخروج على الخطة العامة للعمل فى هذا المجال أو ذاك ، بل يعنى وضع هذه الأفكار الجديدة موضع التنفيذ دون خوف من عقاب أو لوم ، ودون خشية من فقد المنصب أو ضياع المنافع التى يحققها من وجوده فى هذا المنصب أو ذاك.

إن الحياة لا تتجدد ، والتقدم لا يُصنع ، والتطور لا يقوم إلا على تلك الأفكار الجديدة . وكل فكرة جديدة – كما يقول البراجماتيون وهم أصحاب الفلسفة التى يعيشها ويقوم عليها التقدم الأمريكى المعاصر – هى أشبه بخطة عمل لا ندرى مدى صدقها إلا حين التنفيذ ولا عيب ولا ضير من أن تفشل الفكرة بعد محاولة تنفيذها لأننا باستمرار نستطيع تجديد الأفكار ، وعادة ما ننجح بعد الفشل فى وضع الفكرة الجديدة التى يمكن أن تصنع

النجاح والتقدم .. فلا نجاح بدون فشل ، ولا تقدم بدون أن نحاول وأن نجرب .

إن على كل منا إذن أن يتناسى تحقيق مصلحته الشخصية ، وأن يكون ولاءه الأول للوطن ولتقدمه وليس لمرءوسه أو لمن هم أعلى منه . وأن يضع كل جهده لتنفيذ أفكاراً جديدة تؤدى إلى تطوير وتحديث المجال الذى يعمل فيه وألا يخشى فى ذلك أى عقاب أو لوم . فوطننا يحتاج لكل فكرة جديدة ويحتاج لكل عقل قادر على أن يبتكر وأن يجرب وأن يبدع ما يحقق لنا الريادة ويصنع التقدم. وكل هذا لن يتأتى إلا إذا أدينا أعمالنا وفق «مبدأ الواجب» ، وليس لمجرد أداء العمل!!

ولكى نعرف الفرق بين أداء العمل حسب الدور المرسوم وبشكل سلبى، وبين أدائه طبقًا لمبدأ الواجب أسوق لكم هذه القصة التى كان بطلها أحد نواب مجلس الشيوخ الرومانى فى القرون الأولى للميلاد وكان ينتمى للفلسفة الرواقية التى كان أحد مبادئها الأخلاقية : العمل وفقًا لمبدأ الواجب . هذا الرواقى عضو مجلس

الشيوخ جاءه ذات يوم خطاباً من الإمبراطور يقول له فيه : لا تحضر الجلسة القادمة من جلسات المجلس . فرد عليه الرواقى قائلاً : كان بإمكانك أيها الإمبراطور ألا تجعلنى عضواً بالمجلس، لكن ما دمت عضواً به فمن واجبى أن أحضر الجلسات! فأرسل إليه الإمبراطور برسالة أخرى قاله له فيها : فلتحضر لكن لا تبدى رأياً ولا تتحدث . فرد عليه الرواقى قائلاً : لا تسألونى رأيى وأنا أصمت!!

ولما أدرك الإمبراطور إصرار هذا الرواقى على أدائه لواجبه فى حضور الجلسات وفى إبداء الرأى فى الموضوع الذى سيطرح ويبدو أنه كان يعرف مسبقاً رأيه فيه ومدى تأثيره على أعضاء المجلس فى ذلك أرسل إليه برسالة أخيرة قال له فيها باختصار : إن قلته (أى إن قلت رأيك هذا) سأقتلك! فكان رد هذا الرواقى الشجاع : ومتى قلت أنى خالد!! أنت تؤدى دورك وأنا أؤدى واجبى!!

إلى هذا الحد كان هذا الرواقى مؤمناً بضرورة أن يؤدى المرء واجبه فى عمله دون خشية أى نتائج حتى ولو كان الموت هو هذه النتيجة المترتبة على الإخلاص فى أداء الواجب تجاه الوطن .



وهذه هى الروح التى تنقصنا فى العصر الحاضر ، فكلامنا يؤدى عمله : نعم! لكنه لا يؤديه طبقًا لما يفرضه عليه الواجب والضمير الأخلاقى الحى . ورغم أننى أدرك جيدًا الظروف التى ربما تكون قد فرضت على الكثيرين منا هذا التردى فى أداء العمل كما ينبغى! لكننا لا نعمل فقط لإرضاء الرؤساء أو لتلبية مطالبنا المادية والشخصية ، بل نعمل أيضًا ولاءً لوطننا وإرضاءً لخالقنا . فلنؤدى أعمالنا بكل جدية وبضمير حى وبعقل خلاق واع وطبقًا لمبدأ الواجب مهما كانت النتائج . وإذا أصاب أحدنا ضررًا شخصيًا فى بعض الأحيان، فإن المردود الإيجابى لهذا العمل سيعود بالنفع على أبناء الوطن ككل وهو ما نتمنى له جميعًا الرفعة والتقدم .





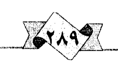
# الفهرس

## تابع الفهرس

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|

تابع الفهرس

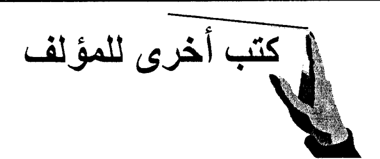




## تابع الفهرس

# تابع الفهرس





# كتب أخرى للمؤلف

**١ – فكرة الألوهية عند أفلاطون وأثرها فى الفلسفة الإسلامية والغربية :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار التنوير ببيروت عام ١٩٨٤م .
* صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٨٨م.
* صدرت الطبعة الثالثة عن مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة عام ١٩٩٧م.

**٢ – نظرية المعرفة عند أرسطو :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة عام ١٩٨٥م.
* صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار عام ١٩٨٧م .
* صدرت الطبعة الثالثة عن نفس الدار عام ١٩٩٥م .



* صدرت الطبعة الرابعة عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ٢٠٠٠م .

**٣ – نظرية العلم الأرسطية – دراسة فى منطق المعرفة العلمية عند أرسطو:**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة ١٩٨٦م .
* صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار بالقاهرة ١٩٩٥م .
* صدرت الطبعة الثالثة عن دار الثقافة العربية بالقاهرة عام ٢٠٠٠م.

**٤ – فلاسفة أيقظوا العالم :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٨٨م.
* صدرت الطبعة الثانية عن دار الكتاب الجامعى بالعين – دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٠م .
* صدرت الطبعة الثالثة عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٧م .



**٥ – نحو تاريخ جديد للفلسفة القديمة – دراسات فى الفلسفة المصرية واليونانية:**

* صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام بالقاهرة عام ١٩٩٢م.

* صدرت الطبعة الثانية عن مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة عام ١٩٩٧م .

**٦ – نحو رؤية جديدة للتأريخ الفلسفى باللغة العربية :**

* صدرت الطبعة الأولى عن مكتبة مدبولى بالقاهرة عام ١٩٩٣م.

* صدرت الطبعة الثانية مزيدة ومعدلة بعنوان **«نحو تأريخ عربى للفلسفة»** عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ٢٠٠٢م .

**٧ – مدرسة الإسكندرية الفلسفية بين التراث الشرقى والفلسفة اليونانية :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار المعارف بالقاهرة عام ١٩٩٥م.



**٨ – فلسفة التاريخ – معناها ومذاهبها :**

* صدرت الطبعة الأولى عن وكالة زووم برس للإعلام بالقاهرة عام ١٩٩٥م .

**٩ – التفكير الفلسفى للصف الثالث الثانوى الأدبى (بالاشتراك) :**

* صدر عن وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة ، دار الغرير للطباعة والنشر ، دبى عام ١٩٩٥م .

**١٠– التفكير المنطقى للصف الثالث الثانوى الأدبى (بالاشتراك) :**

* صدر عن وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الغرير للطباعة والنشر ، دبى عام ١٩٩٥م .

**١١– مكانة المرأة فى فلسفة أفلاطون – قراءة فى محاورتى «الجمهورية» و«القوانين» :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٧م.
* صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار عام ٢٠٠١م .

**١٢– من التاريخ إلى فلسفة التاريخ – قراءة فى الفكر التاريخى عند اليونان:**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٧م .



* تحت الطبع - الطبعة الثانية بنفس الدار .

**١٣- المصادر الشرقية للفلسفة اليونانية :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٧م .

**١٤- مدخل لقراءة الفكر الفلسفى عند اليونان :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٨م .

**١٥- مدخل جديد إلى الفلسفة :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٨م .

* صدرت الطبعة الثانية عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ٢٠٠٢م .

**١٦- تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقى (الجزء الأول) السابقون على السوفسطائيين :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٨م .

* الطبعة الثانية - تحت الطبع بنفس الدار .



**١٧- الخطاب السياسى فى مصر القديمة :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٨م.

**١٨- ضد العولمة :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٩م.

* صدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار عام ٢٠٠١م .

**١٩- تطور الفكر السياسى القديم من صولون حتى ابن خلدون :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٩م .

**٢٠- فى فلسفة الثقافة :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٩٩م.

**٢١- تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقى (الجزء الثانى) السوفسطائيون - سقراط - أفلاطون :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ٢٠٠٠م .



* الطبعة الثانية – تحت الطبع بنفس الدار .

**٢٢- بين قرنين – معًا إلى الألفية السابعة :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ٢٠٠٠م.

**٢٣- رواد التجديد فى الفلسفة المصرية المعاصرة فى القرن العشرين :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ٢٠٠٢م .

**٢٤- ذو النون المصرى – رائد التصوف الإسلامى :**

**رقم (١) ضمن سلسلة (أعلام التراث الفلسفى المصرى)**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ٢٠٠٣م .

**٢٥- على بن رضوان وفلسفته النقدية :**

**رقم (٢) ضمن سلسلة (أعلام التراث الفلسفى المصرى)**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ٢٠٠٣م .



٢٦- **زكى نجيب محمود والحوار الأخير :**

**رقم (٣) ضمن سلسلة (أعلام التراث الفلسفى المصرى)**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة عام ٢٠٠٣م .

٢٧- **أرسطو طاليس : حياته وفلسفته :**

* صدرت الطبعة الأولى عن دار الثقافة العربية ، القاهرة ٢٠٠٢م .

٢٨- **تاريخ الفلسفة اليونانية من منظور شرقى (الجزء الثالث) من أرسطو حتى ماركوس أوريليوس:**

* تحت الطبع .

٢٩- **تحليل الخطاب الخطابى بين أرسطو وابن رشد :**

* تحت الطبع .

